وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أوالحاج _ البويرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات

-دراسة ميدانية -

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص : **محاسبة ومراجعة**

من إعداد الطالبتين:
بوزير سهام
غمام إيمان

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتور سفير محمد

لجنة المناقشة

أ/ مولود طابوش .....رئيسا
أ/ مُحَمَّد سفير .....مشرفا ومقررا
أ/ توفيق كرمية .....مناقشا

السنة الجامعية 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكـرات:

قال تعالى في محكم تنزيله "وسيجزي الله الشاكرين"

وكذلك مصداقا لقوله"ولئن شكرتم لأزيدنكم "

نشكر الله عزوجل أن أمدنا بالقوة والصبر على أن نتمم هذه المذكرة ونحمده على إنعامه علينا نور العلم، الذي أنار لنا الطريق إلى درب العلم والمعرفة في أداء هذا العمل المتواضع

بكل امتنان واحترام نشكر الأستاذ المشرف **"الدكتور سفير محمد"** الذي ساعدنا في انجاز هذه المذكرة.

نشكر أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم تقييم هذا العمل.

كما نشكر كل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد على رأسهم الأستاذة**"شذري معمر سعاد"**.

ونشكر ايضا طلبة ماستر2تخصص محاسبة ومراجعة ونخص بالذكر **"متيجي رحيم"**.

سهام وايمان.

إهداء

اهدي هذا العمل إلى:

روح جدي اسأل الله عز وجل أن يسكنه واسع جنانه ويتغمده برحمته.

إلى نبع الحنان وقرة الأعيان التي أبعدها القدر عني واسكنها الرب في قلبي، وبدعائها نور الله دربي حبيبة قلبي أمي.

إلى التي عوضتني غياب أمي وكانت خير عون لي ولأخي جدتي عائشة أطال الله في عمرها.

إلى نور عيني وبهجة قلبي وسر بسمتي، دعمه لي هو سبب مواصلتي لدراستي : أخي الصغير رؤوف.

إلى كافة أفراد عائلتي صغيرهم قبل كبيرهم، والى الكتاكيت:ريان والين.

إلى صديقات العمر وأخوات الدرب: إيمان، أمال وحنان.

إلى كافة الأصدقاء الذين تحملهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي.

سهام

إهداء

ربي نحمدك حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك

اهدي عملي هذا الى:

التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، بهجة حياتي التي غمرتني بعطفها

وأنارت لي درب حياتي بحبها:

"أمي العزيزة الغالية حفظها الله وأطال في عمرها".

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق و شملني بالعطف والحنان

وكان لي ورع الأمان:

"أبي العزيز حفظه الله وأطال في عمره".

إلى شموع قلبي إخوتي الأعزاء: كمال، قاسي، عزيز وزوجاتهم.حليم وفؤاد.

إلى شموع قلبي أخوتي العزيزات: حياة وحنان.

الى سر بهجة وسرور عائلتنا: ديدو، يويو، ادير، نونو، بشرى، ادريس، ادم، كوثر،

مهدي، امين، وعبد الرحمن.

الى من قاسمتني تعب هذا العمل، إلى رفيقة دربي: سهام.

الى شريك حياتي سفيان.

إلى صديقاتي العزيزات: مايا، احلام، حنان، امال.

إلى كل من وقف معي في لحظات الصعاب وساعدني و لو بكلمة طيبة.

إلى كل من تفحص أوراق هذا العمل.

إلى كل من وسعته ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

إلى هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

إيمان.

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة مشكلة وجود فجوة التوقعات ومدى مساهمة آليات الحوكمة في تضييقها، وهدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل مفهوم حوكمة الشركات ومفهوم فجوة التوقعات، و بيان دور العلاقة التفاعلية لآليات الحوكمة فيما بينها و تأثير هذه العلاقة في تضييق فجوة التوقعات ، ولتحقيق هذا اعتمدنا على المنهج التاريخي و الوصفي في كل من الفصلين الأول والثاني حيث اعتمدنا على مجموعة من الكتب و الدراسات السابقة حول الإطار العام لحوكمة الشركات، وما أتيح لنا عن فجوة التوقعات، واعتمدنا على المنهج التحليلي في الفصل الثالث المتعلق بالدراسة الميدانية و تم إعداد و توزيع استبيان على مجموعة من الأكاديميين والمهنيين وخضعت نتائج الدراسة إلى تحليل باستعمال برنامج SPSS.

دراسة الحال توصلت إلى أن التفاعل الجيد لآليات الحوكمة و إن كان لا يقضي على فجوة التوقعات إلا أنه يساهم بشكل فعال في تضييقها، كونها ظاهرة ديناميكية محددة بمتغيرين هما طلب أصحاب المصلحة على خدمات ومسؤوليات مراجع الحسابات وعرض هذا الأخير لخدماته، وتوصلت الدراسة أيضاإلى ضرورة العمل على تثقيف المجتمع المالي بطبيعة مهنة المراجعة وبدور ومسؤوليات مراجع الحسابات.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، آليات حوكمة الشركات، فجوة التوقعات.

Résumé

L'étude a abordé le problème de l'existence de l'écart entre les prévisions et la mesure de la contribution des mécanismes de gouvernance dans le rétrécissement, ainsi elle vise à étudier et à analyser le concept de gouvernance d'entreprise, le concept de l'écart entre les prévisions et indiquer le rôle de la relation interactive des mécanismes de gouvernance entre eux et l'effet de cette relation pour réduire cet écart, et pour ce là, nous comptons sur la méthode historique et descriptive dans chacun des chapitres I et II, où on s'est appuyé sur une série de livres et d'études antérieures sur le cadre général de la gouvernance d'entreprise, et nous avons donné tout l'écart des attentes. S'appuyant sur la méthode analytique dans le troisième chapitre qui est pratique on a préparé et distribué un questionnaire à un groupe d'universitaires et professionnels et sous réserve d'analyse des résultats de l'étude en utilisant le programme SPSS.

L'étude a conclu que la bonne interaction des mécanismes de gouvernance n'élimine pas l'écartdes prévisions, mais elle contribue efficacement à le rétrécir. La dynamique du phénomène spécifique de deux variables sont demandé aux intervenants sur les services et les responsabilités de l'auditeur et d'afficher ce dernier pour ses services. Notre étude a révélé également la nécessité du travail afin d'éduquer la communauté financière de la nature de la profession d'audit, le rôle et les responsabilités de l'auditeur.

Mots clés: la gouvernance d'entreprise, les mécanismes de gouvernance d'entreprise, l'écart des prévisions.

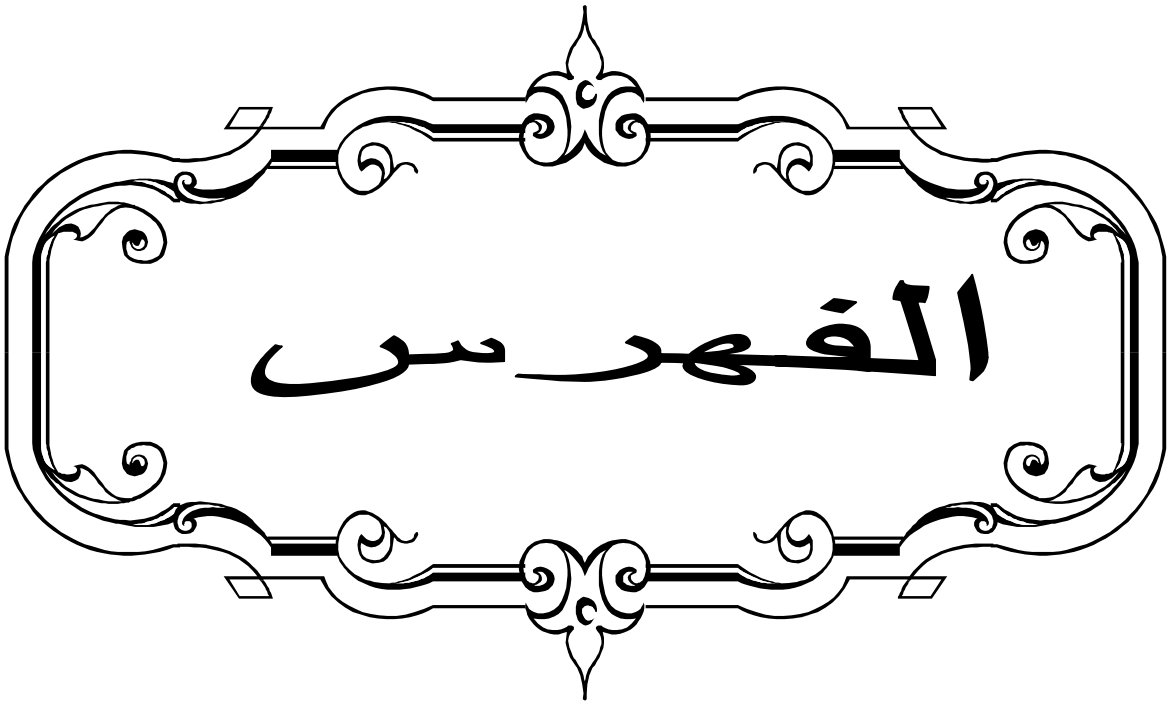
الفهرس

الفهرس

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
ملخص	
فهرس الجداول	I
فهرس الأشكال والملاحق	II
مقدمة عامة	أ-هـ
الفصل الأول:الإطار العام لحوكمة الشركات	
تمهيد	02
المبحث الأول: اهم العوامل المساهمة في ظهور حوكمة الشركات	03
المطلب الأول: نظرية الوكالة	03
المطلب الثاني:الفضائح المالية	06
المطلب الثالث: العولمة المالية	09
المبحث الثاني:ماهية حوكمة الشركات	11
المطلب الأول: تطور مفهوم حوكمة الشركات	11
المطلب الثاني:مفهوم حوكمة الشركات وخصائصها	12
المطلب الثالث: اهمية واهداف حوكمة الشركات	17
المبحث الثالث: مقومات حوكمة الشركات	19
المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات	19
المطلب الثاني: الأطراف المرتبطة بحوكمة الشركات	26
المطلب الثالث:الياتحوكمة الشركات	28
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: العلاقة التفاعلية لآليات الحوكمة ودورها في تضييق فجوة التوقعات.	
تمهيد	38
المبحث الأول: ماهية فجوة التوقعات	39
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن فجوة التوقعات	39

المطلب الثاني: تعريف فجوة التوقعات	39
المطلب الثالث: مكونات فجوة التوقعات	41
المبحث الثاني: مسببات فجوة التوقعات وسبل الحد منها	47
المطلب الأول: اسباب فجوة التوقعات	47
المطلب الثاني: وسائل تضييق فجوة التوقعات	50
المبحث الثالث: انعكاسات تفاعل اليات الحوكمة على تضييق فجوة التوقعات	55
المطلب الأول: تفاعل اليات الحوكمة فيما بينها	55
المطلب الثاني: اثر تفاعل اليات الحوكمة في تضييق فجوة التوقعات	60
خلاصة الفصل	63
الفصل الثالث:الدراسة الميدانية	
تمهيد	65
المبحث الأول: الاطار المنهجي للدراسة الميدانية	66
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة	66
المطلب الثاني: ادوات البحث والاساليب الاحصائية المستخدمة	68
المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة	70
المطلب الأول: خصائص استبيان الدراسة	70
المطلب الثاني: اختبار صدق وثبات الاستبيان	72
المطلب الثالث: تحليل خصائص وسمات عينة الدراسة	73
المبحث الثالث:التحليل الاحصائي للاستبيان	78
المطلب الأول: دور المراجعة الداخلية في تضييق فجوة التوقعات	78
المطلب الثاني: المراجعة الخارجية ومدى مساهمتها في تضييق فجوة التوقعات	80
المطلب الثالث: تفعيل لجنة المراجعة ومدى مساهمتها في تضييق فجوة التوقعات	82
المطلب الرابع: دور مجلس الادارة في تضييق فجوة التوقعات	85
خلاصة الفصل	87
خاتمة عامة	89
قائمة المراجع	93
الملاحق	98

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-3	مجتمع وعينة الدراسة	67
2-3	مجالات الاستبيان وعدد فقراته	71
3-3	مقياس ليكارت	72
4-3	توزيع معامل الفاكرومباك	73
5-3	توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المؤهل العلمي	73
6-3	توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الوظيفة	74
7-3	توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الخبرة المهنية	75
8-3	توزيع عينة الدراسة حسب خاصية التخصص العلمي	76
9-3	نتيجة التحليل الاحصائي لمحور الوراجعة الداخلية	79
10-3	نتيجة التحليل الاحصائي لمحور المراجعة الخارجية	81
11-3	نتيجة التحليل الاحصائي لمحور تفعيل لجنة المراجعة	83
12-3	نتيجة التحليل الاحصائي لمحور مجلس الادارة	85

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	نظام حوكمة الشركات	15
2-1	ركائز حوكمة الشركات	25
1-2	انواع فجوة التوقعات	46
1-3	توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المؤهل العلمي	74
2-3	توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الوظيفة	75
3-3	توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الخبرة المهنية	76
4-3	توزيع عينة الدراسة حسب خاصية التخصص العلمي.	77

قائمة الملاحق

رقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	الاستبيان باللغتين العربية والفرنسية	101-98
2	نتائج تحليل الاستبيان	108-102

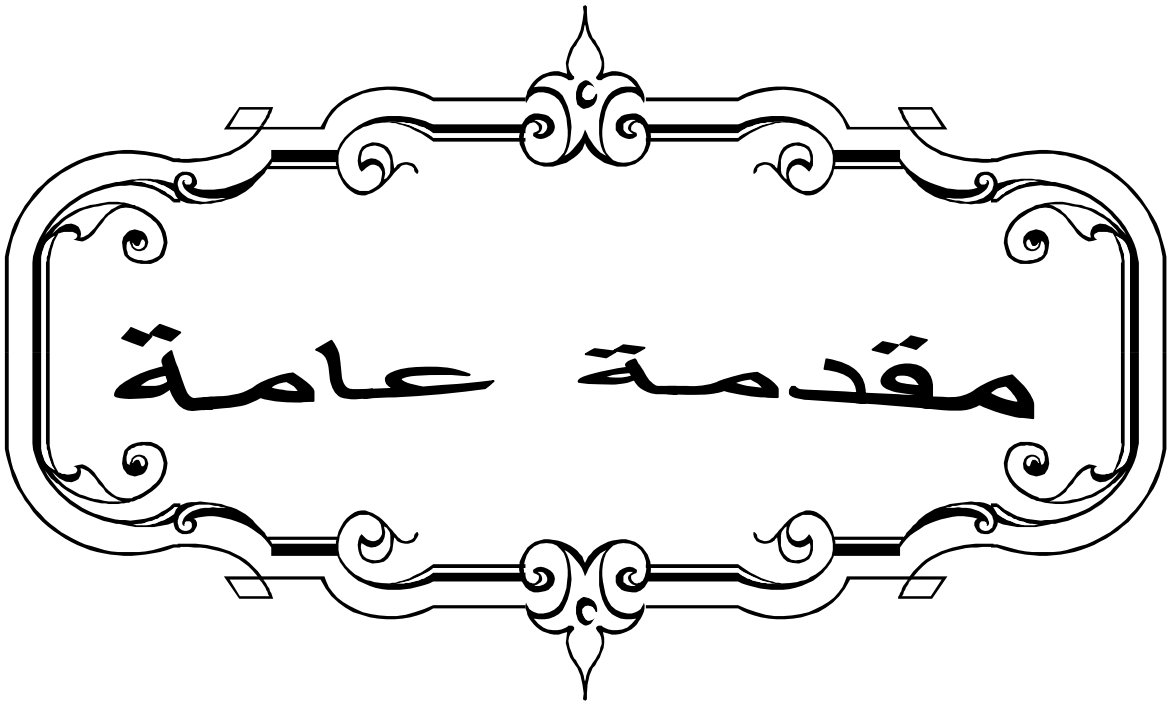
مقدمة عامة

مقدمة عامة

عرفت البيئة الاقتصادية تحولات عديدة كان لها تأثيرا على كبرى الشركات العالمية، حيث عرفت هذه البيئة عدة فضائح مالية كانت السبب الرئيسي وراء انهيار عدة شركات عالمية خاصة الأمريكية والتي كانت مدرجة في الأسواق المالية، وأشهرها شركة "انرون" للطاقة وشركة "وولدكوم" للاتصالات، هذه الانهيارات أدتإلى بعث تساؤلات حول مهنة المراجعة خصوصا بعد فضيحة مكتب المراجعة العالمي "آرثرأندرسون" التي أثرت على مصداقية القوائم المالية وهز ثقة مستخدميها بمهنة المراجعة.

دعت كل هذه الظروف إلى ضرورة تطبيق حوكمة الشركات وهي ذلك المصطلح الذي زاد الاهتمام به منذ نهاية القرن العشرين وذلك من اجل التقليل من حدة الصراع بين أصحاب المصالح والقائمين على إدارة الشركة ومحاولة إيجاد الحلول التي تخدم الطرفين.

اهتمت العديد من المنظمات الدولية بحوكمة الشركات من خلال تأطيرها، وذلك بوضع مجموعة من المبادئوالآليات من اجل حماية حقوق أصحاب المصالح ومحاولة التقليل من فجوة التوقعات، وهذه الأخيرةهي ذلك الاختلاف بين ما يقوم به المراجع الخارجي وبين مايتوقعه مستخدمي القوائم المالية منه، وذلك عن طريق التفاعل بين آليات الحوكمة وجعل الكل مراقب ويراقب من اجل بث الثقة في المعلومات المتعلقة بالشركة.

طرح الإشكالية:

وعلى ضوء ماسبق وللإلمام بكافة جوانب الموضوع يمكن طرح الإشكالية التالية:

"ما مدى مساهمة ممارسات حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات؟"

ويتفرع هذا التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما هو السبب الرئيسي لظهور حوكمة الشركات؟

2-ما هي حوكمة الشركات؟ وما هي الياتها؟

3-ما طبيعة فجوة التوقعات؟

4-ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين آليات الحوكمة؟ وكيف يمكن الاستفادة منها في تضييق فجوة التوقعات؟

لمعالجة ومناقشةالإشكاليةوالأسئلة الفرعية تمت صياغة الفرضيات التالية:

1-السبب الرئيسي لظهور حوكمة الشركات هو تضارب المصالح بين الأصيل والوكيل.

2-تقوم الحوكمة على مجموعة من الآليات تضمن التطبيق الجيد لها؛

3-فجوة التوقعات هي ذلك الاختلاف بين المراجعة الخارجية وباقي آليات الحوكمة؛

4-يعتبر التفاعل الجيد لآليات الحوكمة عنصرا مهما في تضييق فجوة التوقعات.

مبررات اختيار الموضوع:

1-ارتباط الموضوع بمجال التخصص محاسبة وتدقيق؛

2-حداثة الموضوع وقلة البحث على المستوى الوطني في حدود علم الطالبتين؛

3-الرغبة في إثراء المكتبة بموضوع جديد؛

4-تحدي بعض الآراء المعيقة لنا حول موضوع دراستنا.

أهداف الدراسة:

سنسعى من خلال دراستناإلى تحقيق الأهداف التالية:

1-تحليل المفاهيم الخاصة بالحوكمة وإبراز أهم النقاط المتعلقة بها؛

2-دراسة المفاهيم المتعلقة بفجوة التوقعات، والتعرف إلى مسبباتها؛

3-التعرف على العلاقة بين آليات الحوكمة واثر ذلك على فجوة التوقعات.

أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية علمية وأخرى عملية وذلك على النحو التالي:

***من الناحية العلمية:**

يستمد البحث أهميته من أهمية مفهومي الحوكمة وفجوة التوقعات باعتبارهما من المفاهيم الحديثة، فالتأصيل العلمي والفكري لمفهوم الحوكمة يعتبر من العناصر الأساسية للتطبيق الفعال لها، إضافةإلىالأهمية التي تنبع من خلال الإثراء العلمي الذي يمكن أن تضيفه هذه الدراسة نظرا لقلة البحوث التي تناولت هذا الموضوع والى حداثته على المستوى الأكاديمي.

***من الناحية العملية:**

تظهر الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال ما يمكن ان تسفر عنه من نتائج ومقترحات تفيد مسؤولي الشركات الاقتصادية في تحسين مستوى الرقابة وزيادة الشفافية من خلال التطبيق الجيد لآليات الحوكمة من اجل تخفيف حدة الصراع بين أصحابالمصالحوإدارة الشركة، وزيادة الثقة بمهنة المراجعة بشكل خاص من اجل التقليل من فجوة التوقعات.

المنهج المتبع:

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة والتي تعكس إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا، فقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي في دراسة الجانب النظري لحوكمة الشركات وفجوة التوقعات، وعلى المنهج الوصفي في مبادئ واليات الحوكمة وكذلك أسباب و وسائل تضييق فجوة التوقعات، واعتمدنا على المنهج التحليلي عند تحليل الاستبيان باستخدام برنامجي SPSSوEXCEL .

صعوبات الدراسة:

واجهتنا عدة صعوبات ومنها مايلي:

1-قلة المراجع المتعلقة بفجوة التوقعات؛

2-العدد المحدود من الكتب الممنوحة من المكتبة لكل طالب؛

3-صعوبة تحيل الاستبيان.

الدراسات السابقة:

1-**عمر علي عبد الصمد:**"نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية-دراسة نظرية تطبيقية-أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة

الجزائر2013،3.هدفت الدراسة إلى محاولة تصور إطار لحوكمة المؤسسات في الجزائر مبني على التجارب الدولية يسمح بضبط ممارسات الآليات المطبقة للحوكمة من اجل تعزيز آليات الشفافية وحماية حقوق الأطراف ذات العلاقة بما يقلل من فجوة التوقعات في بيئة التدقيق. توصلت الدراسة الى ضرورة التركيز على توظيف الإطار الفكري للحوكمة والاستفادة من التجارب الدولية لها من اجل التطبيق الفعال للحوكمة في الجزائر مع العمل على تفعيل آلياتها.

2-**احمد بربر:**"جودة المراجعة مدخلا لتضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013-2014، وتقوم الإشكاليةالأساسية للبحث على دور جودة المراجعة في تقليص فجوة التوقعات بين مراجع الحسابات ومستخدمي القوائم المالية. توصلت هذه الدراسة إلىأن الالتزام بمعايير المراجعة وتفعيل مسؤوليات المراجع وكذلك تفعيل دور لجان المراجعة وإعطاء دور اكبر للمنظمات المهنية ساعد في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة.

3-**هاني مُحَمَّد خليل:**"مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين – دراسة تحليلية لأراء المراجعين الخارجيين والمستثمرين-" رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.تدور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث حول:"مدى مساهمة تطبيق حوكمة الشركات في فلسطين على تضييق فجوى التوقعات في مهنة المراجعة".وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يحقق قدر ملائم من الثقة لدى المستثمرين ومتخذي القرارات اعتمادا على التقارير المالية التي أعدت وروجعت وفقا لمبادئ حوكمة الشركات.

هيكل البحث:

بغيةالإلمام بكل جوانب الموضوع قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول وهذا على النحو التالي:

***الفصل الأول: "الإطار العام لحوكمة الشركات".**

سنتطرق في البداية وكفصل تمهيدي لمختلف المفاهيم المتعلقة بحوكمة الشركات ووضعها ضمن إطار واضح المعالم، حيث سنتطرق إلىأهم العوامل المساهمة في ظهورها، والى ماهية الحوكمة من خلال إعطاء عدة تعاريف لها والتعرف على خصائصها، كما سنتطرق إلى مقوماتها من خلال مبادئها، آلياتها الداخلية والخارجية والأطراف المرتبطة بها.

***الفصل الثاني: "العلاقة التفاعلية لآليات الحوكمة ودورها في تضييق فجوة التوقعات".**

حاولنا في هذا الفصل إلى التعريف بفجوة التوقعات من خلال التطرق إلىنشأتها والتعاريف المختلفة المقدمة لهاوأيضاإلى مكوناتها، والتعرف على مسبباتها وسبل الحد منها، وفي المبحث الأخير سنتناول تفاعل آليات الحوكمة فيما بينها واثر هذا التفاعل في التقليل من فجوة التوقعات.

الفصل الثالث: "الدراسة الميدانية لدور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات".

حاولنا في هذا الفصل توضيح علاقة آليات الحوكمة بفجوة التوقعات وكيف تساهم في تضييقها، وهذا من خلال تصميمنا لاستبيان ليوزع على عينة الدراسة التي تضم أكاديميين ومهنيين، وتطرقنا في هذا الفصل إلىالإطار المنهجي للدراسة من خلال توضيح مجتمع وعينة الدراسة، أدوات البحث والأساليب الإحصائية المستعملة وخصائص الاستبيان. وقمنا بتحليل نتائج الاستبيان باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية وتم اختبار مصداقية وثبات الاستبيان باستخدام **معامل ألفاكرومباك**.

الفصل الأول:
الإطار العام لحوكمة الشركات.

تمهيد

تعتبر حوكمة الشركات إحدى أوجه الإدارة المعاصرة التي يراد لها أن تطبق في هياكل إدارة الشركات لمالها من مزايا عديدة ومتعددة على ملاك و مساهمي تلك الشركات.

ظهرت الحاجة إلى حوكمة الشركات بعد سلسلة الفضائح المالية و الانهيارات التي شهدتها كبريات الشركات العالمية في الآونة الأخيرة، حيث ارتبط مفهوم الحوكمة ارتباطا وثيقا بهذه الانهيارات والتي كشفت أن عدم تطبيق الحوكمة بالشكل المطلوب قد زادت من حدتها وهز ثقة المستثمرين وجميع أصحابالمصالح والذي يؤثر سلبا على أداء الشركات.

ولإثراء هذا الموضوع ارتأينا إلى تقسيم الفصل الأول على النحو التالي:

سنتطرق في المبحث الأول إلى أهم العوامل التي ساهمت ظهور الحوكمة، و في المبحث الثاني إلى ماهيتها، أما المبحث الثالث فسنتطرق إلى مقوماتها.

المبحث الأول: أهم العوامل المساهمة في ظهور حوكمة الشركات

عرف العالم الاقتصادي العديد من الأحداث والتطورات التي أوجدت الكثير من القواعد التي أصبحت تنظمه وتسيره، ومن بينها حوكمة الشركات التي ساهمت العديد من العوامل في ظهورها.

سنتطرق في هذا المبحث لأبرز وأهم العوامل التي ساهمت في ظهور حوكمة الشركات، حيث سنركز على نظرية الوكالة كعامل أساسي وكذلك الفضائح والأزمات المالية بالإضافة إلى العولمة المالية .

المطلب الأول: نظرية الوكالة.

هناك عدة نظريات ساهمت بشكل ملفت في ظهور حوكمة الشركة ومن بينها نظرية الوكالة كعامل أساسي له تأثير بارز في تطور مفهوم حوكمة الشركات، فقد عرفها العديد من المفكرين الاقتصاديين واجتهدوا في وضع قواعدها ونجد أول تساؤل عن مشكلات الوكالة يرجع إلى: (ADAM SMITH سنة 1776م)ناتج عن عدم فعالية الشركات التي تسير من قبل وكيل غير مساهم في الشركة.

كما بين كل من(mens , berl سنة 1932) أن الفصل بين الملكية والتسيير يؤدي إلى تضارب بين كل من المساهمين والمسيرين، حيث أن أكبر الشركات المعاصرة يتم إدارتها من قبل أشخاص ليست لهم أية دوافع حتى تكون لهم نفس أهداف الملاك.

وفي سنة 1976 عرف كل من (jencen, mechling) علاقة الوكالة على أنها عقد بموجبه يقوم شخص أو أكثر يدعى الأصيل أو الموكل بتعيين شخص آخر أو أكثر يدعى هو الآخر الوكيل كي ينجز بعض الأعمال والخدمات بالنيابة عنه، وفي المقابل يفوض الموكل الوكيل باتخاذ القرارات الضرورية وهذا ما يلزم الموكل بمنح الوكيل جانبا من السلطة.

ومن خلال ما سبق تقوم نظرية الوكالة على مجموعة من الفرضيات تتمثل في:[1]

- يتميز كل من الموكل والوكيل بالرشد الاقتصادي وكلاهما يسعى لتعظيم منفعته؛

[1]-زلاسي رياض، **"إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص :17.

- اختلاف أهداف الأصيل والوكيل إذ يسعى الأول للحصول على أكبر قدر من جهد الوكيل مقابل أجر معقول بينما الثاني يسعى للحصول على مكافآت أكبر مع بذل جهد أقل؛

- بقاء العلاقة أو الشركة قوية لمواجهة الشركات الأخرى والتحديات الخارجية فهذه حاجة مشتركة بين كل من الموكل والوكيل رغم تعارض أهدافهما؛

- اختلاف أو تباين المخاطرة التي يتعرض لها كل من الموكل والوكيل وذلك راجع لاختلاف الخلفية العلمية لكل منهم وعدم قدرة الموكل إحكام الرقابة على أداء الوكيل واختلاف إمكانية التوصل للمعلومات ومدى فهمها لكل منهم؛

ونجد نظرية الوكالة تقوم بشرح ومعالجة المشاكل الناتجة من انفصال الملكية عن الإدارة إذ استخدمت لتفسير دوافع الاختيار بين الطرق والبدائل المحاسبية والإفصاح الاختياري وتعيين مراقب الحسابات.

***مشاكل الوكالة:**تتمثل مشاكل الوكالة في ما يلي:

1- مشكلة تضارب المصالح:

إن كلا من الأصيل والوكيل شخص يتميز بالتصرف الرشيد، ويقصد بذلك أن كلا منهم يعمل على تعظيم منفعته المتوقعة إذ يعد ذلك بمثابة هدف يفسر تصرفات كل منهما، فالمالكون سوف يعملون من أجل تعظيم ثروتهم وتحقيق مصالحهم الذاتية بشكل منفرد بالعائد المالي المتوقع الذي سيتولد من استثماراتهم في الشركة بواسطة المدراء. أما المدراء فسوف يعملون على تحقيق مصالحهم الذاتية بتعظيم عائدهم وكذلك بعدم بذل الجهد أو ماتسمى بوقت الراحة ولو كان ذلك على حساب مصلحة المالكين، فالمصالح الذاتية للمدير تمثل مكونات العائد المتوقع الذي سيحصل عليه من الشركة، وقد تكون هذه المصالح جارية أو مصالح مستقبلية[1] .

2-مشكلة الاختيار العكسي أو المتناقض:

إذا كانت نظرية الوكالة تدرس العلاقة "مسير /مساهم"، أي المشاكل التي يمكن أن تنشأ عن العقد المبرم بين "المساهم والمسير " وأساليب حلها، فإن النظرة الجديدة تدرس العلاقة " مسير/مستثمرمحتمل" وبين" المساهم والمسير" وأساليب

[1]-أبوفتوح سمير، **"نظرية الوكالة :مدخل لتخفيض التكاليف العامة"**، المجلة العربية للإدارة، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع، المملكة العربية السعودية، 1998، ص:38-39، متاح على الموقع www.hawkama.org ، في 06-01-2015، على الساعة 20:00.

حلها، فإن النظرة الجديدة تدرس العلاقة " مسير/مستثمرمحتمل "وفي هذه الحالة تختلف المعلومات والخبرات بين الطرفين أي أن المعلومات الموجودة عندالمسيرين تكون غير متاحة للمستثمرين المحتملين وهذا مايعبر عنه" بالاختيار العكسي ." وهذه المشكلة تظهر نتيجة قدرة الوكيل على إخفاء بعض المعلومات أو إعطاء معلومات خاطئة أو مضللة في الحالة التي لا يمكن للموكل فيه ملاحظة أداء الوكيل بصورة مباشرة والتحقق من نتائج قراراته وبالتالي لا يستطيع تحديد ما إذا كان الوكيل يختار البديل المناسب أم لا عند اتخاذ القرارات المختلفة[1] .

3-مشكلة عدم تماثل المعلومات:

يتوافر بطبيعة الحال للوكيل (الإدارة) كل المعلومات المتاحة عن الشركة من واقع معايشته اليومية لها ويستخدم الوكيل هذه المعلومات لتحقيق مصلحته الشخصية حتى لوتعارضت مع مصلحة الأصيل، ومن الممكن أن يفصح الوكيل عن بعض هذه المعلومات ويخفي البعض الأخر، أو يقدم المعلومات بطريقة تجعل الأصيل يقيم مجهوداته في أفضل صورة ممكنة أو في وضع أفضل مما توافرت كل المعلومات للأصيل [2].

4-مشكلة الخطرالمعنوي:

وهي تظهر نتيجة عدم التأكد من أن المسير سيلتزم بالعقد الذي وقعه، حيث لايوجد أي ضمان بأن الوكيل سيعمل على تحقيق مصالح الموكل أو تحقيق الأهداف التي وضعها [3].

***تكاليف الوكالة:** تتمثل تكاليف الوكالة فيما يلي:

1- تكاليف المراقبة:

هي التي يقوم بها المساهمون للتأكد من أن القادة لا يتصرفون من منطلق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح المساهمين من خلال استخدام مكاتب الخبرة والمراجعة.

---

[1]- نعيمة عبيدي، **" دور آليات الرقابة في تفعيل حوكمة المؤسسات – دراسة حالة الجزائر-"**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، ورقلة، 2009 ،ص:03.

[2]-طارق عبد العال حماد،**" حوكمةالمؤسسات"**، الدار الجامعية، ط 2، القاهرة، 2007 ،ص:07.

[3]-خضرة صديقي، **"التأصيل النظري لماهية حوكمة المؤسسات والعوائد المحققة من جراء تبنيها"**، المؤتمر الوطني الثاني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، جامعة البويرة، يومي 30-2012/10/31، ص:04 .

2- تكاليف الالتزام:

وهي تكاليف يتحملها المساهمون من أجل التزام مدير الشركة بتنفيذ التزاماته والتعويض عن عدم تنفيذه.

3- تكاليف الفرصة البديلة:

في حالة اختلاف المصالح مع المدير أو مجلس إدارة الشركة في الإستراتيجية المتبعة (إستراتيجية غير مربحة مثلا سوء استعمال الأموال المخصصة لتغطية الديون ...).

ويلجأ المساهمين لتعديل سلوك المسير السلبي والحفاظ على مصالحهم باتخاذ تدابير تقويمية ورقابية عن طريق إنشاء نظام حوكمة الشركات الذي يملك آليات وأدوات رقابية وإشرافية داخلية تعتمد على مجالس الإدارة، الرقابة الداخلية بين المسيرين (الرئيس والمرؤوس) وكذا الرقابة المباشرة للمساهمين، والممارسة الخارجية من طرف الأسواق (سوق رقابة المسيرين، السوق المالي، البنوك....) إذا حوكمة الشركات جاءت كرد فعل استجابة لنداء المساهمين من أجل الحد من التصرفات السلبية للمسيرين ولفرض رقابة تحمي المصالح المشتركة للجميع وتحافظ على استمرارية الشركة أيضا.[1]

المطلب الثاني: الفضائح المالية.

لقد أدت الانهيارات و الفضائح المالية التي عرفتها كبريات الشركات في العديد من دول العالم إلى دراسة وتحليل الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الفساد المالي والإداري بالشركات وبالتالي انهيارها ومن بين أبرز الفضائح مايلي :

1- شركة إنرون.

في بداية عام 2001 جاء ترتيب شركة إنرون للطاقة كسابع أكبر شركة من حيث الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت القيمة السوقية للشركة ما يميز عن 60 بليون دولار، غير أنها في نفس العالم انهارت وتقدمت بطلب الحماية من خلال الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس الذي يعطيها الحق في إعادة الهيكلة بدلا من الخروج

[1]- خاسف جمال الدين، **"فلسفة التسويق والأزمات المالية العالمية"**، مداخلة بالملتقى العلمي الدولي، حول الأزمة العالمية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21أكتوبر 2009، ص: 3.

[2]- هندي منير،"**الذكر الحديث في التحليل المالي وتقيم الأداء**"، مدخل حوكمة الشركات، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص: 09-10 .

كلية من السوق، وهو نوع من أنواع الإفلاس، حيث اعتبرت هذه الحالة من أكبر حالات الإفلاس في تاريخ الشركات الأمريكية [2].

لقد لعبت شركة أنرون دور صناع السوق في عقود المشتقات المتداولة في الأسواق غير المنظمة أي العقود المتداولة خارج البورصة، في الوقت الذي لم تكن فيه مطالبة بالإفصاح عن حجم المخاطر المصاحب لتلك العمليات ويضاف إلى ذلك ازدياد اعتماد الشركة على العمليات المقيدة خارج الميزانية التي يصعب اكتشافها لتصبح بذلك وسيلة لإخفاء مقنن للمعلومات، وهي تعتبر إحدى الثغرات المالية والمحاسبية التي استفادت منها الشركة، يضاف إلى ذلك أن علاقة شركة إنرون مع شركة آرثر أندرسون في تقديم خدمات استشارية لا علاقة لها بمراجعة الحسابات في مقابل حصولهم على مكافآت لإغماض أعينهم عن المخالفات أو لحثهم على عدم الالتزام بالفحص والتمحيص الأمين للمستندات، وهكذا كانت الظروف مهيأة للتلاعب فالشركة لم تكن تحقق أرباح بل كانت تمني بخسائر تمكنت من خلال حسابات جانبية أن تظهر كواحدة من أفضل الشركات الأمريكية ربحية، وقد وضعت الشركة نفسها في دوامة مع كل تقرير ربع سنوي حيث اضطر المسؤولون فيها وعلى رأسهم مدير الحسابات لبذل المزيد من الجهد لإظهار المزيد من الأرباح الوهمية في القوائم المالية، ولم يكتفوا بذلك بل قاموا بحث أقاربهم وأصدقائهم لشراء أسهم الشركة عندما كانت تتداول بأسعار متدنية، وسع ظهور مفعول الأرباح الوهمية قاموا ببيعها بأضعاف السعر الذي سبق أن أنشروها بها.[1]

وفي أوت من عام 2000م، ارتفع سعر السهم إلى 90 دولارا، وأخذ مسؤولو الشركة الذين يعلمون حقيقة أمرها في تسريب إشاعات مفادها أن سعر السهم في طريقة إلى 140 دولارا بينما كانوا يتحصلون هم وأقاربهم من الأسهم التي سبق أن اشتروها وعندما بدأت خيوط الفضيحة في الظهور أخذ سعر السهم طريقة إلى الانخفاض حتى وصل في 15 أوت 2001م، إلى 42 دولار أي انخفض أكثر من النصف في غضون سنة واحدة، وعندما أصبحت الفضيحة معروفة للجميع انخفض سعر السهم في نفس العام إلى دولارا واحد فقط.

في جانفي من عام 2006م تم إحالة كبار المسؤولين التنفيذيين ورئيس المحاسبين إلى المحكمة، وقد احتوت لائحة الاتهام على 53 تهمة من أبرزها الاحتيال على البنوك، تزويد البنوك والمحاسبين بيانات غير صحيحة والتلاعب في سعر السهم والتداول بمعلومات داخلية إضافة إلى تهمة غسيل الأموال.

[1]- نفس المرجع السابق، ص: 10.

السؤال ماذا كان سيحث لوكانت الشركة تطبق حوكمة الشركات وتم الإفصاح عن جميع العمليات التي تتم بين أعضاء كبار التنفيذيين وخاصة في الإفصاح عن ملكيتهم في أسهم الشركة وذلك في التقارير المالية لما استطاعوا التلاعب في شراء أو بيع الأسهم وهذا ما دعا الولايات المتحدة الأمريكية بفرض الكثير من القوانين بعد هذه الحادثة وكان أهمها قانون ساربانز أكسلي (sarbanes oxley) والذي تم إصداره عام 2002م، حيث تميز بمتطلبات تركز على الرقابة الداخلية وشهادة الإدارة وخاصة المدراء التنفيذيين والمحللين الماليين بالتوقيع والشهادة على أن البيانات المالية غير محرفة، وأن الرقابة مطبقة بشكل كاف، وأنهم مسؤولون قانونيا عن أي تحريف أو تشويه للحقائق كما منع القانون تقديم قروض من وإلى مدراء الشركة، وتم استقلال المدققين الخارجيين حيث منع المدققين من تقديم استشارات لعملائهم الذين يدققون عليهم في أعمال المحاسبة كما وضع القانون نظام إطلاق صفارة الإنذار حيث طلب من الشركات توفير خطوط ساخنة يتصل بها الموظفون للإبلاغ عن أي خطر وأي بوادر للاحتيال والتلاعب بسجلات الشركة وقوائمها المالية.

2- شركة وولد كوم:

بدأت الشركة نشاطها في مدينة جاكسون بولاية مسيسبي في عام 1983م تحت شركة الخدمات المحدودة للاتصالات للمسافات البعيدة وفي عام 1989م اندمجت مع مؤسسة الشركات المتميزة وتحولت إلى شركة عامة وتم قيدها في البورصة في عام 1995[1]م تحول اسم الشركة الل د يدي إس للاتصالات العالمية LDDS WORLD .COM ولاحقا إلى شركة الاتصالات العالمية WORLD.COM وفي عام 1998م استحوذت الشركة على شركة إ مسي آي للاتصالات MCI Communication غير أنه قد صاحبها سوء حظ مع بوادر انفجار فقاعة أسعار أسهم شركات الاتصالات في عام 2002م، فقد انهارت الأسعار بعد أن كانت قد ارتفعت إلى مستويات قياسية في ظل توقعات غير واقعية بشأن ربحيتها المستقبلية.[(1)]

منذ عام 1999م وحتى ماي 2002م استخدمت الشركة حيل محاسبية لإخفاء مركزها المالي وإعطاء المميزات والمكافآت للمدير التنفيذي حينذاك بهدف رفع سعر السهم وهو ما حقق الثراء للمدير التنفيذي حينذاك**بيرنارد ايبرس** الذي كان قد اشترى حصة من أسهم الشركة بأسعار منخفضة وكما حدث مع شركة إنرون فقد فشلت شركت آرثر أندرسون في الكشف عن تلك المخالفات، وعندما حل مراقب حسابات آخر محل آرثر أندرسون اتضح وجود مخالفات

[(1)]-نفس المرجع السابق، ص ص:10-13 .

بلغت قيمتها 803 بليون دولار أعلن عنها في جوان من عام 2002م وبناء عليه تم سحب تقرير شركة آثر أندرسون لعام 2001م، وبدأت لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية في إجراء التحقيقات التي كشفت عن أن الشركة قد ضخمت أصولها بما قيمتها 11 بليون $ وفي 21 جويلية 2002م تقدمت شركة وولد كوم بطلب الحماية مستفيدة في ذلك من الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس الذي يعطيها الحق في إعادة الهيكلة.

بعدها غيرت الشركة اسمها إلى إ مسي آي MCI ونقلت مقرها إلى ولاية فرجينيا وذلك في 14 أفريل 2003م، وفي عام 2005م أدين بيرنالد أيبرس المدير التنفيذي السابق بتهمة الاحتيال والتآمر وتقديم وثائق غير صحيحة وحكم عليه بالسجن 26 عاما.

ويعود سبب كل هذه المشاكل إلى عدم الإفصاح والشفافية، والتي تعتبر من أهم الركائز التي تعتمد عليها حوكمة الشركات، بالشكل المطلوب لما حدث مثل هذا التلاعب والاحتيال من قبل المدير التنفيذي.

المطلب الثالث: العولمة المالية

شهد الربع الأخير من القرن الماضي ظهور العديد من المتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة، حيث تحول الاقتصاد العالمي من أطراف مترامية إلى قرية صغيرة متنافسة بحكم ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فأصبح هناك سوق واحد لا يقتصر الفاعلون فيه على الدول و الحكومات بل يضم العديد من المنظمات العالمية والشركات المتعددة الجنسيات، وبرزت ظاهرة التكتلات الاقتصادية العملاقة، التي يسعى كل منها إلى اقتناص الفرصة ومواجهة التحديات بإزالة جميع القيود وتحرير المعاملات في ظل نظام السوق، ولقد أفضت هذه المتغيرات على بروز مفهوم جديد وهو العولمة.

أولا: تعريف العولمة:

كثيرة هي التعاريف التي حاولت توصيف هذه الظاهرة، لكن لم يتفق على تعريف واحد جامع لها نظرا لتشعب مجالاتها سيما في جانبها المالي، حيث يشير مصطلح العولمة إلى عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي، بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية من حيث المستوى والحجم

والوزن في مجالات متعددة، مما يترتب عنه زيادة عمليات التبادل التجاري الدولي ليشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي[1].

وبصفة عامة، يعبر مصطلح العولمة عن حالة تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى أفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسره، أما العولمة من منظور إداري فهي عولمة النشاط المالي،التسويقي، الإنتاجي، التكنولوجي والمعلوماتي، وهي أيضا عولمة أسواق السلع والخدمات والمال والتكنولوجيا والعمالة، حيث يتعامل المدير مع عالم يتلاشى فيه تأثير الحدود الجغرافية والسياسية[2].

ثانيا: أثر العولمة

لقد أدت عولمة رأس المال وسهولة حركته بين الدول وتدفقه من البلدان التي توجد بها وفرة مالية في البلدان الأكثر افتقارا إليها ضرورة الاتجاه نحو حماية رؤوس الأموال، ومما هو جدير بالذكر أن عملية جذب مصادر رأس المال تتسم بقدر من التحديات، وقد أصبح المستثمرون ومن بينهم الشركات يوضحون أنهم ليسوا على استعداد لتحمل نتائج سوء الإدارة والفساد الإداري والمالي، وما يترتب عليه من تفضيل مصالح من يقومون على إدارة الشركات على مصالح المستثمرين، وأصبحوا قبل الالتزام بأي مستوى أو قدر من التمويل يطالبون بالأدلة والبراهين على أن الشركات تدار وفق أساليب إدارية سليمة، بحيث تقلل من إمكانية الفساد الإداري والمالي إلى أقل حد ممكن، وكذلك يريد هؤلاء المستثمرون من أن يتمكنوا من تحليل الاستثمارات الحالية والمحتملة وفقا لقوائم مالية تم إعدادها عل أساس معايير ذات درجة عالية من الشفافية والوضوح والدقة، ويجب أن نلاحظ أن هذا المطلب لم يصبح قاصرا على الأسواق الدولية فقط بل تعدى ذلك إلى الأسواق المحلية، ويتضح مما سبق أن المستثمرين يسعون إلى الشركات التي تتمتع بوجود هيكل سليم للحوكمة، وما يترتب على ذلك من وجود الشفافية والدقة في القوائم المالية التي تنشرها تلك الشركات حتى يتمكن المستثمرون من اتخاذ القرارات السليمة باستثماراتهم[3] .

---

(1)- شذا جمال خطيب، **"العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال"**، مؤسسة طابا، 2002، ص ص : 12-13.

(2)- عبد المنصف حسين رشوان، **"العولمة وآثارها"**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص : 17.

(3)- محمد مصطفى سليمان، **"حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص ص : 27-28.

المبحث الثاني: ماهية حوكمة الشركات

لقد أصبحت حوكمة الشركات من بين المواضيع الحديثة بعدما تم التطرق إليها في جميع الميادين وعلى كافة المستويات، وذلك بعد سلسلة الأزمات والفضائح المالية التي شهدها العالم.

لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم عام حول حوكمة الشركات من خلال تطور مفهومها، وتعريفها من كافة الجوانب، كما سنتطرق أيضا إلى أهميتها وأهدافها.

المطلب الأول: تطور مفهوم حوكمة الشركات.

يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة الإغريقية ومهارته في قيادة السفينة وسط الأمواج و الأعاصير والعواصف وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة شريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب ورعايته وحمايته للأمانات والبضائع التي في عهدته وإيصالها لأصحابها، ودفاعه عنها ضد القراصنة وضد الأخطار التي تتعرض لها أثناء الإبحار فإذا ما وصل بها إلى ميناء الوصول ثم عاد إلى ميناء الإبحار من مهمته سالما، أطلق عليه القبطان المتحوكم جيدا (good governer)[1].

إن الإشارة لمصطلح الحوكمة في الأدبيات الاقتصادية يعود إلى عام 1776 عندما أكد **آدم سميث** في كتابه الشهير ثروة الأمم إلى الحاجة إلى فصل الملكية عن الإدارة ثم جاء (Berl and Means) عام 1932 في ندوتهم " الشركات الحديثة والملكية الخاصة حيث أشاروا إلى أن الشركات أصبحت ضخمة الحجم، وأن هذا سيؤدي إلى ضعف تأثير الملاك على الإدارة أو إلى عدم الاهتمام بالأنشطة اليومية للإدارة[2].

قام كل من jenson and mekling عام 1976 بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة، أما في عام 1987 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية المعروفة باسم لجنة تريدواي (Treadway commission) والتي أصدرت تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما

---

(1)- محسن أحمد الخضيري، **"حوكمة الشركات"**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص: 07.

(2)- عمر علي عبد الصمد ،**"نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر، سنة 2003، ص:14.

يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهمة التدقيق الخارجي أمام مجالس إدارة الشركات.

لقد كانت البداية الحقيقية للاهتمام لمفهوم حوكمة الشركات حينما أصدرت لجنة الأبعاد المالية لحوكمة الشركات Cadbury في ديسمبر 1992تقريرها من قبل مجلسي التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية بعنوان الأبعاد المالية لحوكمة الشركات (The Financial Aspects of Corporate Govecnance) وعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي سنة 1999 بعنوان مبادئ حوكمة الشركات وهو أول اعتراف دولي رسمي بهذا المفهوم[1] .

المطلب الثاني:مفهوم حوكمة الشركات و خصائصها.

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الحوكمة من عدة زوايا، و إلى مميزاتها.

اولا:مفهوم حوكمة الشركات.

1-مفهوم الحوكمة لغويا:

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدثا في قاموس اللغة العربية، فهو لفظ مستمد من الحكومة وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحُكمُ بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني، وعليه فإن لفظ الحَوكَمَة يتضمن العديد من الجوانب منها:[2]

***الحكمة** :ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد؛

***الحُكمُ** : ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك؛

***الاحتكام** : وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة؛

---

(1)- محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص :31-32.

(2)-أشرف حنا ميخائيل،**"تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات"**، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات (تدقيق الشركات، تدقيق المصارف والمؤسسات المالية، تدقيق الشركات الصناعية) ، القاهرة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 24-25 سبتمبر، 2005، ص :05.

***التحَاكُم** :طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

2-مفهوم الحوكمة اصطلاحا.

تعددت و اختلفت التعاريف والمفاهيم المقدمة لحوكمة الشركات من طرف الكتاب والباحثين والهيئات والمنظمات الدولية باختلاف وجهات نظرهم الاقتصادية و الفكرية، و نذكر ما يلي:

تعريف منظمة التعاون الاقتصادية و التنمية:" الحوكمة مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة و مجلس الإدارة و حملة الأسهم و غيرهم من المساهمين"[1].

تعريف البنك الدولي 1992:"الحكم الراشد مرادف التسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة على مختلف الانتقادات الخاصة و الموجهة للدول و الشركات التي تشك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية،أي من الأعلىإلىالأسفل والتي أدتإلى فراغ في الشركات بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي تزخر بها"[2].

تم تعريفها أيضا على أنها:"ذلك الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها، وتركز الحوكمة على العلاقات فيما بين الموظفين، أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة"[3].

3-مفهوم حوكمة الشركات كنظام.

تتلخص مدخلات الحوكمة وكيفية تشغيلها ومخرجاتها فيما يلي:[4]

3-1 مدخلات النظام:

---

[1]-مركز المشروعات الدولية، **"قائمة بالمصطلحات المتعلقة بحوكمة المؤسسات"**، القاهرة، 2003، ص:02.

[2]- بلعادي عمار،جو حدو رضا،"**دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح** "، مداخلة بملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة-واقع، افاق و رهانات- جامعة ام البواقي، الجزائر، يومي 07-2010/12/08،ص:03.

[3]- مُحَمَّد شريف توفيق، قراءات من الانترنيت في حوكمة الشركات، جامعة الزقازيق، 2005، متاح على الموقع (www.hawkama.net)، بتاريخ 2014/12/06، على الساعة 22:00.

[4]- اشرف حنا ميخائيل، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

حيث يتكون هذا الجانب مما تحتاج إليه الحوكمة من مستلزمات وما يتعين توفيره لها من متطلبات، سواء كانت متطلبات قانونييه، تشريعية إدارية واقتصادية.

3-2 نظام تشغيل الحوكمة:

ويقصد بها الجهات المسؤولة عن تطبيق الحوكمة وكذلك المشرفة على هذا التطبيق، وجهات الرقابة وكل أسلوب إداري داخل المؤسسة أو خارجها مساهم في تنفيذ الحوكمة وفي تشجيع الالتزام بها وفي تطوير إحكامها والارتقاء بفعاليتها.

3-3 مخرجات نظام الحوكمة:

الحوكمة ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها أداة ووسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى إليها الجميع فهي مجموعة من المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء والممارسات العلمية والتنفيذية للمؤسسات ومن ثم الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.

ومنه يمكن أن نستخلص أن نظام حوكمة الشركات يتضمن مجموعة من المتطلبات القانونية والتشريعية، الإدارية والاقتصادية كمدخلات والتي تحكمها منهجيات وأساليب وتستخدم في ذلك آليات كالمراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، لجنة المراجعة، مجلس الإدارة، والتي تتفاعل فيما بينها من اجل تحقيق مخرجات أو نتائج تعمل على إدارة الشركة ومراقبتها بما يحفظ حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية ومنه يمكن تصور نظام حوكمة الشركات وفق الشكل التالي:

شكل رقم(1-1): نظام حوكمة الشركات.

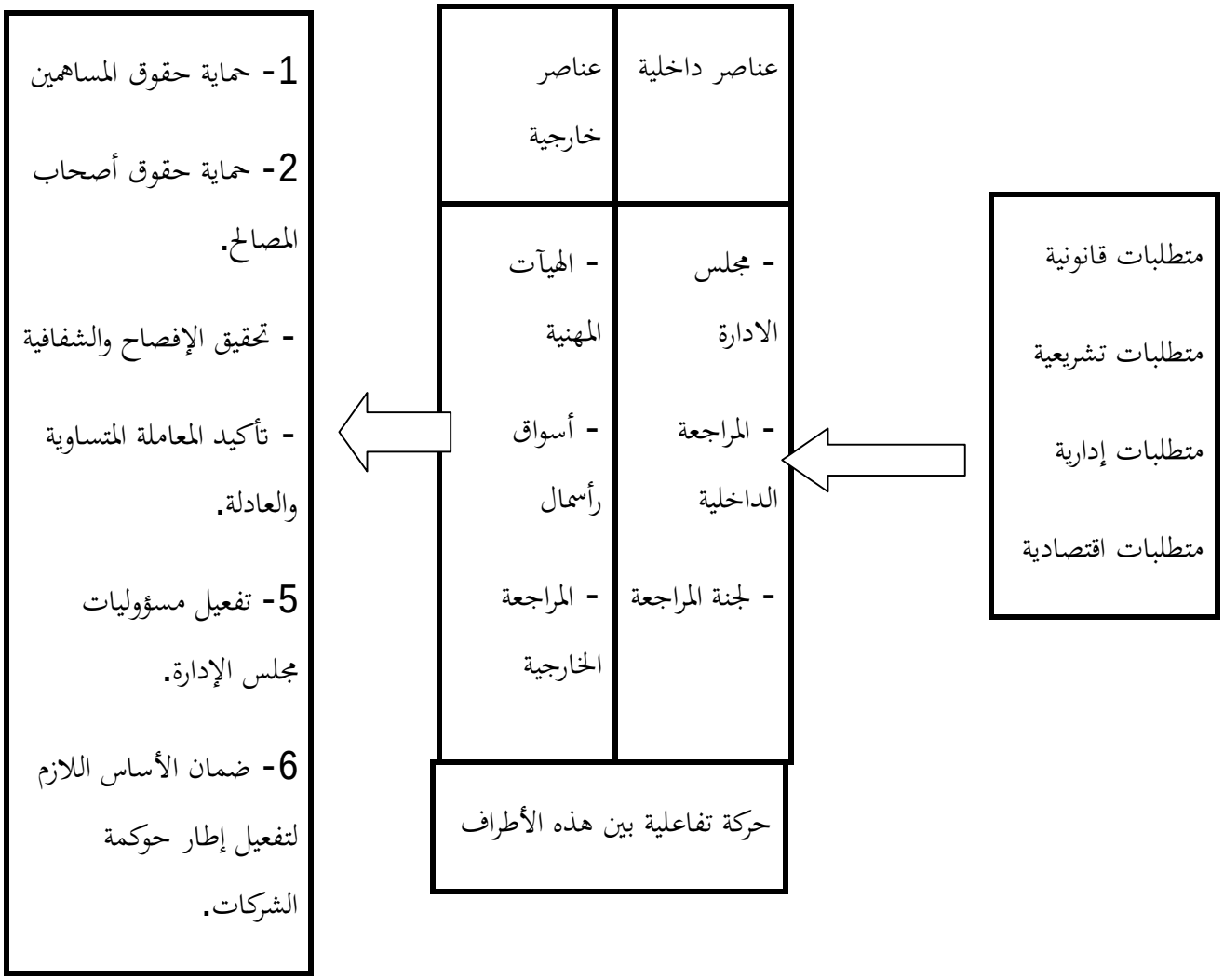

المصدر: عمر علي عبد الصمد، **"دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، دراسة ميدانية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية،2003، ص: 13.

انطلاقا من التعاريف السابقة تظهر لنا المعاني الأساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي:

* مجموعة من الأنشطة والقوانين والقواعد الخاصة بالرقابة عل أداء المؤسسات؛

*تنظم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى؛

* التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لفائدة أصحاب المصالح؛

* مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركات والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة.

4-مفهوم حوكمة الشركات محاسبيا:

يشير المفهوم المحاسبي للحوكمة إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة، وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع اقتصادية خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية [1].

وترتكز هذه النظرة على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية ومزايا المديرين وتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا.

ثانيا:خصائص حوكمة الشركات.

تتمثل خصائص حوكمة الشركات فيما يلي:[2]

* **الانضباط**: وهو إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

* **الشفافية**: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.

[1]- عدنان بن حيدر بن درويش، **"حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة"**، اتحاد المصارف العربية، 2007، ص: 20.

[2]- طارق عبد العال حماد، **"حوكمة الشركات قطاع عام وخاص ومصارف-المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات-"**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة02، 2007-2008، ص:2.

* **الاستقلالية:** لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة ضغوط.

* **المساءلة:** إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة.

* **العدالة:** المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصالح.

* **المسؤولية:** يجب احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصالح.

* **المسؤولية الاجتماعي:** النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات.

ونجد فيه ما يلي:

أولا: أهمية حوكمة الشركات:

يمكن توضيح أهمية الحوكمة كما يلي: [1]

* الحاجة إلى الفصل بين الملكية وإدارة الشركات في ظل اختلاف الأهداف وتضاربها بين مختلف الأطراف (مسيرين، مساهمين، عمال،....الخ)؛

* تساهم الحوكمة في تقليل المخاطر وتحسين الأداء وفرص التطور للأسواق، وزيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات وتطوير الإدارة وزيادة الشفافية، كما تساهم في زيادة إعداد المستثمرين في أسواق المال؛

* مساعدة البلدان التي تحاول كبح الفساد والمفتشين داخل القطاع العام أو بصدد طرح القطاع للخوصصة؛

* مساعدة الشركات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات ودعم أداء الاقتصاد والقدرة على المنافسة على المدى الطويل من خلال عدة طرق وأساليب، و التأكيد على الشفافية في معاملات الشركات وفي عمليات وإجراءات المحاسبة والتدقيق المالي والمحاسبي؛

(1)- محمد سمير الصبان، محمد سليمان، **"الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص :312.

* تطبيق أسلوب ممارسة سلطة الإدارة يقوي ثقة الجمهور في صحة عملية الخوصصة ويساعد على ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها، وهو بدوره يؤدي إلى المزيد من فرص العمل والتنمية الاقتصادية.

ثانيا: أهداف حوكمة الشركات.

تختلف الأهداف من شركة إلى أخرى إلا أنه يمكن تبيين أهم الأهداف الأساسية لنظام الحوكمة والمتمثلة فيما يلي:[1]

* تحسين القدرة التنافسية للشركات الاقتصادية وزيادة قيمتها؛

* فرص الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المسائلة المحاسبية لها؛

* ضمان مراجعة الأداء المالي، والإداري والنقدي للوحدة الاقتصادية؛

* تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها؛

*تعظيم أرباح الشركة الاقتصادية؛

* زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال؛

* الحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة؛

* تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد؛

* مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم.

ويعتبر التطبيق الجيد لآليات الحوكمة أحد الحلول الممكنة لحل مشكلة الوكالة وتخفيض تكاليفها.

(1)- محمد احمد إبراهيم خليل،**"دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية"**، دراسة نظرية تطبيقية، جامعة بنها، مصر، 2007، ص ص: 15-16.

المبحث الثالث: مقومات حوكمة الشركات

عرف موضوع حوكمة الشركات اهتمام وحرص العديد من المنظمات الدولية على دراسته ووضع مجموعة من المبادئ من أجل تحقيق أفضل حماية واستقرار للاقتصاد، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى مبادئ حوكمة الشركات، وكذلك الأطراف المعنية بتطبيقها بالإضافة إلى آليات حوكمة الشركات.

المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات

المقصود بمبادئ حوكمة الشركات القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصطلح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح المرتبطة بها، فقد كان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية دور في إرسائها، بحيث تضمنت الورقة الصادرة سنة 1999 خمسة مبادئ أساسية لترسيخ قواعدها، بينما تضمنت الورقة الصادرة سنة 2004 المبدأ السادس وذلك بعد مراجعة تلك المبادئ،وتتمثل فيما يلي:[1]

1- حقوق المساهمين:

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين بحيث تشمل حقوق المساهمين على ما يلي:

* تأمين أساليب التسجيل الملكي؛

*نقل أو تحويل ملكية الأسهم؛

* الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منظمة؛

* المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين؛

* انتخاب أعضاء مجلس الإدارة؛

* الحصول على حصص من أرباح الشركة.

[1]-مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE،"**مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات**"، باريس، 2004، ص ص: 07-09.

كما للمساهمين الحق في المشاركة والحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة، ومن بينها:

*التعديلات في النظام الأساسي أو في مواد تأسيس الشركة أو في غيرها من الوثائق الأساسية للشركة؛

* طرح أسهم إضافية؛

* إلغاء أية تعاملات مالية غير عادية قد تسفر عن بيع الشركة.

ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين كما ينبغي إحاطتهم علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين وذلك من خلال ما يلي:[1]

* تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في التوقيت المناسب، بكل ما يتعلق بأمور الاجتماعات العامة بالإضافة إلى توفير المعلومات الكاملة في التوقيت الملائم بشأن المسائل التي يستهدف اتخاذ قرارات بشأنها خلال الاجتماعات؛

* يجب إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة ولإضافة موضوعات إلى جداول أعمال الاجتماعات العامة، على أن توضع حدود معقولة لذلك؛

*ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت بصفة شخصية أو بالإنابة كما يجب أن يعطي نفس الوزن للأصوات المختلفة.

* يتعين الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تكمن أعداد معينة من المساهمين ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي بحوزتها.

ينبغي السماح لأسواق الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية وذلك كما يلي:

* يجب ضمان الصياغة الواضحة والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على الشركات في أسواق رأس المال ويصدق ذلك أيضا على التعديلات غير العادية، كما أن التعاملات المالية ينبغي أن تجري بأسعار مفصح عنها، وأن تتم في ضل ظروف عادلة يكون من شأنها حماية حقوق كافة المساهمين وفق لفئاتهم المختلفة؛

[1]- مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، نفس المرجع السابق، ص: 09.

* يجب ألا تستخدم الآليات المضادة للاستحواذ لتحصين الإدارة التنفيذية ضد المساءلة.

ينبغي أن يأخذ المساهمون خاصة المستثمرون الشركات في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في النصوص.

2-المعاملة المتكافئة للمساهمين:

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حال استهلاك حقوقهم وذلك كما يلي:

يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة، بحيث:[1]

* ينبغي أن يكون للمساهمين نفس حقوق التصويت؛

* يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريق متفق عليها مع أصحاب الأسهم؛

* ينبغي أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين.

يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.

ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين للإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

3-دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة وذلك من خلال:

[1]- مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، نفس المرجع السابق، ص: 10.

* ينبغي أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون؛

* حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم؛

* يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء؛

* حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركة يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

4-الإفصاح والشفافية:

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وذلك في الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة وذلك من خلال:

يجب أن يشتمل الإفصاح ودون تقصير على المعلومات التالية:[1]

* النتائج المالية والتشغيلية للشركة؛

* أهداف الشركة؛

* حق الأغلبية من حيث المساهمة وحقوق التصويت؛

* أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين، والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم؛

* المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح؛

*هياكل وسياسات حوكمة الشركات.

[1]- مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، نفس المرجع السابق، ص: 10

ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات عمليات المراجعة.

يجب الاطلاع بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل، بهدف إتاحة التدقيق الخارجي والموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد تقديم القوائم المالية.

ينبغي أن تتكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانيات حصول مستخدمين المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

5- مسؤوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين وذلك على النحو التالي:[1]

* يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل للمعلومات وكذلك سلامة القواعد المطبقة وتحقيق مصالح الشركة والمساهمين؛

* حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين فإن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين؛

* يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح؛

* يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة وأن يجري ذلك بصفة خاصة على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية.

[1]- مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، نفس المرجع السابق، ص: 11.

6- ضمان وجود أسس من أجل إطار فعال لحوكمة الشركات:

يجب أن يعمل إطار حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق المالية، وأن يتماشى مع أحكام القانون ويوزع المسؤوليات بين الجهات المسؤولة بشكل، ومنح السلطة للسلطات الإشرافية والتنظيمية لتأدية مهامهم بكل مهنية وموضوعية [1].

ويتضح من خلال مبادئ حوكمة الشركات أنها ترتكز على ثلاثة ركائز أساسية، كما يوضحها الشكل التالي:

[1]-مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، نفس المرجع السابق، ص: 11.

شكل رقم(1-2): ركائز حوكمة الشركات.

المصدر: طارق عبد العال حماد،مرجع سبق ذكره، ص: 49.

المطلب الثاني: الأطراف المرتبطة بحوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، ألا وهذه الأطراف هي: [1]

1- المساهمون:

هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم ويملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المرجوة يقلص رغبة المساهمين في زيادة الشركة مما يؤثر على مستقبلها، ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا للإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.

2-مجلس الإدارة:

وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة وبرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم وقد يبين المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:

2-1 واجب العناية اللازمة :

ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظا وحذروا أن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة.

---

[1]- زرزار العياشي، **"أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات"**،مداخلة بملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة-واقع؛رهانات و أفاق-جامعة أم البواقي،الجزائر،07-08 ديسمبر 2010، ص ص: 9-10.

2-2 واجب الإخلاص في العمل :

ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.

3- الإدارة:

وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، كما أن الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة.

4- أصحاب المصالح :

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، ويتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بالعلاقات بينهم، وهذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة في الشركة، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة، فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة والمورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى، أما الممولين وجميع الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للشركة، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهى الحرص والدقة فالمعلومات المظللة للمسؤولين قد تقطع خطوط التمويل مما يؤثر سلبا على التخطيط المستقبلي للشركة [1].

ومن الملاحظ أن حوكمة الشركات تتأثر بالعلاقات فيما بين الأطراف المعنية بتطبيقها وأصحاب الملكيات الغالبة من الأسهم الذين قد يكونون أفراد عائلات أو شركات أخرى شركة قابضة بما يمكن أن يؤثروا في سلوك الشركة ففي الوقت الذي تتزايد فيه مطالب المستثمرين المؤسسين في بعض الأسواق باعتبارهم أصحاب حقوق ملكية في أن يكون لهم دور في حوكمة الشركات وعادة ما لا يسعى المساهمون الأفراد إلى ممارسة حقوقهم في الحوكمة ولكنهم قد يكونون أكثر

[1]- زرزار العياشي، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

اهتماما بالحصول على معاملة عادلة كما يلعب الدائنون دور في حوكمة الشركات فيقومون بدور المراقب الخارجي على أداء الشركة وكذلك العاملون لهم دور في نجاح الشركة وأدائهم كما تعمل عل إنشاء الإطار المؤسسي والقانوني للحوكمة [1].

المطلب الثالث: آليات حوكمة الشركات

تعرف آليات حوكمة الشركات على أنها مجموعة الطرق والأساليب التي تطبق على مستوى الشركة لحل مشاكل الشركات ويتوقف استخدام هذه الطرق على نظام الحوكمة المطبق في البلد محل الدراسة، وقد أجمع عدد كبير من الباحثين في مجال حوكمة الشركات على تصنيف آليات حوكمة الشركات إلى فئتين داخلية وأخرى خارجية.

1-لآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

وهي الأخرى تتكون من:

1-1المراجعة الداخلية:

هي نشاط مستقل وموضوعي والذي يعطي ضمان للشركة على درجة دقة العمليات وإعطاء نصائح لأجل تحسين والمساهمة في إنشاء القيمة المضافة وهو يساعد هذه الشركة على تقييم الأهداف المتوقعة.

يجب أن تكون المراجعة الداخلية ذات مهنية واستقلالية وهذا للارتقاء بمستويات الأداء وأن تتناول أوجه الشركة ككل وتركيز على مدى النجاح في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ولقد أدى صور قانون (sarbanes oxly act) عن الكونغرس الأمريكي سنة 2002 نتيجة الانهيارات في الشركات العملاقة والذي ألزم شركات المساهمة بعدد من القواعد إلى ازدياد أهمية المراجعة الداخلية مع متطلبات هذا القانون[2].

---

(1)- محمد مصطفى سليمان، **"دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة"**،جامعة الإسكندرية، مصر، الطبعة2، 2009، ص :21.

(2)-بهاء الدين سمير علام،**"اثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات"**،دراسة تطبيقية، وزارة الاستثمار،مركز المديرين المصري،القاهرة،2009، ص:21.

أما في الجزائر فقد نص المشرع الجزائري في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للشركات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 الذي ينص على أنه " يتعين على الشركات الاقتصادية العمومية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في الشركات وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها"[1] .

ونتيجة لتطور المراجعة الداخلية فقد أصبحت عاملا أساسيا في دعم حوكمة الشركات إذ أن وظيفة المراجعة الداخلية أصبحت بتطورها تخدم أطراف يمارسون دورا هاما في حوكمة الشركات وكذلك تضيف قيمة لهم عن طريق التأكد من رسم الأهداف الإستراتيجية للوحدات الاقتصادية بطريقة تحقيق مصالح جميع الأطراف وبأساليب نزيهة ومن هذا المنظور يمكن القول أن التدقيق الداخلي يخدم مجموعتين هما: [2]

* المسؤولون عن حوكمة الشركات من خلال فحص أساليب عملهم والتأكد من نزاهتهم.

* الخاضعون لحوكمة الشركات من خلال ضمان عمل المسؤولين عن حوكمة الشركات لصالحهم.

1-2لجنة المراجعة:

تعتبر لجان المراجعة من المفاهيم الحديثة التي تحظى باهتمام العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكذا وغيرها من الدول، كما توصي العديد من المنظمات المهنية بتكوينها نظرا للدور الذي تقوم به في مراقبة عمليات التقرير المالي والإفصاح لحملة الأسهم والتأكد من مصداقيتها وكذلك في تدعيم استقلال عملية المراجعة[3] .

ففي سنة 1967 أوصى المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) جميع الشركات المقيدة في البورصة بضرورة إنشاء لجنة مراجعة تكون مسؤولة عن حل المشاكل التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة والمتعلقة بالنواحي المحاسبية وطريقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالي.

---

(1)– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 02 الصادرة في 1988/01/13 ص: 36.

(2)- صفاء أحمد الغاني، محمد عبد الله العزاوي،" **التدقيق الداخلي في ظل حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشر**كة"، بحث مقدم المؤتمر العلمي الثالث حول منظمات الأعمال، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية 27-29 ماي، 2009، ص: 4.

(3)- مجدي محمد سامي، **"دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وآثارها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية"**، مجلة كلية البحوث العلمية، جامعة الإسكندرية مصر، العدد 2، 2009، ص: 19.

وفي سنة 1972 أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية (SEC) توصيات بإنشاء لجان للمراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة، كما طالبت الشركة بضرورة الإفصاح عن إنشاءها.

وفي سنة 1999 أصدرت لجنة بلوريبون (blue ribbon committee) مجموعة من التوصيات بهدف زيادة أداء لجان المراجعة بما يهدف إلى زيادة جودة التقارير المالية.

وفي سنة 2002 صدر قانون سارينس أوكسلي الذي ألزم جميع الشركات بإنشاء لجان المراجعة وين دورها في منع حدوث الانهيارات المالية.[1]

وفي سنة 2003 تم إصدار تقرير (smith repart) الذي تضمن العديد من التوصيات المتعلقة بدور ومسؤوليات لجان المراجعة وكيفية الإفصاح عنها في التقارير السنوية للشركات، كما طالب بضرورة أن يكون للجان المراجعة تقرير سنوي يتم نشره وهو سيتضمن الواجبات التي تم تنفيذها خلال السنة من قبل أعضاء اللجنة.[2]

وتعرف لجنة المراجعة على أنها لجنة مكونة من مدراء الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتعد لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المراجعين ومجلس الإدارة وتتلخص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المراجع الخارجي ونطاق ونتائج المراجعة، وكذلك الرقابة الداخلية للشركة وجميع المعلومات المعدة للنشوء وهذا حسب الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين سنة 1992[3].

وبناءا عما سبق هناك العديد من الأسباب التي تقوم على وجوب إنشاء وتفعيل لجنة المراجعة وهي:

- تحقيق الإشراف الفعال على عملية إعداد التقارير خاصة في الشركات العظمى التي تحتاج إلى أعضاء مجلس إدارة على معرفة كاملة بكل النواحي المالية والإدارية وذوي الخبرة في المحاسبة والإدارة المالية؛

- حماية الحقوق والقضاء على المصالح الشخصية وإظهار تقارير مالية ذات كفاءة وجودة عالية؛

---

(1)- رشاد حمادة، **"دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، دراسة ميدانية"**، مجلة جامعة دمشق، العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، 2010، ص: 100.

(2)- محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 160.

(3)- عوض بن سلامة الرحيلي، **"لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة شركات حالة السعودية"**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، العدد 1، 2008، ص :193.

- الحاجة إلى نشر التقارير المالية بصفة دورية؛

- حماية مصالح حملة الأسهم من خلال قيام اللجنة بكشف أي أخطاء أو غش يضر حملة الأسهم؛

- عدم التجانس بين أعضاء مجلس الإدارة وزيادة عددهم يحتاجون إلى وجد التقارير وقوائم مالية تتطلب خبرة ودقة ومجهود كبير[1].

ويرى الأستاذ صديقي مسعود وانطلاق من تجارب الدول التي اعتمدت لجان المراجعة في معالجة التوقعات من خلال العمل على تسيير العلاقة بين المراجع والإدارة، ضرورة أنشاء لجان المراجعة على شاكلة الدول المنشئة لها من أجل معالجة الواقع الجزائري الذي سوف يعرف تغيرات في المستقبل القريب والتقليل من الآثار السلبية المختلفة التي تنجم عن غيابها، حيث يؤكدوا انطلاق من دراسته على:[2]

- إنشاء لجان للمراجعة، وهو ما أكدته التجارب الدولية؛

- عدد أعضائها يتراوح ما بين أربعة وخمسة أعضاء وهو ما يتوافق وفحوى التجارب الدولية؛

- كما يضيف الأستاذ صديقي مسعود أن تحديد عدد أعضاء هذه اللجان يعتمد على العناصر الآتية:

* طبيعة وحجم نشاط الشركة؛

* رقم أعمال الشركة؛

* التوزيع الجغرافي للشركة.

لقد استقر رأي معظم الكتاب على أن المهام الرئيسية للجنة المراجعة تكمن في أربع أوجه أساسية ألا وهي: - إعداد التقارير المالية وفحصها حيث أن وظيفة اللجنة ليست القيام بإعداد القوائم المالية أو اتخاذ القرارات الفعلية فيما يخص إعدادها وإنما هي وظيفة إشرافية رقابية؛

---

[1]- إبراهيم إسحاق نسمان، **"دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير والتمويل الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص :47.

[2]-صديقي مسعود،"**نحو اطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط الاقتصادي، جامعة الجزائر،2004 ،ص:164.

- دعم وظيفة المراجعة الخارجية؛

- دعم وظيفة المراجعة الداخلية؛

- دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمه.

1-3مجلس الإدارة:

هو هيئة عليا للتحكم في الشركة وهو مسؤول عن مراقبة تنفيذ أهداف الشركة كما حددتها الجمعية العامة السنوية، ويعتبر مسؤول أمام المساهمين، ووكيل عنهم وبالتالي كل أحكام الوكالة في القانون المدني تسري على مجلس الإدارة، كما أنه مسؤول مسؤولية جنائية عن أي تحريف أو تزوير في المعلومات الخاصة بالشركة وتقوم الجمعية العامة السنوية بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وللمدة المنصوص عليها في قانون الشركة.

يعد مجلس الإدارة مسؤول مسؤولية نهائية وكاملة أمام المساهمين وأصحاب المصالح عن تقييم الأداء الإداري ويجب أن يقدم تقرير عن تلك المسؤولية للمساهمين في نهاية كل سنة بشكل تقرير سنوي، ومن مسؤولياته:[1]

- مراجعة واعتماد الخطط المالية السنوية والتقرير السنوي لإدارة المخاطر والوضع الضريبي للشركة والتقارير المتعلقة به، ومراجعة مدى التزام الشركة بتطبيق اللوائح والقوانين التي تفرضها الدولة؛

- التعاون مع لجنة المراجعة للتأكد من مدى التزام الشركة بتطبيق المتطلبات الخاصة بإعداد القوائم المالية السنوية والفترية؛

- المراجعة والإشراف على إنشاء وتقييم هيكل نظام الرقابة الداخلية الذي أنشأته الإدارة والمتعلق بإعداد القوائم المالية.[2]

- تشير المادة 610من القانون التجاري الجزائري على أنه يتألف مجلس إدارة الشركة من ثلاثة أعضاء على الأقل ومن اثنا عشرة عضوا على الأكثر،

- وتشير المادة 611 من نفس القانون على أنه يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من طرف الجمعية العامة وتحدد مدة عضويتهم في القانون الأساسي دون أن يتجاوز ذلك 6 سنوات.

---

(1)- محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص :124.

(2)- عبدي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

نظرا لكمية وكبر حجم الأعمال التي يقوم مجلس الإدارة بمناقشتها وتحليلها تكون مجالس الإدارة مشغولة وتتعقد مهامها ويترتب عن ذلك قيام تلك المجالس بإنشاء العديد من اللجان، كما أنها لا تحل محل وظائف مجلس الإدارة فهي تقوم برفع تقريرها للمجلس وهو صاحب الكلمة النهائية ويتحمل المسؤولية الكاملة لأي تصرف أو عمل توصى به اللجنة، ومن أكثر اللجان شيوعا ما يلي: [1]

- **لجنة المراجعة**: ولقد تم التطرق إليها سابقا.

- **لجنة الأجور أو المكافآت:**

تقوم بتوجيه النصح بخصوص مستويات المكافآت المناسبة للمديرين في ضل مستوى الأداء والتحفيز وحالة السوق والعوامل النسبية الداخلية والخارجية.

- **لجنة التعيينات:** تقوم بالموافقة على مواصفات الوظيفة للأماكن الشاغرة في مجلس الإدارة وأن المرشحين لهذه الوظائف قادرون على أدائها بشكل موضوعي.[2]

ثانيا: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات: تتمثل في:

1-المراجعة الخارجية:

وهي التي تتم بواسطة جهة خارجية مستقلة تماما عن الشركة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية وهذا لإبداء رأي فني محايد حول صحة المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المولد لها وذلك لإضفاء عليها المصداقية حتى تنال قبول مستعمليها وتساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

كما تعرف على أنها عبارة عن وظيفة مستقلة للشركة تتمثل مهمتها في التحقيق من دقة الحسابات ونتائج التقارير المالية وبشكل أكثر تحديدا إذا أخذنا تعريف محافظي الحسابات التصديق على الانتظام والإخلاص والعدالة لغرض الحسابات والقوائم المالية.

---

(1)- محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 132.

(2)- صديقي مسعود، أحمد نقاز، **"المراجعة الداخلية"**، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2010، ص :39.

هناك عدة أسباب تجعل من البيانات والمعلومات المحاسبية المدققة ذات أهمية وهي:

- تعارض المصالح إذ أن هناك تضارب المصالح بين معدي المعلومات المحاسبية والمستفيدين منها؛

تحتمل البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة المصدر الوحيد للجمهور من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية أو لإعطاء قروض، لهذا ينظرون إلى رأي المراجع الخارجي فيما إذا كانت تلك البيانات والمعلومات قد أعدت حسب المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما؛

- عدم قدرة المستفيدون من الاطلاع على سجلات الشركة.

هناك عدة جهات تربطها علاقة بالمراجع الخارجي وهي تتمثل في:[1]

*** الإدارة:**

وهي المسؤولة عن التخطيط والرقابة على النشطة الاقتصادية، لهذا لا بد أن يكون المراجع لديه حذر معين فعليه ربط المعلومات مع القرائن والأدلة وتقسيمها بشكل موضوعي.

***مجلس الإدارة ولجنة المراجعة:**

من المعروف أن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع سياسات الشركة ولصالح المساهمين فإذا كان أعضاء مجلس الإدارة أغلبه من الإداريين، فالعلاقة ستكون كما ذكرناها مع الإدارة.

* أما إذا كان مجلس الإدارة يتكون من أعضاء خارجيين أو غير تنفيذيين أو ما يسمى بلجنة المراجعة فإن العلاقة ستختلف، ولجنة المراجعة تتكون من أعضاء خارجيين غير تنفيذيين وهم وساطته بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي وهذه العلاقة تساند استقلالية المراجع الخارجي والداخلي وهذا من خلال:[2]

- إقتراح تعيين المراجع الخارجي على الهيئة العامة للمساهمين؛

- مناقشة برنامج المراجعة مع المراجع الخارجي؛

---

[1]- صديقي مسعود، المرجع السابق، ص: 39.

[2]- هادي التميمي، **"مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية"**، دار وائل للنشر، الطبعة 2، الأردن،2006، ص:27.

- استلام المراسلات من المراجع الخارجي ومناقشة الأمور أو الصعوبات التي يواجهها مع الإدارة؛

- مناقشة البيانات المالية؛

-تعيين مدير المراجعة الداخلية، وتحديد راتبه وكذلك عزله.

*** المراجعة الداخلية:**

عادة المراجع الخارجي لديه علاقة طيبة مع المراجعة الداخلية ويوفر له مساعدة لانجاز مراجعة البيانات المالية، وكذلك إدارة الشركة وبها تطلب من المراجع الخارجي دراسة وتقييم المراجعة الداخلية كعملية منفصلة عن تدقيق البيانات المالية، وعمل المراجعة الداخلية لا يمكن أن يكون بديلا عن المراجعة الخارجية ولكنه مكمل لها.

***المساهمون:**

المراجع الخارجي هو وكيل المساهمين الذين يعتمدون على البيانات المالية المدققة، وعلى المراجع الخارجي التحقق فيما إذا كانت الإدارة كفؤة في إدارة أموالهم[1] .

أما فيما يخص الجزائر وحسب نظام المحاسبة المالية فقد نصت المواد من 22 إلى غاية 44 على تنظيم ممارسة مهنية محافظة الحسابات من خلال القانون 10-01 المؤرخ في 29-07-2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسبي المعتمد فحددت شخص محافظ الحسابات وتحديد مهامه وشروط تعيينه وحقوقه[2].

(1)- هادي التميمي، المرجع السابق، ص: 28.

(2)– الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية رقم 42 المؤرخة في 2010/07/11، ص:8.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لهذا الفصل يمكن أن نستنتج مايلي:

-ظهرت حوكمة الشركات في السنوات القليلة الماضية، وزاد الاهتمام بها بعد سلسلة الانهيارات التي عرفتها العديد من الشركات العالمية الكبرى، و اهتم العديد من الباحثين و المنظمات الدولية بهذا المصطلح وعلى رأسهم منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية حيث وضعت مجموعة من المبادئ تقوم عليها الحوكمة.

-للحوكمة دور هام في إنقاذ الاقتصاديات والشركات من المشاكل و الاضطرابات التي يمكن أن تعصف بها من خلال إتباع أسلوب إداري يسمح بالوقاية من حالات الإفلاس الفشل المالي والإداري، و يضمن مصالح كل من إدارة الشركة، حملة الأسهم وبقية الأطراف ذوي المصلحة.

- كما أن الحوكمة ترتكز على مجموعة من الآليات داخلية و خارجية لضمان الاستغلال الأمثل والجيد لموارد الشركة.

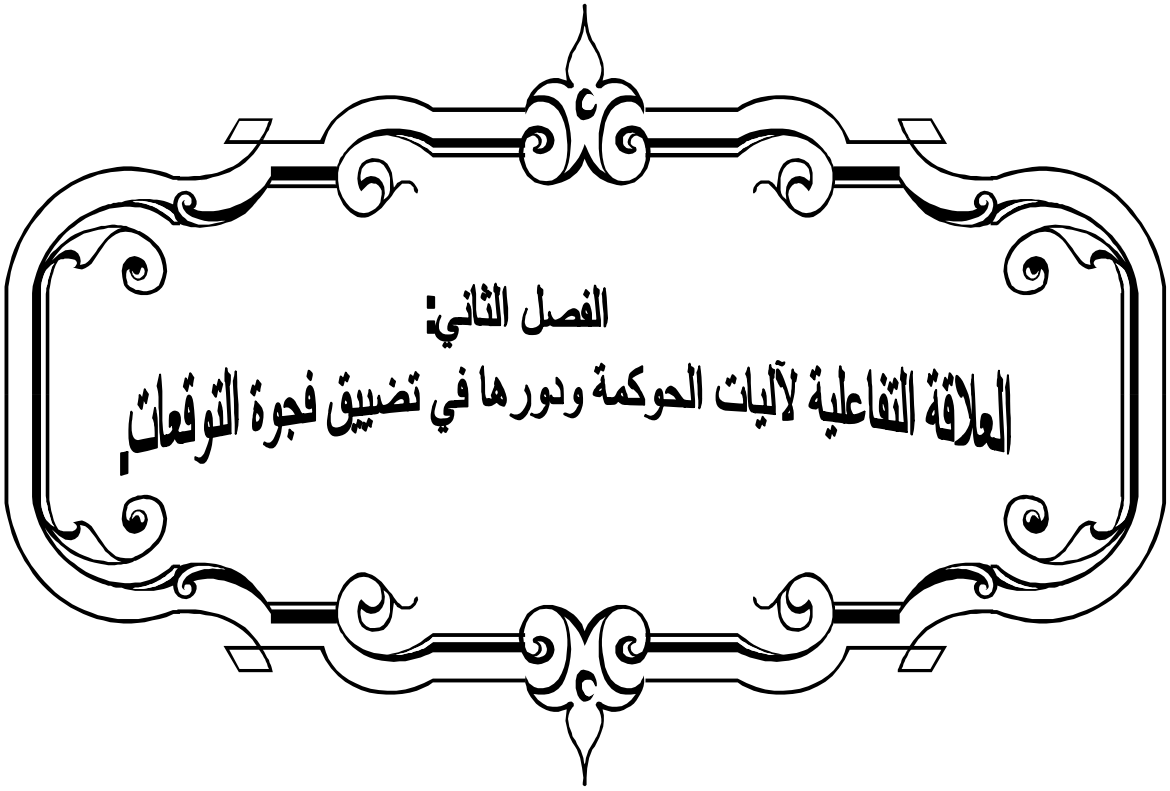

الفصل الثاني:

العلاقة التفاعلية لآليات الحوكمة ودورها في تضييق فجوة التوقعات

تمهيد

المراجعة أداة من أدوات الرقابة تقوم على فحص البيانات والسجلات المحاسبية والتأكد من صحة ودقة المعلومات التي تحملها القوائم المالية، وإعداد تقرير فني ومحايد حولها و ذلك من خلال اجتهاد المراجع.

واجهت مهنة المراجعة العديد من المشاكل بالخصوص حول مصداقيتها عقب الفضائح التي عرفتها مكاتب مراجعة أمريكية معروفة في الآونة الأخيرة، حيث ارتبطت الحوكمة بمختلف آلياتها بتقرير المراجع و ذلك كون المراجعة آلية من آليات الحوكمة ولها علاقة تفاعلية مع باقي الآليات، حيث لهذه العلاقة دور بارز في التقليل من فجوة التوقعات ،ذلك المصطلح الذي يعرف غموضا.

ولهذا سيتم دراسة فجوة التوقعات من خلال التطرق في المبحث الأول إلى ماهية فجوة التوقعات ومعالجتها من خلال المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فيحتوي على انعكاسات تفاعل آليات الحوكمة على تضييق من فجوة التوقعات.

المبحث الأول: ماهية فجوة التوقعات

لقد اهتمت أدبيات المراجعة وخاصة خلال العقدين الأخيرين بإجراء محاولات عديدة لفهم وتحديد نطاق وأسباب الفجوة الموجودة بين المراجع من جهة والأطراف المستخدمة لخدماته من جهة أخرى بخصوص التوقعات المرتبطة بأهداف أداء مهمة مراجعة الحسابات وطبيعة عمل ودور مسؤوليات المراجع في تنفيذها.

وسيتم في هذا المبحث نبذة تاريخية عن فجوة التوقعات، وإلى تعريفها وتقديم مكوناتها.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن فجوة التوقعات

فجوة التوقعات في مجال التدقيق قديمة ومرتبطة بنشوء التدقيق في أواخر القرن الثامن عشر ففي سنة 1885 نادى رئيس معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا بضرورة إيجاد رأي حقيقي للجمهور حول أهمية وقيمة عملية التدقيق ومسؤوليات المدقق، وهذا ما يدل على أن توقعات الجمهور من عملية التدقيق في ذلك الوقت تختلف عن الممارسة الفعلية لعملية التدقيق ومسؤوليات المدقق وهو ما يتوافق ومفهوم فجوة التوقعات [1].

إن أول من استخدم عبارة فجوة التوقعات هو « Liggio»عام 1974، وذلك من خلال مقال أوضح فيها أن فجوة التوقعات عبارة عن عامل المستويات الأداء المتوقع من المدققين كما يتصورها كل من المدقق الخارجي ومستخدمي القوائم المالية، وأن الفرق بين الطرفين يمثل فجوة التوقعات [2].

وفي عام 1974 أنشأ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين لجنة تحديد مسؤوليات المدققين والتي تعرف بلجنة كوهين «cohen» حيث أوكلتها بدراسة ما إذا كان هناك فجوة بين ما يعتقده أو يحتاجه الجمهور وما يمكن أن يقدمه مدققو الحسابات[3].

---

[1] - علي عبد القادر الذنيبات، « **بنية فجوة التوقعات في التدقيق وأسبابها، دليل من الأردن**»، مجلة دراسات تصدر عن عمادة البحث العلمي بالجامعة الأردنية، المجلد 30، العدد الأول، 2003، ص :108.

[2] - مُحَمَّد عبد الرحمن حسن القضاة، « **فجوة التوقعات وسبل تضييقها من وجهة نظر المدققين الخارجيين ووحدات الاستثمار في البنوك التجارية الأردنية** »، دراسة ميدانية ، قدمت هذه الدراسة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، عمادة البحث العلمي ودراسات العليا، جامعة جرش، 2013، ص:25.

[3] -علي عبد القادر الذنيبات، نفس المكان، ص:109.

المطلب الثاني: تعريف فجوة التوقعات.

قام العديد من الباحثين في ميدان المحاسبة والتدقيق بدراسة وتحليل فجوة التوقعات لمحاولة ضبط مفهومها، وسنحاول ذكر بعض هذه التعاريف:

عرّفهاLiggio سنة 1974 بأنها: « الفرق بين مستوى أداء المدقق المتوقع كما يتصوره المدقق من جهة، وكما يتصوره مستخدمو البيانات المالية من جهة أخرى»[1].

أشار (Guy and sullivan) سنة 1988 أنها: «عبارة عن الاختلاف بين ما يعتقده مستخدمي القوائم المالية».

كما عرفها (Humpher)عام 1991 على أنّها « ذلك الشعور بأن أداء المراجعين يتباين مع معتقدات ورغبات المنتفعين من عملية التدقيق».

كما أشار (Sikka et Al) سنة 1992 أن فجوة التوقعات تظهر عندما يكون هناك قصور بأن المهنيين (المدققين) لم يستطيعوا أن يحققوا نتائج عملية التدقيق كما يعرفونها هم.

كما أشار كل من (McEnroe et Martens) سنة 2001 إلى « أنها ذلك الفرق بين ما يتوقعه الرأي العام ومستخدمي القوائم المالية حول مسؤوليات المدقق وبين ما يعتقده المدقق حول مسؤولياته ومهامه».

كما أنها فجوة تظهر بين ما يتوقعه حملة الأسهم من المدققين عمله وبين ما يقوم به المدقق ضمن القانون وذلك حسب (Dennis) عام 2009 .

أما فيما يتعلق باجتهاد الباحثين العرب فنجد:

تعرف فجوة التوقعات حسب (**التميمي**، 2009) على أنها: « تلك الفجوة بين فهم تصورات الجمهور (مستخدمي القوائم المالية) وبين فهم تصورات المدقق لعملية التدقيق والمسؤوليات المتعلقة بالمدقق؛[2].

أما من وجهة نظر (**الدوري**، 2010) ففجوة التوقعات تلك الفجوة أو الثغرة بين ما تنص عليه معايير التدقيق فيما يتعلق بمهمة مدقق الحسابات وبين توقعات مستخدمي البيانات المالية إزاء ما يقدمه المدقق[3].

---

[1] - علي عبد القادر الذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص:109.

[2] - هاشم التميمي، **"فجوة التوقعات ومسؤوليات المدققين من وجهة نظر المستثمرين"**، دراسة ميدانية في البيئة العراقية، مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 22، 2009، ص: 196.

[3] - عمر الدوري، **"دور معايير التدقيق في تقليص فجوة التوقعات"**، مجلة المنصور، العدد 14، الجزء الأول، 2010، ص:125.

أما فيما يخص كل من (**البامرني والشجري، 2010**) فإنه يستخدم مصطلح فجوة التوقعات لوصف الاختلافات بين الأطراف المستفيدة من عملية التدقيق بخصوص ما يجب أن يقوم به المدققون في الواقع الفعلي[1].

من الملاحظ أنه ليس هناك تعريف محدد وواضح لفجوة التوقعات يمكن اعتماده لكن جل الباحثين اتفقوا حول فكرة واحدةوهي أن فجوة التوقعات تظهر عندما لا يقدم المراجع الخارجي ما هو منتظر منه من قبل أصحاب المصالح وذلك راجع لظروف معينة.

المطلب الثالث: مكونات فجوة التوقعات

اختلفت مكونات فجوة التوقعات وهذا راجع لاختلاف الدراسات التي اهتمت بها ومن حيث الدول التي وجدت فيها وتم تصنيفها حسب الأسباب الدافعة لظهورها أو حسب الظروف الموضوعية لظهورها وهي:

1- فجوة المعقولية:

هي نتيجة لمغالاة مستخدمي التقارير المالية في توقعاتهم، وذلك بالنسبة لما يمكن لمراجعي الحسابات انجازه، أو تبعا لما تتطلبه معايير المراجعة الحالية من المراجع، حيث أن مستخدمي التقارير المالية يتوقعون دورا أكثر فعالية للمراجعة مقارنة بما توفره الآن من أداء من الناحية التطبيقية، دون أي مراعاة للمحددات الكثيرة التي تحكم أداء المراجع، وبما أن المراجع اليوم لا يتبع أسلوب المراجعة الشاملة نظرا لارتفاع تكلفتها، حيث يتبع أسلوب المراجعة الاختبارية الأمر الذي يجعل تقارير المراجع التي يصدرها تتسم بنوع من التقدير وعدم التأكد,ويجعل عملية المراجعة تخطط الاكتشاف الأخطاء والتعريفات الجوهرية، ولكن دون توفير أية ضمانة بأن القوائم المالية ستكون نظيفة بشكل مطلق، خاصة مع وجود أنواع من احتيال الإدارة يكون من شبه المستحيل على المراجع اكتشافه[2].

ومن خلال هذا يمكن أن تعرف فجوة المعقولية حسب porter عام 1993 بأنها " نتيجة الاختلاف بين التوقعات الكلية لمستخدمي التقارير المالية من مراجعي الحسابات وبين التوقعات المعقولة لهم من مراجعي الحسابات".

[1] - البامرني حسين، الشجري محمد، «**فجوة التوقعات ومتطلبات التسيير**» - دراسة ميدانية لأراء عينة من المدققين الخارجيين والأطراف المستفيدة في إقليم كوردستان العراق، تنمية الرافدين، مجلد 32، العدد 98، 2009، ص: 298.

[2] -أمين السيد أحمد لطفي، "**مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش**"، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 44.

2- فجوة الأداء:

تعتبر كفاءة المراجع ومؤهلاته، سواء كان تحصيله العلمي أو خبرته العملية من الثروة الأساسية لمزاولة مهنة المراجعة، حيث أن أداء المراجع مرتبط بمعرفته بثنايا علم المحاسبة وفروعه كما أن لنجاحه علاقة وثيقة بإطلاعه الدائم والمستمر على قوانين البلد التي يعمل فيها وعلى المعايير الصادرة عن الجهات الناظمة للمهنة، كما يجب أن يتوفر لديه معرفة عامة بمجمل القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يمكنه من فهم عمل معظم الشركات المكلف بمراجعتها، هذا بالإضافة إلى خبرته الطويلة.[1] ومع توفر جميع العناصر السابقة يفترض أن يحصل أداء المراجع على قبول مستخدمي التقارير المالية، بينما ينعكس أي خلل في العناصر السابقة على أداء المراجع، ويشكل ما يسمى بفجوة الأداء، وهي الفجوة الناتجة عن عدم توافق أداء المراجع الفعلي مع الأداء المتوقع منه والذي يقبله مستخدمي التقارير المالية والمجتمع المالي.

فقد عرفها porter بأنها" الفجوة بين توقعات المجتمع من المراجع، وبين أداء المراجع كما يدركه المجتمع" وأعتبر أن هذه الفجوة تنقسم إلى فجوتين: فجوة نقص الأداء وفجوة المعايير الناقصة.

وقد اتفق التعريف السابق مع دراسة لجنة Cohen في تناولها لتعريف فجوة الأداء في المراجعة إذ عرفتها بأنها نتيجة الاختلافات بين الأداء المتوقع لمراجعي الحسابات طبقا لمعايير المراجعة وبين الأداء الفعلي لمراجعي الحسابات[2].

كما تم تعريف فجوة الأداء بأنها الفجوة بين ما يمكن توقعه من أداء المراجعين عن أدائهم الفعلي، وأنها تنقسم إلى فجوة نقص الأداء وفجوة المعايير الناقصة.

كما تم تعريفها على أنها ذلك التباين بين الواجبات التي يتوقعها المجتمع أو مستخدمي القوائم المالية بشكل معقول من المراجع وبين الأداء الفعلي له[3].

ويرجع سبب وجود فجوة الأداء إلى عدم توفر القدرة الفنية والعلمية في معالجة أو التعامل مع مشكلة معينة من مشاكل المراجعة يؤدي إلى الاختلاف بين أداء المراجعين وبين توقعات مستخدمي التقارير المالية، وأن هذه الاختلافات سوف ينتج عنها فجوة الأداء[4].

---

(1) – القاضي حسين، دحدوح حسين، **"مراجعات الحسابات الأساسية"**، جامعة دمشق، سوريا، 1999، ص:129.

(2)– الباز مصطفى علي،**"استخدام نظرية البيئة في التنبؤ بفجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية"**، دراسة ميدانية على محافظات الفتاة بجمهورية مصر المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة قناة السويس مصر، 1999، ص :80.

(3) –جورج دانيال غالي وآخرون، **"دراسات مقدمة في المراجعة الأسس العلمية- التطبيقات العلمية"**، دار البان، مصر، 2003، ص:133.

(4) – مُحَّد عبد المهدي وآخرون،**"دراسة فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية"** مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 15، جامعة البصر العراق، 2005، ص :105.

1.2 فجوة نقص الأداء:

هي فجوة تشكل الجزء الأول من أجزاء فجوة الأداء، وهي الفجوة الناتجة عن تخلف أداء المراجعين عن المستوى المطلوب منهم، وذلك نتيجة نقص الكفاءة المهنية لدى المراجعين، ونتيجة عدم تقيدهم بالأداء المطلوب منهم وفق لمعايير المراجعة المقبولة عموما، فقد عرفها porter على أنها فجوة بين توقعات المجتمع لأداء المراجعين وفق واجباتهم المحددة بحسب القانون والمعايير المهنية المنشورة وبين الأداء الفعلي للمراجعين.

كما عرفها Singh بأنها الاختلاف بين الخدمات التي تقدمها المهنة حاليا، وبين الخدمات التي نصت عليها المعايير الموضوعة من قبل المشرع.

كما أطلق عليها اسم فجوة الأداء المعين وهي تمثل الفرق بين واجبات المراجعين وفقا للمعايير المهنية المقررة، وبين الأداء الفعلي لهؤلاء المراجعين[1] .

2.2 فجوة المعايير الناقصة:

إن اختلاف الفئات المستفيدة من القوائم المالية التي تعدها الإدارة، وتعارض مصالحها، أملى الحاجة إلى ضرورة تعيين مراجع الحسابات واقتضى بالتالي ضرورة وجود معايير أو مستويات للأداء المهني، يمكن الاعتماد عليها في الحكم على المراجع فيها إذا تعرض للمساءلة من قبل المهنة أو من قبل القضاء، كي تكون أساسا يعتمد عليه أعضاء المنظمات عند قيامهم بأداء خدماتهم، والجدير بالذكر أن تعرض معايير المراجعة للمفاهيم الأساسية التي تحكم الأداء المهني دون التدخل بالتفاصيل، قد جعل لها قبولا عاما على المستوى الدولي ،[2]فقد عرفها porter على أنها فجوة بين الواجبات التي يمكن توقعها بشكل معقول من المراجعين وبين الواجبات القائمة فعلا والمحددة من قبل القانون أو تلك المنشورة من قبل المهنة.

وعرفت كذلك على أنها تتمثل بين ما الذي يمكن أن يتوقع بأن يفعله المراجعون بشكل معقول، وبين ما الذي تتطلبه المهنة ومعاييرها من أن يفعله المراجعون[3] .

---

[1]– جورج دانيال غاليوآخرون .مرجع سبق ذكره، ص :134.

[2] – القاضي حسين، دحدوح حسين ،مرجع سبق ذكره,ص:132.

[3] –جورج دانيال غالي، نفس المكان، ص:134.

ويرجع سبب وجودها إلى عدم كفاية المعايير السابقة أوعندما يقوم مراجع الحسابات الخارجي بمراجعة القوائم المالية التي يتم إعدادها من قبل إدارة الشركة استنادا إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أو وفق لمعايير المراجعة الدولية المتعارف عليها إلا أنه لا يكون هناك اتفاق بين المراجع ومستخدمي التقارير المالية.

3. فجوة التقرير.

بما أن تقرير مراجع الحسابات أصبح في الوقت الحاضر جزءا من القوائم المالية التي يبنى عليها المساهمون وغيرهم من أصحاب المصالح في الشركة قراراتهم الاستثمارية المختلفة وبالتالي فإن عدم إدراج المراجع للتحفظات والملاحظات التي لها تأثير كبير في عملية اتخاذ القرار سيؤدي إلى حدوث فجوة بين المراجعين ومستخدمي التقارير المالية وهي فجوة التقرير التي عرفها Collins بأنها تشير إلى الاختلاف بين توقعات مستخدمي التقارير المالية لرأي المراجع على القوائم المالية،وبين رأي المراجع الوارد في تقريره عن نتائج مراجعة تلك القوائم[1] .

وبشكل عام يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن سبب فجوة التقرير يرجع إلى رغبة المستخدمين في الحصول على تأكيد المطلق من المراجع يفيد بدقة القوائم المالية، وإلى شكهم في رأي المراجع وخاصة في حالة تعثر الشركة أو فشلها دون الحصول على إنذار مبكر من المراجع عن ذلك.

4. فجوة الاستقلالية.

يعرف الاستقلال في المراجعة بوجود نظرة غير متحيزة خلال أداء اختبارات المراجعة تقيم النتائج، وإصدار تقرير المراجعة، لذا يجب أن ينظر إلى الاستقلال على أنه من أهمالخصائص التي يجب توافرها في المراجع، حيث أن مستخدمي التقارير المالية يعيدون اعتمادهم على تقارير المراجعين الخاصة بعدالة القوائم المالية إلى اعتقادهم بأن هذه التقارير تقدم وجهة نظر غير متحيزة، وإن عدم تخلي المراجع بالاستغلال التام خلال تأديته لعملية المراجعة سيقود إلى ظهور ما يسمى بفجوة الاستقلال والتي عرفتها لجنة Cohen بأنها نتيجة انحراف السلوك الفعلي للمراجعين عن الاستغلال المتوقع منهم طبق للقواعد السلوك المهني[2] .

كما أعيد سبب ظهور فجوة الاستقلالية إلى مجموعة العوامل الذاتية والخارجية التي تؤثر على استقلال المراجع، كعدم كشف المراجع عن حقيقة مادية أو تحريف أو تمويه به في التقارير المالية التي يوقع عليها، أو عدم حصوله على

---

[1]– حسين القاضي؛حسين دحدوح، مرجع سبق ذكره ص:137.

[2] – ألفين أرينز؛ جميس لوبك، ترجمة البسيطي محمد، **"المراجعة:مدخل متكامل"**، دار المريخ، الرياض، السعودية، ص:89.

البيانات الكافية لتأييد الرأي الذي يبديه الأمر الذي يمكن أن يكون دليل على أن مراجع الحسابات قد فشل في الاحتفاظ باستقلاليته[1] .

5. فجوة المسؤولية القانونية:

تنقسم مسؤولية مراجع الحسابات إلى مسؤولية أدبية يلتزم من خلالها أدبيا وأخلاقيا في حمايته المجتمع من الرشوة والفساد، وإلى مسؤولية مهنية يلتزم خلالها بقواعد السلوك المهني المقررة من الجهات الناظمة للمهنة، وإلى مسؤولية قانونية يلتزم خلالها أيضا بالقواعد القانونية القائمة[2] .

إن إخلال مراجع الحسابات بأي من مسؤولياته السابقة، أو عدم تفهم الأطراف الأخرى لطبيعة هذه المسؤوليات يقود إلى ظهور فجوة المسؤولية القانونية، تلك الفجوة التي أعيد وجودها إلى عدم تفهم المجتمع المالي والقانوني لطبيعة مسؤولية المراجع، والاختلافات في الإدراك والفهم ما بين المراجعين والقضاة ومستخدمي التقارير المالية لمسؤولية المراجع تجاه عملية والطرف الثالث[3] .

يمكن الاستنتاج من دراسة الأنواع السابقة لفجوة التوقعات أن هناك فجوات تتعلق بالمراجع وأخرى تتعلق ببيئة المراجعة وبالتالي يمكن عرض هذه الأنواع وفق المخطط التالي:

---

[1] – حسين القاضي؛ حسين دحدوح ،نفس المكان،ص:139 .

[2] – محمد عبد المهدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:110.

[3] – محمد عبد المهدي وآخرون،نفس المكان، ص:111.

شكلرقم(2-1): أنواع فجوة التوقعات

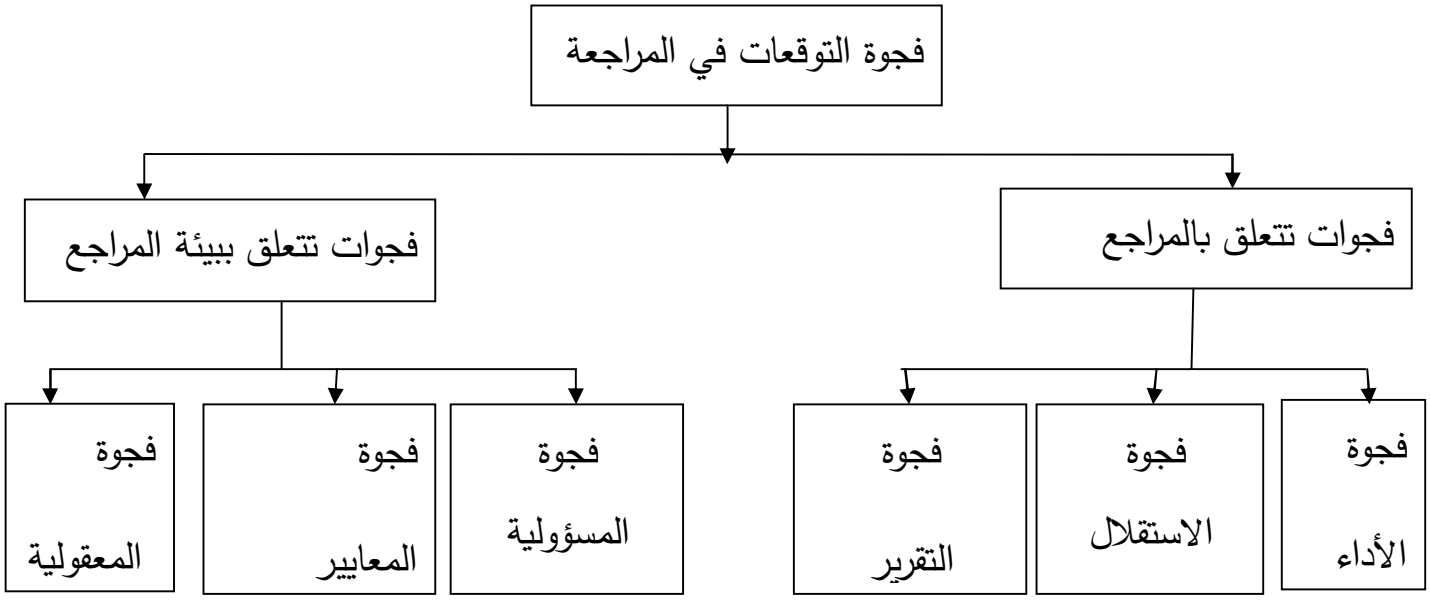

المصدر:مصطفى علي الباز،مرجع سبق ذكره، ص: 74.

المبحث الثاني: مسببات فجوة التوقعات وسبل الحد منها.

نظرالتأثير فجوة التوقعات على كل من مستخدمي القوائم المالية ومهنة المراجعة زاد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة وسعى الكثير من الباحثين في البحث عن مسبباتها، والعمل على إيجاد سبل وطرق تساعد في التقليل منها.

وسنتطرق في هذا المبحث للأسباب الداعية لظهور فجوة التوقعات بالإضافة إلى الوسائل المساعدة في الحد منها.

المطلبالأول: أسباب فجوة التوقعات.

بالرغم من أن تعبير فجوة التوقعات أصبحمألوفا وبالخصوص في مهنة المراجعة، إلاأن مسببات تلك الفجوة لم يتم الاتفاق عليها بشكل قاطع في معظم أدبيات المراجعة، وقسمت حسب ماجاء في الدراسات إلى أسباب خاصة بمهنة المحاسبة والمراجعة وأخرى تتعلق بمستخدمي القوائم المالية.

أولا: الأسباب الخاصة بمهنة المراجعة.

***عدم التحديد الواضح لدور ومسؤوليات المراجع:** يعد هذا العامل من العوامل المؤدية إلى فجوة التوقعات، في غالب الأحيان ومعظم الحالات التي تسبب لجوء أصحاب المصالح إلى القضاء ضد المراجعين حيث يعتقد بعض مستخدمي القوائم المالية أن المراجع مسؤول عن إعداد القوائم المالية للشركة محل المراجعةبالرغممناحتواء فقرة المقدمة لتقرير المراجع حيث يبين بأنه غير مسؤول عن إعداد القوائم المالية لان مهمته تتمثل في إبداءرأي فني ومحايد حول مدى دلالة القوائم المالية، كما يعتقدون بان المراجع مسؤول عن اكتشاف التصرفات غير القانونية [1].

***الشك في استقلال المراجع:** يعد استقلال المراجع محور عملية المراجعة إذ يمثل مبدآ أساسيا في عملية التأكيد التي يقوم بها المراجع،كما انه يعتبر احد معايير المراجعة الهامة،ويعتبر منبع ثقة لمستخدمي القوائم المالية فكلما تعرض استقلال المراجع للشك اهتزت الثقة في القوائم المالية المصادق عليها[2]، كما يوجد بعض التساؤلات حول مدى تأثير المنافسة بين مكاتب المراجعة في الحصول على العملاء وسعي بعض عملاء المراجعة للحصول على أراء مؤيدة لمزاعمها من هذه المكاتب على استقلال المراجعين، فالدراسات التي قامت بها مجموعة العمل لعضو الكونجرس الأمريكية لي ميتكاليف

---

[1]- منصور احمد البدوي؛ شحاته السيد شحاته، **"دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة"**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2002، ص: 26.

[2]- سامي صبحي سليم واكد، **"الفجوة بين توقعات مستخدمي القوائم المالية وطبيعة عمل المراجع"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2003، ص: 39.

(Lee metecalf) ترى بان تقديم المراجعين لهذه الخدمات إلى عملاء المراجعة يعتبر تهديدا للاستقلالية ويتولد عنها تعارض في المصالح لتقديم الخدمات [1].

ومن وجهات النظر السابقة المتعارضة يتبين بوضوح أن استقلال المراجعين لازال محل جدل ومناقشة مما يهدد المراجع في المجتمع ويؤدي إلى وجود فجوة التوقعات في المراجعة.

***انخفاض جودة الأداء المهني:** يؤدي انخفاض جودة الأداءإلى زيادة عدم رضا المجتمع عن عمل المراجعين مما يدل على زيادة فجوة التوقعات في المراجعة كما يوجد العديد من العوامل التي تؤدي إلى تقليل جودة الأداء في المراجعة مثل المنافسة الشديدة بين مكاتب المراجعة الشيء الذي يؤدي إلىالاحتفاظ بالعميل بشتى الطرق حتى ولو خالف المعايير وهو مخفض لمستوى الأداء في المراجعة إذ تتولد فجوة ناتجة عن رضا المجتمع عن عمل هؤلاء المراجعين مما يعني زيادة فجوة التوقعات.

***الاتصال غير الفعال في بيئة المراجعة:** يترتب عن الاختلاف الواقع بسبب سوء الفهم لدى مستخدمي المعلومات الواردة من مراجع الحسابات فجوة اتصال وهذا في ظل ماتشهده بيئة المراجعة من اتصالات مستمرة بين الأطراف المتعددة بمختلف الوسائل وهذا النقص في الفهم والإدراك لما يرد من المراجع بسبب فجوة التوقعات في المراجعة.

***نقص الكفاءة المهنية:** لقد كشف عمل بورتر (porter) في نيوزيلاند عن عدم الاعتناء بواجبات المراجعين من جانب المراجعين أنفسهم غير أن الجزء المقبول من هذه الواجبات ظهر للمستجيبين بان أدائها كان ضعيفا، وقد يضمن تقرير المراجعة لتلك الواجبات عن الشكوك في الوجود المستمر لشركة العميل التشويه المتعمد والمدروس في المعلومات المالية، وبالرغم من ذلك فان الكفاية الفنية يجب تحديدها بوضوح حيث تتضمن نقص العناية ونقص المعرفة وكذلك نقص الخبرة.

من هذا المفهوم يتبين انه من الصعب فصل الكفاءة المهنية عن الاستقلالية كدعامتين أساسيتين للمراجعة والسببين الرئيسيين في وجودها على اعتبار بان الكفاءة المهنية مفترضة في المراجعين دائما وليست محل شك.

***القصور في التقارير المالية المنشورة:** أن عدم الإفصاح في التقارير عن جميع الأمور الهامة والضرورية لدى مستخدمي القوائم المالية يعد مثير لفجوة التوقعات في عملية المراجعة بالرغم من كون هذا العامل مرتبط بالمحاسبة والتقارير المالية بدل المراجعة فقد أثير الجدل منذ منتصف السبعينات والى يومنا هذا حول الهدف من التقارير المحاسبية وما هو الطرف الذي تعد من اجله هل هو المستثمرأم هذه التقارير يجب إعدادها لجميع المستخدمين بحيث تخدم جميع المستثمرين والموردين

[1]- امين السيد احمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

والعملاء لكون الشركة مجموعة من الأفراد، وباعتبار الشركة جزء من المجتمع يجب أن تفصح التقارير عن مدى مساهمة الشركة في المجتمع [1].

***مدى مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء:** تمثل مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاءإحدى مكونات فجوة التوقعات في المراجعة والتي تعد من أكثر الميادين إثارة للنقاش والجدل في المراجعة [2] .

يعتقد مستخدمو المعلومات المالية بان على المراجع أن يكتشف كل حالات الغش والأخطاءالأمر الذي يعتبر ليس هو الهدف الأساسي من عملية المراجعة، فوجود عنصر الخطأ يرتبط بموضوع أهمية العنصر ومدى تأثيره على القرارات لمستخدمي المعلومات المالية فإذا كان العنصر هاما ويؤثر على القرارات فيجب بذل العناية المهنية الكافية في اكتشافه ففي حالة العكس فلا يعد من أولوياتأداء المراجع وعلى هذا الأساس وجب البحث على تضييق فجوة التوقعات وذلك بمحاولة القضاء على مسبباتها من خلال الاعتماد على المعايير التي توجه وتحدد الأخطاء ودرجة أهميتها بما يعطي القبول لهذه الآراء لدى مستخدمي القوائم المالية [3] .

***مدى مسؤولية المراجع عن التصرفات غير القانونية:** يتوقع مستخدمو القوائم المالية بان المراجع مسؤول عن اكتشاف كل التصرفات غير القانونية أثناء أداء مهمة المراجعة وهذا التوقع منشئ لفجوة التوقعات إذ أن المراجع يرتبط بمحددات المسؤولية في ظل المعايير المؤطرة لعمله من خلال بذل العناية المهنية الممكنة في تفعيل نظام الرقابة الداخلية لمحاولة تخفيض إمكانية ارتكاب التصرفات غير القانونية إلىأدنى حد ممكن ومحاولة اكتشافها في حالة ارتكابها [4] .

***تقرير المراجعة النظيف يضمن قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط:** يزاوج مستخدمي القوائم المالية في اعتقادهم بأن تقرير المراجعة النظيف يضمن قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط، إذ يعتبر هذا مولدا لفجوة التوقعات في المراجعة والسبب في ذلك أن فشل المؤسسات بدون إنذار بالرغم من صدور تقرير نظيف حول قوائمها المالية مما يعني توجيها لاتهام إلى المراجع بالإهمال والتقصير حتى لو كان السبب في ذلك هو نتيجة فجائية وغير متوقعة، وقد صدر في هذا الموضوع المعيار رقم (59) والذي يحث المراجع على تقييم قدرة الشركة على الاستمرار إذا وجد شك جوهري يمس بقدرة الشركة على الاستمرار في المدى القريب لا يتجاوز سنة من تاريخ إصدار تقرير المراجع كما احتوى المعيار على أن المراجع غير مسؤول عن التنبؤ بالظروف والأحداث المستقبلية.

---

[1]- يوسف محمود الجربوع، **"فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضييق هذه الفجوة"**، مجلة الجامعة الاسلامية، غزة، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، جوان 2004، ص: 378.

[2]- جورج دانيال غالي، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

[3]- مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص: 145.

[4]- جورج غالي دانيال، نفس المكان، ص: 22.

ثانيا: عوامل تتعلق بالمستخدمين.

***نقص الثقافة عن المحاسبة والمراجعة لدى المستخدمين:** يوجد قصور فينشر الوعي بالمفاهيم و المبادئ والفروض للمحاسبة و المراجعة لدى فئة جمهور المستخدمين إذ أن هذا القصور من شأنه أن يؤدي إلى عدم الإلمام والإدراك بماهية وأهداف المراجعة، مما يولد المزيد من التوقعات المبالغ فيها نحو الأعمال المدركة والفعلية للمراجع مما يزيد من فجوة التوقعات في المراجعة.

***التغير في توقعات المجتمع:** إن السمة المميزة لعصرنا اليوم هي التغير السريع والديناميكية وهذا مايميز توقعات وطلبات المجتمع من مراجع الحسابات الأمر الذي ينشأ عنه فاصل زمني كبير بين ظهور توقعات المستخدمين الجديدة والاستجابة من قبل المهنة وهو مايحدث ويوسع من فجوة التوقعات، وفي ظل هذه التغيرات من الممكن أن يتم الحد من فجوة المعقولية وهذا نتيجة الإدراك المتزايد للمجتمع غير أنه قد يتم التوسع كنتيجة لوجود توقعات جديدة.[1]

المطلب الثاني: وسائل تضييق الفجوة.

فيما يلي سيتم استعراض أهم الوسائل التي أفردتها الدراسات السابقة لتضييق فجوة التوقعات في المراجعة وهي:

1. دراسة توقعات مستخدمي القوائم المالية ومحاولة تلبية تلك التوقعات.

ارتبط ظهور مهنة المراجعة بحاجة مستخدمي القوائم المالية، لذا فإن حل مشاكل المهنة وتطويرها لا بد أن يرتبط بحاجة المستخدمين أيضا، ويمكن التعرف على حقيقة وحاجات مستخدمي القوائم المالية من خلال الوقوف على طبيعة توقعاتهم من مهنة المراجعة. إن الخطوة الأولى لدراسة توقعات المستخدمين هي تحديد من هم المستفيدين من القوائم المالية المدققة وتقرير المراجعة، والذي يحقق لهم تحديد مطالبهم واحتياجات هؤلاء المستفيدين وتوقعاتهم من المراجعة، وأخيرا تأتي مرحلة اختيار التوقعات التي يمكن للمراجعين الوفاء بها، واعتمادا على نموذج (porter 1993) يمكن تحديد ثلاثة أنواع لتوقعات المستخدمين وهي:

* توقعات تفوق فائدتها على المهنة و المستخدمين، التكاليف اللازمة لتنفيذها ,وتم ذكرها ضمن المعايير الصادرة عن الجهات الناظمة للمهنة، ولكن المراجعين لا ينفذها على الوجه الأمثل، إما لإهمالهم، وهو ما يمكن علاجه من خلال

[1]- أمين السيد احمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص:52.

إيجاد ضوابط سلوكية لإهمال المراجعين وإما ناتج عن انخفاض كفاءة المراجعين وهو ما يمكن تداركه بتضمينمعاييرالأداء المهني للمراجعين متطلبات التدريب والتعليم المستمر.

* توقعات تفوق فائدتها على المهنة والمستخدمين التكاليف اللازمة لتنفيذها ولم يتم ذكرها ضمن المعايير الصادرة عن الجهات الناظمة للمهنة، وبالتالي فهي توقعات تتعلق بفجوة المعايير ويمكن معالجة هذه المشكلة من خلال إصدار معايير تشمل التوقعات المعقولة التي لم يتم التطرق إليها في السابق، وهذا لا بد أن يقود في النهاية إلى توسيع مسؤولية المراجع.[1]

كما أنه من الضروري تلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية المتعلقة باكتشاف كل حالات الأخطاء والغش والتصرفات غير القانونية, ويتطلب ذلك توسيع مسؤوليات المراجعين بخصوص ذلك، حتى يتمكن مستخدمي القوائم المالية من الثقة في آراء المراجعين حول صدق وعدالة القوائم المالية للمنشآت في التعبير عن مراكزها المالية ونتائج أعمالها.[2]

*توقعات لا تفوق فائدتها على المهنة والمستخدمين التكاليف اللازمة لتنفيذها،ما يمكن الحد من هذه التوقعات عن طريق زيادة مستوى الوعي الثقافي والتعليمي لدى مستخدمي القوائم المالية، حيث أنه كلما ارتفع هذاالمستوى في مجال المحاسبة المالية ومعرفة التحليلات الاستثمارية قلت احتمالية مطالبهم لمراجع الحسابات بتوكيد أعلى وبالتالي فهي لا تعتبر توقعات معقولة.

2- تطوير الاتصال في بيئة المراجعة:

لا بد من تحسين الاتصال مع مستخدمي القوائم المالية بهدف تصحيح توقعاتهم غير المعقولة، وأوضح أن ذلك يمكن أن يتحقق عن طريق إعداد تقرير الإدارة وتطوير تقرير المراجعة[3] .

3-تقرير الإدارة:

إن هناك اعتقادات لدى مستخدمي القوائم المالية بأن المراجعين هم المسؤولون عن إعداد القوائم المالية للشركة موضع المراجعة، كما أن هناك اختلافا بين مستخدمي القوائم المالية والمراجعين، حول ما إذا كانت الإدارةمسؤولة بشكل أساسي عن ضمان مصداقية وموثوقية القوائم المالية، لذا كان لا بد من إيجاد وسيلة توضح حقيقة المسؤوليات المناطة

---

[1] –يوسف محمود الجربوع، مرجع سبق ذكره، ص: 380.

[2]– يوسف محمود الجربوع، نفس المكان، ص: 381.

[3] –هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

بالإدارة، وقد قدمت العديد من التوصيات والمقترحات بخصوص إعداد الإدارة لتقرير سنوي يسهم في تحسين الاتصال مع مستخدمي القوائم المالية إذ أوصت كل من لجنة Rayan, Macdanald,Treadway بضرورة مطالبة مجلس الإدارة كل شركة بإعداد تقرير إدارة، يقر بمسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية للشركة، ويتضمن تقييم الإدارة لنظام الرقابة الداخلية[1].

4. تقرير المراجعة:

يعتبر تقرير المراجعة بمثابة المنتج النهائي لعملية المراجعة، إلا أن التقرير الحالي يستخدم كوسيلة لوصف طبيعة المراجعة كنشاط عام، هذا بالإضافة إلى اعتقاد بعض مستخدمي القوائم المالية أن المراجعين يستخدمون تقرير المراجعة كوسيلة لحماية أنفسهم من أي مخاطر مستقبلية.

وقد قدمت بعض الاقتراحات والتوصيات بخصوص تطوير تقرير المراجعة، ليستخدم كوسيلة في تحسين الاتصال مع مستخدمي القوائم المالية، فقد أشارت لجنة Cohen إلى أن تقرير المراجعة النمطي قد ساهم في عدم فهم مستخدمي القوائم المالية لمسؤوليات كل من الإدارة والمراجع، واقترحت أن يتضمن التقرير تحديدا واضحا لتلك المسؤوليات كما أوصت لجنة Treadway بضرورة أن يتضمن تقرير المراجعة الإشارة إلى أن المراجعة تخطط لإعطاء تأكيد معقول وليس مطلقا بأن القوائم المالية لا يوجد فيها تحريفات جوهرية، وقد أعربت لجنة Cadbury عن تأييدها لتوسيع تقرير المراجعة.[2]

كما أنه لابد من إعادة النظر في تقرير المراجع بحيث يكتب بأسلوب يسهل فهمه لغير المختصين، ويتضمن معلومات أكثر عن نطاق وطبيعة عمل المراجع والنتائج التي يتوصل إليها بالإضافة إلى التعليق على القضايا الجوهرية المتعلقة بالمركز المالي للشركة والموضوعات الأخرى في نطاق المراجعة.

5. تدعيم استقلال المراجع:

يعبر عن استقلال المراجع بالقدرة على العمل بنزاهة وموضوعية، فعلى مراجع الحسابات أن يلتزم باستقلال تفكيره في جميع الأمور المتعلقة بالمهنة المكلف بها، فالاستقلال في جوهره هو حالة عقلية، حيث يجب على المراجع أن يكون رأيه من خلال استقلاله في التفكير والعمل, كما عليه أن يعتبره ضرورة لا غنى عنها، من شأنها أن تزيد مصداقية المعلومات المحاسبية التي يبدي المراجع رأيه فيها، خاصة وأن الدائنين والمستثمرين والجهات الحكومية وغيرهم من الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية، يعتمدون على رأي مراجع الحسابات بصفته خبيرا مستقلا ومحايدا.

---

[1] – جورج دانيال غالي، مرجع سبق ذكره، ص : 32.

[2] –جورج دانيال غالي، نفس المكان، ص :35.

كما أن النظرة السلوكية لاستقلال المراجع تمكن من تحديد المؤشرات التي قد تضغط على استقلال المراجع، وبالتالي لا بد من معالجة هذه الضغوط وتحديد الأمور التي يمكن أن تساعد[1] وتدعم استقلال مراجع الحسابات، وهذه الأمور هي:

*** زيادة فعالية الجمعيات العامة للشركات المساهمة:**

حيث أنه بالرغم من أن القوانين في معظم الدول تقر تعيين وعزل المراجع بواسطة الجمعيات العامة للشركة إلا أن الواقع العملي يظهر تقاعس المساهمين عن ممارسة دورهم في ذلك، ومن ثم انفراد الإدارة بممارسة الدور، وهو الأمر الذي يمكن الإدارة من التأثير على المراجع واستقلاله.[2]

*** تشكيل لجان المراجعة وتفعيل دورها:**

جاء تشكيل لجان المراجعة كحاجة من أجل الحفاظ على استقلال مراجع الحسابات، وتتكون اللجان عادة من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرعين بالشركة وتتعلق مسؤوليتها بتعيين مراجع الحسابات وعزله، وتحديد أتعابه ومناقشة تقرير المراجعة، وهي تساهم في تدعيم استقلال المراجع عن طريق فحص خطط الإدارة للارتباط بالمراجع الخارجي لتنفيذ خدمات غير المراجعة، مع مراعاة طبيعة تلك الخدمات والأتعاب المقدرة، والتأكد من أن تلك الخدمات لن تؤثر على استقلاليه المهني، كما من الممكن للجان أن تفحص جوانب عدم الاتفاق بين المراجع الخارجي وإدارة المنشأة ومحاولة تقريب وجهات النظر بينهما، مع المحافظة في نفس الوقت على استقلال المراجع.

*** التغيير الإلزامي للمراجعين:**

وذلك بتحديد حد أقصى لقيام المراجع بمراجعة إحدى الشركات، وذلك بدعوى أن طول مدة ارتباط المراجع بالشركة موضوع المراجعة يمكن أن يؤثر على استقلاله، الأمر الذي يتناقض مع توصيات لجان (Cadbury, Cohen) حيث أوضحت اللجان أن هذا التغيير سيؤدي إلى زيادة تكاليف المراجعة، ولن يؤدي إلى تحسين جودة المراجعة، أو إلى استفادتها من المزايا الناتجة عن استمرار العلاقة بين المراجع والشركة موضع المراجعة.[3]

كما أنه من الضروري تعيين مكتب المراجعة لفترة طويلة نسبيا، حتى لا يتعرض لتهديد إدارة الشركة سنويا بعدم تجديد تعيينه، وحتى لا يمثل ذلك تهديدا لموضوعية ونزاهته عند ممارسة عمله المهني، فإن تغيير شركاء المراجعين يعتبر أمرا

---

[1]–راضي مُحَّد سامي، مرجع سبق ذكره، ص:132.

[2]–جورج دانيالغالي، مرجع سبق ذكره ، ص :36

[3] – جورج دانيالغالي،نفس المكان،ص:36.

جديرا بالاهتمام، كما أنه من الممكن تدعيم استقلال المراجعين وتحقيق مزايا عديدة نتيجة لتغير شركاء المراجعين وتقييم مدى فعاليتهم.

***تحديد نسبة معينة من إجمالي الأتعاب التي يتقاضاها مكتب المراجعة من عميل واحد :**

إذأنه كلما قلت نسبة الأتعاب المذكورة، كلما انخفضت تأثيرها على استغلال المراجع، فقد أوصت لجنة rayan بضرورة أن لا تتجاوز الأتعاب التي يمكن أن يحصل عليها عميل واحد 15% من إجمالي أتعابه[1].

[1]- راضي محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص:138.

المبحث الثالث: انعكاسات تفاعل آليات الحوكمة علىتضييق فجوة التوقعات.

اهتم العديد من الباحثين في مجال الحوكمة والمراجعة بموضوع العلاقة التفاعلية لآليات الحوكمة والذي يعتبر من مواضيع العصر.

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى هذه العلاقة التفاعلية ومدى تأثيرها على تضييق فجوة التوقعات.

المطلب الأول: تفاعل آليات الحوكمة فيما بينها.

يمكن إبراز علاقة آليات الحوكمة فيما بينها فيما يلي:

أولا: علاقة المراجعة الداخلية بباقي آليات الحوكمة.

1- تأثير المراجعة الداخلية على المراجعة الخارجية.

تؤثر المراجعة الداخلية على المراجعة الخارجية وتتأثر بها، حيث زادت هذه العلاقة بزيادة متطلبات الحوكمة لتصبح أكثر تكاملا.

قد يؤثر عمل وظيفة المراجعة الداخلية على طبيعة، توقيت ومدى عمل المراجعة الخارجية السنوية، حيث يؤثر على الإجراءات التي ينفذها المراجع الخارجي بغرض فهمه لنظام الرقابة الداخلية، إجراءات تقدير المخاطر وإجراءات جمع أدلة الإثبات اللاّزمة للاختبارات التفصيلية، وعند أداء مهام المراجعة الخارجية قد يعتمد المراجع الخارجي على أعمال أدّتها وظيفة المراجعة الداخلية مسبقا أو أعمال تطلب منها مباشرة، فعلى سبيل المثال قد يطلب المراجع الخارجي من وظيفة المراجعة الداخلية استكمال بعض المهام التي تدخل في تقييم نظام الرقابة الداخلية، وبالمثل أعطى معيار المراجعة الخارجية رقم (02)، الحق للمراجع الخارجي في أن يعتمد على إجراءات الرقابة الداخلية التي أعدت بمشاركة المراجعين الداخليين[1].

[1]- سمير كامل مُحَمَّد عيسى، «**أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح**»، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 45، العدد 02، جامعة الإسكندرية، 2008، ص ص: 20- 21.

2- تأثير المراجعة الداخلية على لجنة المراجعة:

تقوم المراجعة الداخلية بتوفير آلية رقابية للجنة المراجعة، وهذا من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة، وتزودها بالمعلومات اللازمة فيما يخص إدارة المخاطر، كفاية نظام الرقابة الداخلية، ومدى كفاءة أنشطة الشركة وفعاليتها [1].

3- تأثير المراجعة الداخلية على مجلس الإدارة:

يمكن لوظيفة المراجعة الداخلية تقديم العون لمجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بحوكمة الشركات وهذا فيما يخص:[2]

- مساعدة الإدارة في التقييم الذاتي للحوكمة؛

- البحث عن فرص أفضل لتحقيق الالتزام بغرض تخفيض التكلفة على المدى الطويل؛

- فحص قواعد وآداب السلوك الأخلاقي بالشركة للتحقق من مدى كفايتها لتحقيق الهدف منها، ومن أنها بلّغت للعاملين؛

- تنفيذ المراجعة السنوية بالعناية اللازمة؛

- مراعاة الإفصاح والشفافية عند إعداد وتنفيذ خطة المراجعة السنوية.

ثانيا: علاقة المراجعة الخارجية بباقي آليات الحوكمة.

[1] - كرمية نسرين، « **أثر الالتزام الأخلاقي للمراجعين على تفعيل حوكمة الشركات – دراسة استبيانية**»، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 03، 2010، ص :107.

[2] - كرمية نسرين، نفس المكان، ص:144.

1- تأثير المراجعة الخارجية على المراجعة الداخلية:

إن الممارسة الميدانية لفحص عناصر القوائم المالية وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمدة في الشركة من قبل المراجع الخارجي من شأنه أن يسمح بكشف بعض الأخطاء والتدليس الذي لم يستطع المراجع الداخلي أن يكشفها، مما يتيح في النهاية إمكانية البحث عن الأسباب المانعة عن اكتشافها والتي نوجزها فيما يلي:[1]

- عدم الالتزام الكلي بتطبيق معايير المراجعة الداخلية؛

- ضعف تأهيل المراجع الداخلي وعدم الاستناد لخطوات عملية واضحة للمراجعة؛

- ضعف نظام الرقابة الداخلية.

إن معالجة هذه الأسباب من قبل مختلف الجهات في الشركة، كل على حسب مسؤوليته، يدعم ويؤهل المراجعة الداخلية من خلال:

- تكييف نظام الرقابة الداخلية بما يسمح من القضاء على مواطن الضعف؛

- تدريب وتأهيل المراجع الداخلي مع توضيح خطوات العمل؛

- زيادة خبرة المراجع الداخلي من جرّاء احتكاكه المستمر بالمراجع الخارجي؛

- استعمال الأساليب الإحصائية واستخدام الإعلام الآلي في المراجعة الداخلية يجعلها أكثر علمية ومهنية، وتظهر على نتائجها الصّحة والمصداقية.

2- تأثير المراجعة الخارجية على لجنة المراجعة:

يقوم المراجع الخارجي بتقديم الدعم للجنة المراجعة ومساندتها وهذا فيما يخص مايلي:[2]

- مناقشة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتقديم نقاط الضعف فيه من أجل مراقبة لجنة المراجعة لها؛

---

[1]- مسعود صديقي، **"نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004،ص ص : 68-69.

[2]- عمر علي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص: 164.

- لدراسة المشتركة للقوائم المالية للشركة؛

- تقديم الاقتراحات والتوصيات فيما يخص دور لجنة المراجعة في تفعيل نظام الرقابة الداخلية؛

- تقديم اقتراحات فيما يخص أساليب تطوير المراجعة الداخلية.

3- تأثير المراجعة الخارجية على مجلس الإدارة:

تعتبر علاقة المراجعة الخارجية بمجلس الإدارة علاقة تأثير وتأثر، حيث تقدم المراجعة الخارجية لمجلس الإدارة مايلي: [1]

- تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة؛

- مناقشة عناصر التقرير مع أعضاء مجلس الإدارة؛

- إظهار جوانب القصور في نظام الرقابة الداخلية؛

- تقديم التوصيات والاقتراحات من أجل تداركها في المستقبل؛

- الإبلاغ عن حالات الغش والأخطاء والتصرفات القانونية.

ثالثا: علاقة لجنة المراجعة بباقي آليات الحوكمة.

1- تأثير لجنة المراجعة على المراجعة الداخلية:

لابد من وجود علاقة قوية بين لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية، وذلك بهدف التغلب على مشكلات إعداد التقارير المالية، ويمكن التعرف على النشاطات التي تقوم بها اللجنة فيما يتعلق بدعم وظيفة المراجعة الداخلية فيما يلي: [2]

- فحص نشاطات المراجعة الداخلية ومراجعتها؛
- فحص خطط المراجعة الداخلية وموازنتها؛
- تقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية؛
- المشاركة في تعيين موظفي قسم المراجعة الداخلية وترقيتهم وفق كفاءتهم ومؤهلاتهم؛

---

[1]–عمر علي عبد الصمد، نفس المرجع السابق، ص:164.

[2]- طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص :157.

- المشاركة في تحديد أتعاب موظفي قسم المراجعة الداخلية.

2-تأثير لجنة المراجعة على المراجعة الخارجية:

تؤدي لجنة المراجعة دورا مهما في تحسين جودة المراجعة الخارجية الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في التقارير المالية، وذلك من خلال دورها في: [1]

- ترشيح المراجع الخارجي ذو الخبرة والكفاءة اللازمة؛
- تحديد أتعاب المراجع الخارجي؛
- مساعدة المراجع الخارجي في أداء مهامه والمحافظة على استقلاليته؛
- حل النزاعات التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي والإدارة؛
- تحقيق التنسيق بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي؛
- تحديد مجال المراجعة ودراسة ملاحظات المراجع وتوصياته.

3-تأثير لجنة المراجعة على مجلس الإدارة:

تعتبر لجنة المراجعة من بين اللجان الفرعية المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث تتمثل مهامها في مساعدة مجلس الإدارة على أداء واجباته بكفاءة وفعالية، والوفاء بمسؤولياته وتنفيذ مهامه خاصة في مجال النظم المحاسبية وإعداد التقارير المالية وكما تعتبر اللجنة كحلقة وصل بين مجلس الإدارة والمراجعين الخارجيين.

رابعا: علاقة مجلس الإدارة بباقي آليات الحوكمة:

1- تأثير مجلس الإدارة على المراجعة الداخلية:

يؤثر مجلس الإدارة على وظيفة المراجعة الداخلية من خلال:[2]

- إنشاء اللجنة وتفعيل دورها؛

[1]- رشا حمادة، «**دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية**»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد2، 2010، ص :104.

[2]- كرمية نسرين، مرجع سبق ذكره، ص:113.

- الاختيار المناسب لفريق عمل المراجعة الداخلية، وهذا فيما يخص الخبرات والمهارات اللاّزمة مع القيام بتدريب دوري لهم؛

- تدعيم استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية.

2- تأثير مجلس الإدارة على المراجعة الخارجية:

يقوم مجلس الإدارة بدعم المراجعة الخارجية وذلك بتوفير كافة الوسائل و التسهيلات التي تساعد المراجع الخارجي بالقيام بمهامه، كما يساهم في تعيين المراجع الخارجي و ذلك بالتشاور مع لجنة المراجعة.

تأثير مجلس الإدارة على لجنة المراجعة.

يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة المراجعة ويعمل على توفير الوسائل والإمكانيات اللازمة لتسهيل عملها، ويتم عقد اجتماعات متكررة معها من أجل دراسة الأمور التي تتعلق بعملها بالخصوص مسار عمل المراجع الخارجي، طبيعة عمل نظام المعلومات المحاسبي وكذا المخاطر التي تتعرض لها الشركة.

المطلب الثاني: أثر تفاعل آليات الحوكمة في تضييق فجوة التوقعات.

للعلاقة التفاعلية لآليات الحوكمة دور واضح في التقليل من فجوة التوقعات، ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

أولا: دعم استقلال وحياد المراجع:

ويظهر ذلك على النحو التالي:

1- أهمية استقلال وحياد المراجع:

يعتبر استقلال المراجع الخارجي واحدًا من أهم موضوعات المراجعة التي حظيت باهتمام كبير منذ البدايات الأولى لتكوين مهمة المراجعة فهو يمثل حجر الزاوية بالنسبة لهذه المهمة، كما أن استقلال المراجع هو سبب الثقة التي يوليها مستخدمو القوائم المالية ويعتمدون عليها في استخدامهم للمعلومات التي تشمل عليها هذه القوائم في قراراتهم الاقتصادية، ومن تعرض استقلال المراجع للشك اهتزت الثقة في القوائم المالية التي تحمل توقيعه وضعف الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات السليمة وتعرضت الحالة الاقتصادية للاضطراب. [1]

[1]- المعتاز احسان بن صالح، **"دور المعلومات المحاسبية في تنشيط سوق الأوراق المالية"**، بحث مقدم للندوة الحادية عشر لسبل تطوير المحاسبة، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ديسمبر 2006، ص:22.

2- دور لجنة المراجعة في دعم استقلال وحياد المراجع:

تعمل لجنة المراجعة على الإشراف على المراجعة من كل النواحي الضابطة لهذه المهمة من أجل إعطاء المصداقية للقوائم المالية والعمل على توفير القدر الكبير من استقلالية المراجع الخارجي في القيام بمهمته وضبط الشروط المساهمة في ذلك بالإضافة إلى منع أي مشاكل تحد من استقلاليته أثناء أدائه لمهمته ، والعمل على متابعة كافة عمله بصفة مستمرة وتحديد المبلغ المدفوع له مقابل الخدمات التي يقدمها.

3- تفاعل آليات الحوكمة في تحقيق استقلال وحياد المراجع الخارجي:

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا يمكن استخلاص أهم تفاعل لآليات الحوكمة من أجل دعم استقلال وحياد المراجع الخارجي وذلك من خلال العلاقة التكاملية الموجودة بين كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، المراجعة الداخلية وتظهر انعكاسات هذه العلاقة في تعيين المراجع الخارجي وذلك بعد عقد جلسات تشاورية لتحديد الشخص الجدير بهذه المهمة، ضف إلى ذلك الاطلاع المستمر والدائم من قبل لجنة المراجعة حول سير عمل المراجع الخارجي من أجل ضمان الاستقلالية المناسبة للقيام بما يترتب عليه والعمل على توفيرها بشتى الوسائل والحرص على حل المشاكل التي تعيق عمله كل هذا من أجل تحسين وتدعيم الاستقلالية والحياد.

ثانيا: أثر تفاعل آليات الحوكمة في تحسين جودة المراجعة الخارجية

يظهر هذا الأثر في النقاط التالية:

-عمل المراجعة الداخلية وفق المعايير المراجعة الدولية يزيد من مستوى المراجعة الخارجية بصورة مباشرة في الواقع من مستوى أدائها؛

- تلعب لجنة المراجعة دور مهم في تحسين جودة المراجعة الخارجية وذلك بالتنسيق مع باقي آليات الحوكمة؛

- ضرورة الاعتماد على مجلس إدارة ينظم أعضاء مستقلين يعملون على تحقيق مهام المجلس بالسهر على توفير الوسائل والتسهيلات لسير عمل المراجع الخارجي.

ثالثا: : أثر تفاعل آليات الحوكمة في زيادة ثقة المجتمع بدور المراجع .

يرى الباحث أن مجرد وجود لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية في الشركة من العوامل التي تزيد من ثقة المجتمع المالي، لكن وجودهما لا يكفي في حد ذاته، فلا بد من إحكام طريقة عمل كل واحدة منهما، والإفصاح عن ذلك في التقارير التي تعدها مجلس الإدارة، لجنة المراجعة و المراجعة الداخلية، فإطلاع أطراف المجتمع المالي على مختلف هذه التقارير تمكنهم من دراسة طريقة عمل آليات الحوكمة وكيفية تفاعلها فيما بينها، كل هذا يزيد من ثقة المجتمع المالي مما يعمل على التقليل من فجوة التوقعات في بيئة التدقيق.

كما أن ظهور مبادئ وقواعد الحوكمة وإصدار الدول لأدلة الحوكمة مع إجبار الشركات بالالتزام بقواعدها يعمل على تفعيل آليات الحوكمة مما يجعل كل طرف منهم يخدم الآخر في علاقة تفاعلية تكاملية تنعكس على جودة الحوكمة.

فمثلا تلزم معايير المراجعة الدولية المراجعين الداخليين والخارجيين بضرورة الاتصال بأطراف الحوكمة موضوع المراجعة وذلك في الأمور المهنية التي تستدعي انتباههم عند أداء مهام المراجعة، وهذه العلاقة التفاعلية والتكاملية تؤدي بالضرورة إلى زيادة ثقة العميل بالدور الذي يقوم به المراجع الخارجي وبالتالي وجود تفاعل جيد لآليات الحوكمة داخل هذه الشركات يعتبر عامل رئيسي في إعادة ثقة المجتمع في التقارير المالية.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن لفجوة التوقعات العديد من التعاريف التي اجتهد الباحثون للوصول إليها، و يمكن تعريفها بأنها ذلك الاختلاف الناتج عن أداء المراجع وما كان متوقعا منه من قبل مستخدمي تقاريره المالية.

أن التعرف إلىالأسباب والدوافع التي ساعدت في ظهور فجوة التوقعات دفعت بالباحثين لإجراء الدراسات والأبحاث التي تساعد في التقليل منها واقتراح مجموعة من الوسائل التي تساهم في ذلك.

لآليات الحوكمة تأثيرا بارزا على تضييق فجوة التوقعات وذلك من خلال العلاقة التفاعلية الموجودة بينها، حيث تعتبر الحوكمة نظام يطبق لترشيد إحكام وقرارات الشركات.

الفصل الثالث:
الدراسة الميدانية.

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى عرض ومناقشة الجوانب التطبيقية لموضوع الدراسة، من أجل التعرف على دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات، تحليل النتائج باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وعرض النتائج المتوصل إليها كما يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات في نهاية البحث. ولتحقيق هذا تمحورت دراستنا في هذا الفصل على:

- الإطار المنهجي للدراسة الميدانية؛
- دراسة وتحليل نتائج الاستبيان؛
- معالجة الاستبيان.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.

في هذا المبحث سنتطرق للمنهج المناسب لدراستنا الميدانية وذلك وفقا لطبيعة موضوع بحثنا كما سوف نحدد الأدوات المستعملة والمساعدة على إتباع المنهج المختار، بالإضافة إلى ذكر مجال الدراسة المنجزة، وفي الأخير سيتم وصف وتحليل مجتمع الدراسة وعينة الدراسة.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة.

1- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من:

-طلبة الماستر؛

-خبراء المحاسبين؛

- مكاتب محافظي الحسابات؛

- أساتذة جامعيين.

إضافة إلى توزيع نسبة قليلة عن طريق البريد الالكتروني، كما كنا نرغب في أخذ جميع آراء المهنيين في ولايات الوطن لكن نظرا للتكلفة الممكنة أن تأخذها عملية إجراء هذه العملية، والوقت الضيق لإجراء هذا البحث. والجدول التالي يوضح مجتمع وعينة دراستنا:

جدول رقم(3-1): مجتمع وعينة الدراسة.

الجهات المعنية	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المسترجعة	الاستبيانات غير مسترجعة
طلبة الماستر	22	22	0
خبراء محاسبين	18	10	8
محافظي الحسابات	13	08	5
أساتذة الجامعة	27	20	7
المجموع	80	60	20

المصدر: من إعداد الطلبتان

2-حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

2-1-الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة بالجزائر لدراسة دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات من وجهة نظر اكادميين(طلبة الماستر وأساتذة الجامعة) ومهنيين(خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات).

2-2-الحدود الزمنية: امتدت هذه الدراسة الفترة 01 أفريل 2015 إلى 01 ماي من نفس السنة.

2-3-الحدود البشرية: تستند هذه الدراسة لأراء وإجابات المهنيين والاكاديميين.

2-4-الحدود الموضوعية: تهتم هذه الدراسة بالبحث عن تأثير آليات الحوكمة في تضييق فجوة التوقعات.

المطلب الثاني: أدوات البحث والأساليب الإحصائية المستخدمة.

أولا: أدوات البحث.

بعد ذكر مجتمع الدراسة، تأتي عملية جمع المعلومات والبيانات من أفراد عينة المجتمع المدروس، فقد تم الاعتماد على أدوات معينة لجمع المعلومات التي تخدم الدراسة والمتمثلة في أسلوب المقابلة الشخصية والاستبيان لاختبار جملة لفرضيات المتعلقة بالموضوع.

*** المقابلة الشخصية:**

من أجل الحصول على المعلومات وبغية شرح الأسئلة وتفسير وغزالة الغموض إن وجد، والحصول على معلومات مهمة ثم مقابلة بعض المختصين في المجال وهذا بغية منا للحصول على إجابات دقيقة، وكذلك يمكن اعتبارها ضرورة أنلتها مجريات البحث الميداني قصد التعمق أكثر في الدراسة الاستقصائية وبالتالي الوصول إلى نتائج صحيحة.

*** استمارة الاستبيان:**

تم استخدام طريقة الاستبيان كأحد أدوات البحث، بحيث تم إعداد الاستبيان بالاستعانة بكتب ومراجع تتعلق بالموضوع، بحيث تمت الاستفادة من الخلفية النظرية في صياغة أسئلة الاستبيان مع مراعاة تغطية الأسئلة لفرضيات البحث وقد تم إعداد الاستبيان وفق النحو التالي:

- أن تحتوي الأسئلة على مجموعة من البدائل المتاحة أمام أفراد العينة لاختيار الإجابة الملائمة وذلك لمعرفة الرؤية المستقبلية؛
- عدم تكرار الأسئلة التي تؤدي إلى نفس الإجابة؛
- إعداد استبيان أولي من أجل استخدامه في جمع المعلومات والبيانات؛
- عرض الاستبيان على المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمته لجمع المعلومات؛
- تعديل الاستبيان بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة.

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية العلوم الاجتماعية SPSS في تحليل البيانات التي تم تجميعها في هذه الدراسة، وقد تم استخدام الأساليب المناسبة في التحليل، التي تعتمد أساسا على نوع البيانات المراد تحليلها وعلى أهداف وفرضيات الدراسة، وقد تم استخدام أساليب إحصائية من أجل توظيف البيانات التي تم جمعها كالتكرارات والنسب المؤوية لتحقيق أغراض الدراسة،

كما تم الاستعانة ببرنامج EXCEL لرسم الجداول والأشكال البيانية.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة.

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة خصائص الاستبيان المتعلقة بمحاور الدراسة، كما سنحلل خصائص وسمات العينة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

المطلب الأول: خصائص استبيان الدراسة.

تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين:

القسم الأول: ويتكون من أربعة بنود وهي: البيانات الشخصية المستوجب والمتمثلة في المؤهلات العلمية والمهنية، الوظيفة، الخبرة المهنية.

القسم الثاني: يتكون من 17 سؤال موزعة على أربع محاور تتعلق بدور حوكمة الشركات في التقليل من فجوة التوقعات.

* **المحور الأول:** المراجعة الداخلية ومدى مساهمتها في تضييق من فجوة التوقعات.

يتكون من مجموعة الأسئلة من 1ـــــــ4

* **المحور الثاني:** المراجعة الخارجية ومدى مساهمتها في تضييق من فجوة التوقعات

يتكون من مجموعة الأسئلة من 5ـــــــ8

* **المحور الثالث:** تفعيل لجنة المراجعة ومدى مساهمتها في تضييق من فجوة التوقعات تتكون من مجموعة الأسئلة من 9ـــــــ13

المحور الرابع: دور مجلس الإدارة في تضييق من فجوة التوقعات تتكون من مجموعة الأسئلة من 14ـــــ17

والجدول التالي يوضح هذه المحاور وعدد فقراتها:

الجدول رقم (3-2): مجالات الاستبيان وعدد فقراته.

الرقم	العنوان	عدد الفقرات
01	المراجعة الداخلية ومدى مساهمتها في التضييق من فجوة التوقعات.	04
02	المراجعة الخارجية ومدى مساهمتها في تضييق من فجوة التوقعات	04
03	تفعيل لجنة المراجعة ومدى مساهمتها في تضييق من فجوة التوقعات	05
04	دور مجلس الإدارة في تضييق من فجوة التوقعات	04

المصدر: من إعداد الطالبتين.

لقد تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس ليكارت الخماسي الذي يحتمل خمس إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد آراء أفراد العينة حول محتوى الاستبيان ويسهل على الباحثتين ترميز وتنميط الإجابات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): مقياس ليكارت.

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجع	(1؛ 1،8)	(1،81؛ 2،6)	(2،61؛ 3،4)	(3،41؛ 4،2)	(4،21؛ 5)

المصدر: مُحَمَّد عبد الفتاح الصيرفي، **"البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين"**، دار وائل للنشر، عمان،2006، ص:115.

المطلب الثاني: اختبار صدق وثبات الاستبيان.

1-اختبار صدق الاستبيان.

قبل نشر الاستبيان قد خضع لعملية تحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة، حيث ينقسمون إلى قسمين، القسم الأول يضم الأشخاص المختصين في المنهجية والثاني في الجانب الموضوعي للبحث وهم ينتمون لاختصاصات علمية مختلفة كالإحصاء ومحاسبة ومراجعة، وهذا بغية التأكد من سلامة بناء الاستمارة من مختلف الجوانب.

2-اختبار ثبات الاستبيان.

استخدمت الباحثتان معامل (**ألفا كرومباك** Alpha Crombach) وهي طريقة لاختبار ثبات الاستبيان، ونبين معامل الثبات في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-4): توزيع معامل ألفا كرومباك.

معامل الفا كرومباك	مجموع عبارات الاستبيان
0.802	17

المصدر:مخرجات برنامج SPSS ، الملحق ، ص:103.

يتضح من الجدول رقم(3-4)، أن معامل الثبات بلغ 0.802 وهذا ما يؤكد ثبات أداة الدراسة، كما نشير إلى أن معامل ألفا كرومباك قيمته تتراوح بين الصفر والواحد وكلما اقترب من الواحد دل على وجود ثبات عالي يطمئن إلى صدق أداة الدراسة.

المطلب الثالث:تحليل خصائص وسمات عينة الدراسة.

سنقوم بتحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

1-تحليل خاصية المؤهل العلمي.

الجدول رقم(3-5): توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ليسانس	13	21,67
ماستر	22	36,67
دكتوراه	8	13,33
أخرى	17	28,33
المجموع	60	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة الاستبيان.

الشكل رقم(3-1): توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المؤهل العلمي.

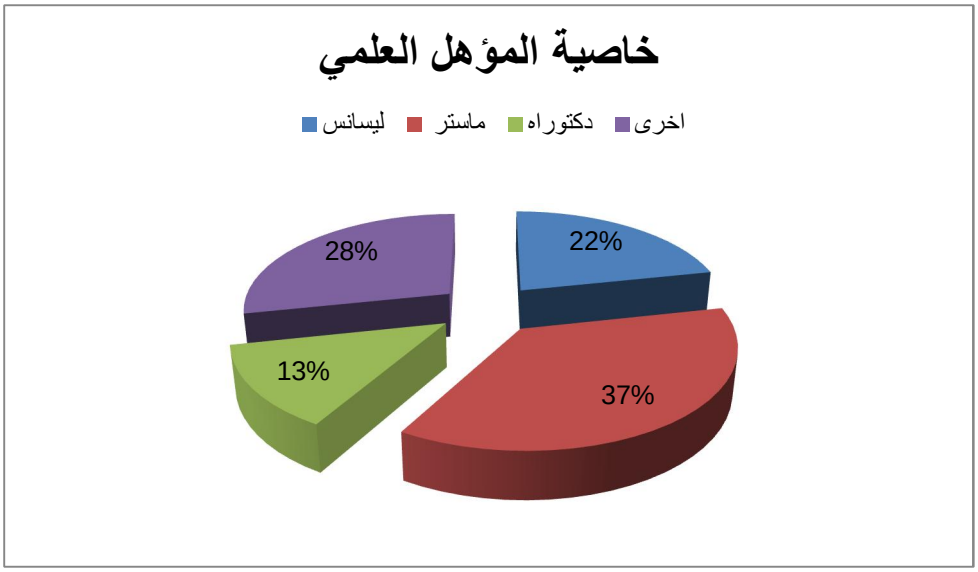

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة الاستبيان.

يبين الجدول السابق توزيع نسب خاصية التأهيل العلمي لأفراد عينة الدراسة حيث نجد أن مؤهل الماستر احتل المرتبة الأولى بنسبة 36.37%، كما احتلت الشهادات الأخرى كالماجستير المرتبة الثانية بنسبة 28.33%، أما درجة الليسانس فتحصلت على نسبة 21.67%، وتعود المرتبة الأخيرة لدرجة الدكتوراه بنسبة 13.33%.

2-تحليل خاصية الوظيفة.

الجدول رقم(3-6): توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة
فئة الطلبة	22	36,67
فئة الأساتذة	20	33,33
فئة خبراء المحاسبة	10	16,67
فئة محافظي الحسابات	8	13,33
المجموع	60	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة الاستبيان.

الشكل رقم(3-2): توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الوظيفة.

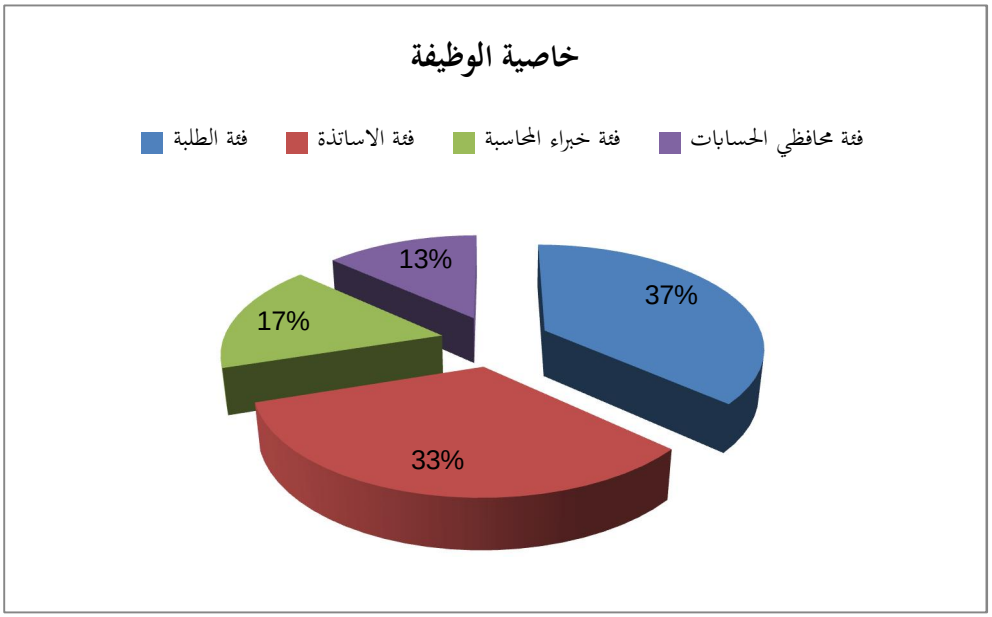

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة الاستبيان.

يبين الجدول رقم(3-6)توزيع نسب خاصية الوظيفة لأفراد عينة الدراسة حيث نجد فئة الطلبة احتلت الصدارة بنسبة 36.67%، تليها فئة الأساتذة بنسبة33.33%، أما فئة خبراء المحاسبة فاحتلت المرتبة الثالثة بنسبة 16.67%، وفي الأخير نجد فئة محافظي الحسابات بنسبة 13.33%.

3-تحليل خاصية الخبرة المهنية.

الجدول رقم(3-7): توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الخبرة المهنية.

الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	28	46,67
من5الى 10 سنوات	22	36,67
اكثر من 10 سنوات	10	16,67
المجموع	60	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة الاستبيان.

الشكل رقم(3-3): توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الخبرة المهنية.

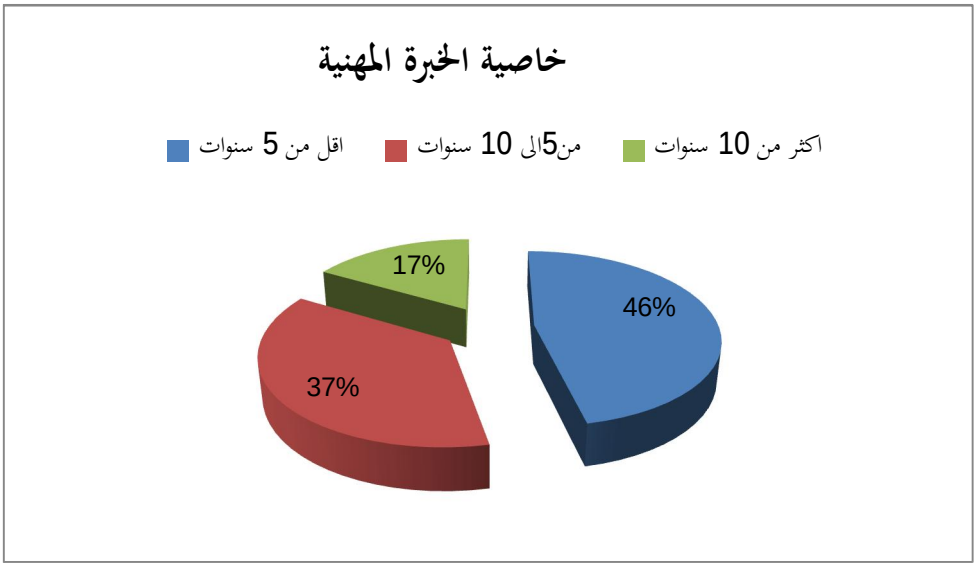

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة الاستبيان.

تحصلنا من خلال الجدول السابق على توزيع نسبي لخاصية الخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة نجد أن المرتبة الأولى تعود لأصحاب الخبرة اقل من 5سنوات بنسبة46.67%، واحتلت فئة من5الى10سنوات المرتبة الثانية بنسبة 36.67%، أما المرتبة الأخيرة فعادت إلى فئة أكثر من 10سنوات بنسبة 13.33%.

4-تحليل خاصية التخصص العلمي.

الجدول رقم(3-8): توزيع عينة الدراسة حسب خاصية التخصص العلمي.

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة ومراجعة	41	68,33
مالية	10	16,67
اقتصاد	08	13,33
أخرى	01	1,67
المجموع	60	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة الاستبيان.

الشكل رقم(3-5): توزيع عينة الدراسة حسب خاصية التخصص العلمي.

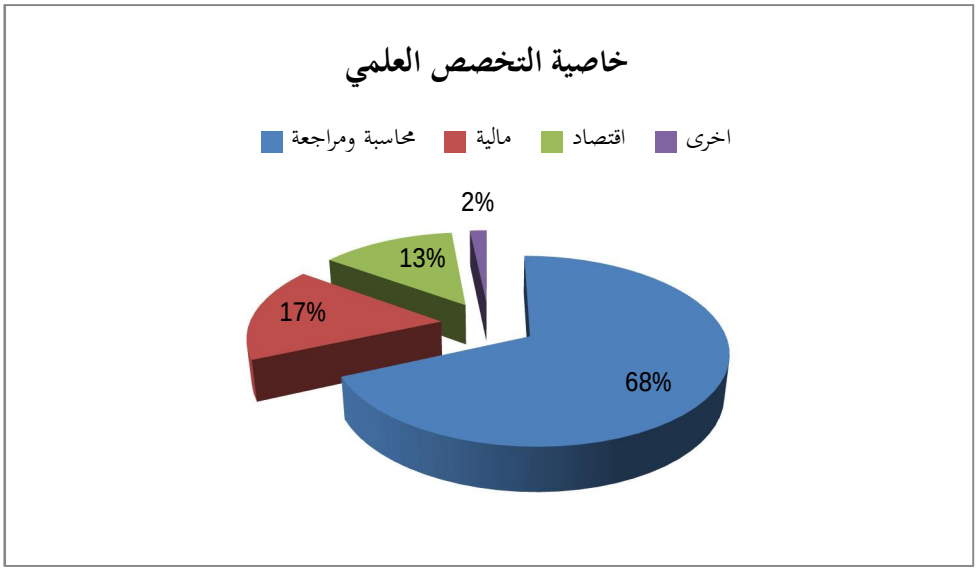

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة الاستبيان.

يبين الجدول رقم(3-8) أن توزيع النسب حسب خاصية التخصص العلمي لعينة الدراسة قد غلب عليه تخصص المحاسبة والمراجعة بنسبة 68.33%، يليها تخصص المالية بنسبة 16.67%في المرتبة الثانية، أما تخصص الاقتصاد احتل المرتبة الثالثة بنسبة 13.33%، والمرتبة الأخيرة عادت إلى التخصصات الأخرى بنسبة ضعيفة قدرت ب1.67%.

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي و اختبار فرضيات الدراسة.

إن الهدف من هذا المبحث هو تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي قمنا بها و ذلك عن طريق التحليل الإحصائي لمحاور الدراسة، و ذلك بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

المطلب الأول: محور دور المراجعة الداخلية في تضييق فجوة التوقعات.

بغرض التحليل الأولي لعينة الدراسة فقد استخدمنا كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري وذلك لمعرفة دور المراجعة الداخلية في تضييق فجوة التوقعات، كما تقوم بمقارنة هذا الدور من حيث تمثيلها لعينة الدراسة، و بغية تحقيق هذا الغرض سنستخدم مقياس ليكارت الخماسي على اعتبار بأن المتغير الذي يعبر عن الخيارات المتاحة أمام المجيب للإجابة على الأسئلة.

يوضع الجدول التالي اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور دور المراجعة الداخلية في تضييق فجوة التوقعات .

الجدول رقم (3-7): نتيجة التحليل الإحصائي لمحور المراجعة الداخلية.

العبارات	مؤشرات إحصائية		
	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
1- التأهيل العلمي الحالي وفق التكوين في معهد التعليم المتخصص كافي بالنسبة لمتطلبات مهنة المراجعة	3.78	0.922	غير موفق
2- تعمل المراجعة الداخلية على تسهيل عمل المراجع الخارجي و تقديم تقريرا لكل من لجنة المراجعة و مجلس الإدارة	1.77	0.427	موافق جدا
3- للمراجعة الداخلية تأثير بارز على عمل المراجعة الخارجية في ضل زيادة متطلبات الحوكمة	1.72	0.457	موافق جدا
4- يعتمد مجلس الإدارة على نتائج المراجعة الداخلية في اتخاذ قراراته	1.68	0.469	موافق جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة الاستبيان.

يتبين من الجدول السابق بأن النتائج الإحصائية قد جاءت كما يلي:

لقد تحصل هذا المحور على متوسط حسابي قدره 2.238 بانحراف معياري قدر ب 1.310، وحسب ما ورد في مقياس ليكارت الخماسي يتبين بأن أفراد العينة قد أعطوا الموافقة على محتوى هذا المحور، على اعتبار أن له دور كبير في تضييق فجوة التوقعات و قد جاءت هذه الإجابات على النحو التالي:

1- لقد تحصلت العبارة الأولى على متوسط حسابي قدر ب 3.78 و بانحراف معياري قدره 0.922، وحسب مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على عدم الموافقة التامة من قبل أفراد العينة وهذا

يدل على أن التأهيل العلمي الحالي وفق التكوين في المعاهد المتخصصة غير كافي بالنسبة لمتطلبات مهنة المراجعة وهذا ما يؤثر بالسلب على التقليل من فجوة التوقعات.

2- لقد تحصلت العبارة الثانية على متوسط حسابي قدر ب1.77 و بانحراف معياري قدره 0.477، وحسب مقياس ليكارت الخماسي فان العبارة تحصلت على الموافقة جدا من قبل أفراد العينة وهذا يدل على ان المراجعة الداخلية تعمل بشكل كبير على تسهيل العمل المراجع الخارجي، وتساعد كل من لجنة المراجعة ومجلس الإدارة في اتخاذ القرارات الصائبة وذلك بعد الاطلاع على التقارير التي عدتها المراجعة الداخلية، وهذا ما يدل على الدور المهم والفعال للمراجعة الداخلية التي تلعبه في تضييق فجوة التوقعات.

3- لقد تحصلت العبارة الثالثة متوسط حسابي قدر ب 1.72 و بانحراف معياري قدره 0.454، وحسب مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على عدم الموافقة التامة من قبل أفراد العينة وهذا ما يدل على التأثير البارز الذي يظهر على عمل المراجعة الخارجية من قبل المراجعة الداخلية من كافة النواحي كونها المرجع الأولي التي تعتمد عليها المراجع الخارجي في رسم خطة عمله كل هذا في ضل زيادة متطلبات الحوكمة الرامية لذلك ، كل هذا يساهم في تضييق فجوة التوقعات.

لقد تحصلت العبارة الرابعة على متوسط حسابي قدر ب 1.68 وبانحراف معياري قدره 0.469، وحسب مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على عدم الموافقة التامة من قبل أفراد العينة، كل هذا يبين مدى الأهمية التي تحظى بها المراجعة الداخلية كفرع أساسي وفعال يعتمد على النتائج المتوصل إليها في اتخاذ القرارات و التدابير المهمة التي تساعد الشركة على سير أعمالها و بقائها في الصدارة كل هذا يؤكد على الدور المهم الذي تلعبه المراجعة الداخلية كآلية من آليات الحوكمة المهمة في تضييق من فجوة التوقعات.

المطلب الثاني: المراجعة الخارجية ومدى مساهمتها في تضييق فجوة التوقعات.

من أجل التحليل الأولي لعينة الدراسة فقد استخدمنا كل من الوسط الحسابي و الانحراف المعياري و ذلك لمعرفة مدى مساهمة المراجعة الخارجية في التضييق من فجوة التوقعات كما نقوم كذلك بمقارنة هذه المساهمة من حيث تمثيلها لعينة الدراسة، و بغية تحقيق هذا الغرض، نستخدم مقياس ليكرت الخماسي على اعتباره المتغير الذي يعبر عن الخيارات المتاحة أمام أفراد العينة للإجابة.

يوضح الجدول التالي اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول محور المراجعة الخارجية و دورها في تضيق فجوة التوقعات.

الجدول رقم (3-8): نتيجة التحليل الإحصائي لمحور المراجعة الخارجية.

العبارات	مؤشرات إحصائية		
	متوسط حسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للغية
1- يعتمد المراجع الخارجي على توجيهات لجنة المراجعة عند قيامه بمراجعة القوائم المالية للشركة.	1.67	0.457	موافق جدا
2- يساعد التقرير الذي يعده المراجع الخارجي في توجيه قرارات مجلس الإدارة.	1.62	0.492	موافق جدا
3- يتم تعيين المراجع الخارجي من طرف لجنة المراجعة.	4.00	1.0.98	غير موافق
4- هناك علاقة تفاعلية ومتكاملة بين كل من المراجعة الخارجية وباقي آليات الحوكمة .	1.47	0.911	موافق جدا
الاتجاه العام للمحور الثاني "المراجعة الخارجية و مدى مساهمتها في تضييق فجوة التوقعات".	2.88	1.21	موافق

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة الاستبيان.

يتبين لنا من الجدول السابق بأن النتائج الإحصائية قد جاءت كما يلي: لقد تحصل هذا المحور على متوسط حسابي قدر ب 2.188 و انحراف معياري قدره 2.21 ، وبالرجوع إلى مقياس ليكارت الخماسي يتبين لنا أن أفراد العينة قد أعطوا الموافقة على محتوى هذا المحور على اعتبار أن له دور كبير في تضيق من فجوة التوقفات و قد جاءت هذه الإجابات على النحو التالي:

1-فقد تحصلت العبارة الأولى على متوسط حسابي قدر ب1.67 و بانحراف معياري قدره0.457، وحسب مقياس ليكارت الخماسي يتبين لنا أفراد العينة قد أعطوا الموافقة التامة و هذا معناه أن للجنة المراجعة دور في سير عمل المراجع الخارجي، وهي تعمل بشكل مباشر بتوجيه عمله دون التدخل في شؤون عمله و هذا من أجل تحقيق الاستقرار و الحياد للمراجع الخارجي من أجل ضمان تدقيق سليم للقوائم المالية الخاصة بالشركة محل المراجعة و المساهمة في رقيها و هذا ما يبين الدور الفعال الذي تلغيه المراجعة الخارجية في تضيق من فجوة التوقعات,

2-لقد تحصلت العبارة الثانية على متوسط حسابي يقدر ب 1.62 و انحراف معياري قدره 0.492، وحسب مقياس ليكارت الخماسي يتبين لنا أفراد العينة قد أعطوا الموافقة التامة على هذا الرأي و هذا يدل على الدور الجوهري الذي تلعبه المراجعة الخارجية، حتى وإن كانت هيئة مستقلة عن الشركة محل المراجعة إلا أن التقرير الذي تعده يعتمد عبيه بشكل كبير في إصدار أحكام و قرارات من شأنها توجيه عمل الشركة والمساهمة في إعطاء الصورة الحقيقية لوضعية الشركة من أجل كسب ثقة الجمهور و المستثمرين، و هذا يدل على مدى فاعلية المراجعة الخارجية في تضييق فجوة التوقفات.

3- لقد تحصلت العبارة الثالثة على متوسط حسابي قدر ب 4.00 و بانحراف معياري يقدر ب 1.098، وحسب معيار ليكارت الخماسي يبين لنا أن أفراد العينة قد أعطوا عدم موافقتهم المطلقة لهذه الفكرة و هذا يدل على الدور الهام و الحساس للمراجعة الخارجية كآلية هامة من آليات الحوكمة و تبين أن المراجعة الخارجية هيئة مستقلة داخلة الشركة و يجب توفير كافة الوسائل لتسهيل عملها و هي غير مقيدة بطرف من أطراف المؤسسة و أن المراجع الخارجي يمتاز بالاستقلال الحيادي عن باقي موظفي الشركة محل المراجعة و هناك قوانين يجب مراعاتها حين تعينه هذا كل من أجل بقاء رأي محايد و نزيه.

4- لقد تحصلت العبارة الرابعة على متوسط حسابي يقدر ب 1.47 و انحراف معياري يقدر ب 0.911 وبالرجوع لمقياس ليكارت الخماسي يتبين لنا أن أفراد العينة أعطوا الموافقة التامة لهذه العبارة و هذا ما يدل على أن هناك علاقة تفاعلية بين كل آليات الحوكمة و هي تكمل بعضها البعض و تعمل على هدف واحد ألا وهو التضييق من فجوة التوقعات.

المطلب الثالث: تفعيل لجنة المراجعة ومدى مساهمتها في تضييق فجوة التوقعات.

من أجل التحليل الأولي لعينة الدراسة فقد استخدمنا كل من الوسط الحسابي و الانحراف المعياري وذلك لمعرفة مدى مساهمة لجنة المراجعة في تضيق فجوة التوقعات، كما سنقوم كذلك بمقارنة هذه المساهمة

من حيث تمثيلها لعينة الدراسة و بغية تحقيق هذا الغرض سنستخدم مقياس ليكارت الخماسي على اعتبار المتغير الذي يعبر عن الخيارات المتاحة أمام أفراد العينة.

ويوضح الجدول التالي اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول محور تفعيل لجنة المراجعة و مدى مساهمتها في تضيق فجوة التوقعات.

جدول رقم (3-9): نتيجة التحليل الإحصائي لمحور لجنة المراجعة.

العبارات	مؤشرات إحصائية		
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
1-تعمل لجنة المراجعة على ضمان و تحقيق استقلالية المراجعين	1.33	0.572	موافق تماما
2- لجنة المراجعة حلقة وصل بين باقي آليات الحكومة	1.78	1.208	موافق تماما
3- تقوم لجنة المراجعة بمناقشة القوائم المالية مع الإدارة و تقدم تقريرا لمجلس الإدارة عن ذلك	2.83	0.763	محايد
4- تعمل لجنة المراجعة على فحص التقارير المالية و التأكد من استمرار الشركة في النشاط	1.58	0.672	موافق تماما
5- تعد لجنة المراجعة من احدى اللجان الفرعية و المهمة التي تساعد مجلس الإدارة على القيام بمهامه	2.07	1.401	موافق
الاتجاه العام للمحور الثالث "تفعيل لجنة المراجعة ومدى مساهمتها في تضيق فجوة التوقعات".	1.920	0.57	موافق تماما

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة الاستبيان.

يتبين لنا من الجدول السابق بأن النتائج الإحصائية قد جاءت كما يلي:

-لقد تحصل هذا المحور على متوسط حسابي قدر ب1.920 و بانحراف معياري قدره 2.57، وحسب مقياس ليكارت الخماسي يتبين أن أفراد العينة قد أعطوا الموافقة التامة على محتوى هذا المحور على اعتبار أن للجنة دور كبير و هام في تضيق فجوة التوقعات و قد جاءت الإجابات كما يلي:

1-تحصلت العبارة الأولى على متوسط حسابي قدر ب 1.33 و بانحراف معياري قدره 0.457، وحسب مقياس ليكارت الخماسي يتبين لنا أن أفراد العينة قد أعطوا الموافقة التامة على هذه العبارة مما يدل على الدور الهام الذي تلعبه هذه اللجنة في الشركات، حيث تقوم بكل المهام التي من شانها تسهيل مهام مراجع الحسابات وهو ما يرجع بالنفع للشركة، وذلك في وضوح مؤشراتها و اعطاء مصداقية اكبر لتقاريرها المالية وبالتالي زيادة محتوى تقدير المراجع مما يقلص فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية و مراجع الحسابات.

2-لقد تحصلت العبارة الثانية على متوسط حسابي قدرب1.78 و انحراف معياري قدره 1.208 و حسب مقياس ليكارت الخماسي يتبين أن أفراد العينة قد أعطوا الموافقة التامة على هذه العبارة باعتبار الدور الذي لعبه اللجنة كونها آلية من آليات الحوكمة و تعمل على التنسيق بين باقي الآليات.

3- لقد تحصلت العبارة الثالثة على متوسط حسابي قدر ب 2.83 و انحراف معيار قدر ب 0.763، حسب مقياس ليكارت الخماسي يتبين لنا أن أفراد العينة كانوا محايدين في إجابتهم على هذه العبارة مما يدل على عدم إعطائهم أي وضع و هذا الاختلاف راجع إلى عدم وجود قوانين و تشريعات تجبر الشركات على الالتزام بهذ الأمور.

4 - لقد تحصلت العبارة الثانية على متوسط حسابي قدر ب 1.58 و انحراف معياري قدره 0.672، وحسب مقياس ليكارت الخماسي يتبين أن أفراد العينة قد أعطوا الموافقة التامة على هذه العبارة مما يعبر على دور اللجنة الفعال في مراقبة التقارير المالية و التأكد من استمرار الشركة، و بالتالي إعطاء مستخدمي القوائم المالية الثقة اللازمة.

5-لقد تحصلت العبارة الخامسة على متوسط حسابي قدر ب 2.07 و انحراف معياري قدره 1.208 وانحراف معياري قدر ب1.401 حسب مقياس ليكارت الخماسي يتبين أن أفراد العينة قد أبدوا موافقتهم على هذه العبارة و هذا ما يدل على الدور الذي تلعبه اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة على أداء واجباته بكفاءة و فعالية.

المطلب الرابع: دور مجلس الإدارة في تضيق فجوة التوقعات

من أجل التحليل الأولي لعينة الدراسة فقد استخدمنا كل من الوسيط الحسابي و الانحراف المعياري وذلك لمعرفة مساهمة مجلس الإدارة كآلية من آليات الحوكمة تضييق من فجوة التوقعات، كما تقوم بمقارنة هذه المساهمة من حيث تمثيلها لعينة الدراسة و بغية تحقيق هذا الغرض يستخدم مقياس ليكرت الخماسي على اعتبار المتغير الذي يعبر عن الخيارات المتاحة أمام أفراد العينة للإجابة.

يوضح الجدول الموالي اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول محور دور مجلس الإدارة في تضيق فجوة التوقعات.

الجدول رقم (3-10): نتيجة التحليل الإحصائي لمحور مجلس الإدارة

العبارات	مؤشرات إحصائية		
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
1-يقوم مجلس الإدارة بتقييم عمل المراجعة مرة كل سنة على الأقل	2.97	0.823	محايد
2- يسهر مجلس الإدارة على توفير الوسائل والتسهيلات لسير عمل المراجع الخارجي	1.92	1.306	موافق
3- يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة المراجعة، السهر على سير عملها وعقد اجتماعات متكررة من أجل الوقوف على مدى تأثيرها وتأثرها بباقي آليات الحوكمة	1.72	1.059	موافق جدا
4- يتم تعيين المراجع الخارجي بتوصية من مجلس الإدارة.	4.17	1.076	غير موافق
الاتجاه العام للمحور الرابع "لدور مجلس الإدارة في التضييق من فجوة التوقعات".	2.502	1.125	موافق

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على قاعدة الاستبيان.

يتبين لنا من الجدول السابق بأن النتائج الإحصائية قد جاءت على النحو التالي:

لقد تحصل هذا المحور على متوسط حسابي قدر ب 2.502 وانحراف معياري قدره ب 1.252 ، وبالرجوع لمقياس ليكارت الخماسي يتبين لنا أن أفراد العينة قد أعطوا الموافقة على محتوى هذا المحور على اعتبار أن له دور كبير في تضييق فجوة التوقعات، وقد جاءت الإجابة على النحو التالي:

1- لقد تحصلت العبارة الأولى على متوسط حسابي قدر ب 2.97 و انحراف معياري قدره ب 0.823 وحسب مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الرأي المحايد من قبل أفراد العينة قو هذا أمر واضح حول الحياد الذي أعطوه كون أن فكرة قيام مجلس الإدارة بتقييم على المراجعة كل سنة تحضى باختلاف وجهات النظر حولها، وهذا راجع الى عدم وجود قوانين وتشريعات تلزم مجلس الإدارة بالقيام بذلك.

2- لقد تحصلت العبارة الثانية على متوسط حسابي قدرب1.92 و انحراف معياري قدر ب 1.306، وبالرجوع إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على موافقة أفراد العينة وهذا ما يدل على أن مجلس الإدارة مطالب بتوفير كافة الوسائل و التسهيلات ليسرع عمل المراجع الخارجي من أجل أن لا تكون عليه ضغوط تعرقل عمله ولكي يكون تقريره يمتاز بالصدق و الشفافية والحياد، وهذا يدل على الدور المهم الذي يلعبه مجلس الإدارة في تضييق فجوة التوقعات.

3- لقد تحصلت العبارة الثالثة على متوسط حسابي قدرب1.72 و انحراف معياري 1.059، وحسب مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة التامة من قبل أفراد العينة و هذا يدل على المهام المتعددة لمجلس الإدارة و التي تظهر أثارها على باقي آليات الحوكمة و بالخصوص لجنة المراجعة التي يسهر على تسيير أعمالها كونها لجنة تابعة له، وهذا ما يساهم في تضييق فجوة التوقعات.

4- لقد تحصلت العبارة الرابعة على متوسط حسابي قدر ب 4.17 وانحراف معياري يقدر ب 1.076، وحسب مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على عدم الموافقة التامة من قبل أفراد العينة وهذا ما يدل على الدور المهم الذي يلعبه المراجع الخارجي الذي يجب أن يكون مستقلا وحياديا من أجل تفادي أي سلطة و ضغوط ممارسة عليه بالخصوص من قبل مجلس الإدارة التي تعد قراراته سبب تعيين المراجع الخارجي من أجل التدقيق فيها.

خلاصة الفصل:

قمنا من خلال هذا الفصل بتحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة، التي تتضمن اكاديميين ومهنيين وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

معظم أفراد العينة يرون أن آليات الحوكمة تهدف إلى تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالشركة، واقروا بالدور الفعال الذي تلعبه مهنة المراجعة في تحقيق رضا مستخدمي القوائم المالية.

كما أكد أفراد العينة أن التطبيق الجيد لآليات الحوكمة يساهم بشكل فعال في تضييق فجوة التوقعات والتخفيف من حدة الصراع بين مستخدمي القوائم المالية والقائمين على إدارة الشركة.

توجد فروقات في درجة تأييد الاكاديميين والمهنيين، ويمكن إرجاع ذلك لكون الاكاديميين من حملة الشهادات الدراسية العليا عكس المهنيين، بالإضافة إلى اطلاع الاكاديميين على الإطار النظري للحوكمة أكثر من المهنيين.

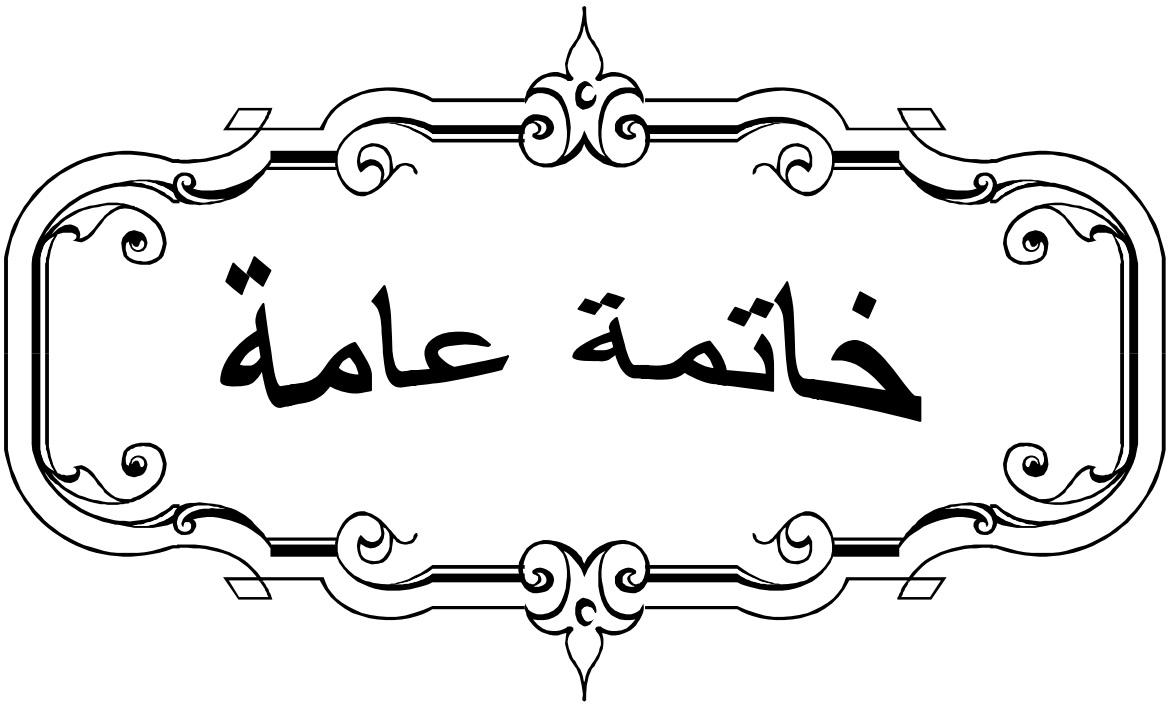
خاتمة عامة

خاتمة عامة

حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى مساهمة حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات، وبالتالي محاولة الحد من الصراع بين مستخدمي القوائم المالية وإدارة الشركة، وبث الثقة بمهنة المراجعة التي فقدتها، بعد سلسلة الفضائح والانهيارات التي مستها، عن طريق محاولة إيجاد السبل الكفيلة بذلك من خلال تدعيم علاقة آليات الحوكمة المتمثلة في المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، لجنة المراجعة، ومجلس الإدارة بمهنة المراجعة.

كما تبين لنا الدور المهم الذي تلعبه الحوكمة كونها المنفذ الوحيد أمام الشركات لتفادي حدوث أي مشاكل وذلك نظرا لما يشهده العالم من تغيرات اقتصادية هامة في الآونةالأخيرةوأهمها تخلي العديد من الدول عن الأنظمة الاقتصادية المغلقة، الآمر الذي اوجب الشركات على تبني نظام الحوكمة وتفعيل آلياتها من اجل الحد من فجوة التوقعات.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكننا الإجابة عن الأسئلة الفرعية وذلك بعرض نتائج اختبار الفرضيات السابقة كما يلي:

الفرضية الأولى: فرضية صحيحة، وذلك من خلال دراستنا وجدنا أن من الأسباب الرئيسية التي ساهمت في ظهور حوكمة الشركات هو تعارض المصالح بين كل من الأصيل والوكيل وذلك حسب نظرية الوكالة، مما دفع الشركات لتبني نظام الحوكمة لضمان حقوق أصحاب المصالح.

الفرضية الثانية: فرضية صحيحة، فمن خلال دراستنا وجدنا أن حوكمة الشركات عبارة عن نظام يرتكز علىمجموعة من الآليات منها داخلية وأخرى خارجية، تساعد في التطبيق الجيد للنظام.

الفرضية الثالثة: فرضية خاطئة، فمن خلال دراستنا تبين ان فجوة التوقعات ذلك الاختلاف بين ما يقوم به المراجع وما يتوقعه مستخدمي القوائم المالية منه القيام به، وان هناك عدة أسباب ساهمت في ظهورها.

الفرضية الرابعة:فرضية صحيحة، فمن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها توصلنا إلى أن وسائل التقليل من فجوة التوقعات تختلف عما كانت عليه في السابق وأصبحت العلاقة التفاعلية لآليات الحوكمة (المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، لجنة المراجعة ومجلس الإدارة) من أهم هذه الوسائل، وذلك من خلال ما تقدمه من دعم لاستقلال المراجع وحياده وتحسين لجودة المراجعة، لبعث الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية.

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة بشقيها النظري والميداني إلى النتائج التالية:

1-حوكمة الشركات نظام تعتمده الشركات من اجل الإدارة السليمة للشركة وضمان حقوق أصحاب المصالح،

2-يتوقف التطبيق الفعال للحوكمة على الإدراك السليم لإطارها العام والمتضمن للنظريات المفسرة لها، أسبابها، أهدافها، أهميتها، مبادئها، وتفعيل آلياتها؛

3-ملامح فجوة التوقعات مرتبطة بمقومات نجاح ممارسي المهنة في الوفاء بتوقعات الأطراف المستفيدة، ومدى تأثر تنظيم وممارسة المهنة بالتحديات المعاصرة؛

4-التقرير الذي يعده المراجع الخارجي وفقا لمعايير المراجعة الدولية يساهم بشكل كبير في بث الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية بمهنة المراجعة؛

5-تؤثر العلاقة التفاعلية لآليات الحوكمة في تضييق فجوة التوقعات من خلال:

*اعتماد المراجعة الخارجية على تقارير المراجعة الداخلية من اجل اكتشاف مواطن الخطر ورسم خطة العمل؛

*اعتماد مجلسالإدارة في اتخاذ قراراته على تقارير المراجعة التي من شانها تحسين وضعية الشركة؛

*عمل لجنة المراجعة على توفير كافة الوسائل من اجل تسهيل مهمة المراجع وتحقيق الاستقلالية والحياد له.

كما استنتجنا انه لا يمكن لآليات الحوكمة أن تقضي على فجوة التوقعات بشكل نهائي وإنما لها تأثيرا فعالا في التقليل منها.

التوصيات:

بناءا على الدراسة النظرية ونتائج الدراسة الميدانية ندرج التوصيات التالية:

1-زيادة الوعي الثقافي والتعليمي لدى مستخدمي القوائم المالية في مجال المحاسبة المالية لعقلنة توقعاتهم؛

2-توسيع نطاق حوكمة الشركات بالخصوص آلياتها وذلك لتفعيل الممارسات الجيدة لإدارة الشركة وذلك بما يتوافق والمعايير الدولية؛

3-ضرورة إلزام الشركات بتطبيق حوكمة الشركات لضمان تقديم تقارير مالية ذات شفافية وجودة وفقا للمعايير المتعارف عليها دوليا؛

4-ضرورة إلزام مجالس إدارة الشركات بإنشاء لجان المراجعة والعمل على تفعيل دورها لما لها من مساهمة فعالة في الحد من فجوة التوقعات؛

5-ضرورةإنشاء معاهد متخصصة لتدريب وتكوين المراجعين مع إعطاء شهادات معترف بها دوليا؛

6-القيام بدورات تكوينية لممارسي المهنة من اجل تحسين التأهيل العلمي لهم، واطلاعهم بمستجدات المهنة؛

7-على المنظمات المشرفة على مهنة المراجعة أن تعمل أكثر على تثقيف المجتمع المالي بطبيعة مهنة المراجعة، دور المراجع،واجباته ومسؤولياته المهنية؛

أفاق الدراسة:

هناك الكثير من الجوانب الأخرى لهذا البحث يمكن التوسع فيها التي لم يتسنى لنا دراستها، لذا يمكن الإشارة إليهافي شكل مواضيع مقترحة للباحثين المقدمينعلى اختيار نفس الموضوع والبحث فيه وهي:

*واقع حوكمة الشركات في الجزائر.

*دور معايير المراجعة الدولية في تضييق فجوة التوقعات.

*دور مبادئ حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات

قائمة المراجع

قائمة المراجع.

اولا:الكتب.

1- هندي منير، **الذكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء -مدخل حوكمة الشركات-**، المعارف، الإسكندرية، مصر، 2009 ؛

2- شذا جمال خطيب، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، مؤسسة طابا، 2001؛

3- أمين السيد أحمد لطفي، **مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005؛

4- عبد المنصف حسين رشوان، **العولمة وأثارها**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006؛

5- محسن احمد الخضري، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005 ؛

6- عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، اتحاد المصارف، العراق، 2007؛

7- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات قطاع عام وخاص ومصارف(المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 2007 ؛

8- مركز المشروعات الخاصةCIPE، **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشان حوكمة الشركات**، باريس، 2004؛

9- مُحَمَّد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد الإداري-دراسة مقارنة-**، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر 2009 ؛

10- بهاء الدين سمير علام، **اثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات-دراسة تطبيقية-** وزارة الاستثمار، مركز المديرين المصري، القاهرة، مصر، 2009؛

11- مسعود صدقي ؛ احمد نقاز، **المراجعة الداخلية**، مطبعة الوادي، الجزائر، 2010 ؛

12- هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق، من الناحية النظريةوالعلمية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004؛

13- مُحَمَّد سمير الصبان؛ مُحَمَّد سليمان، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ؛

14- حسين القاضي؛ حسين دحدوح، **مراجعة الحسابات الأساسية**، جامعة دمشق، سوريا، 1999 ؛

15- غالي جورج دانيالوآخرون، **دراسات متقدمة في المراجعة-الأسس العلمية والتطبيقات العلمية-**، دار البيان، مصر، 2003 ؛

16- مُحَمَّد القيومي مُحَمَّد وآخرون، **دراسات متقدمة في المراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2008 ؛

17- مُحَمَّد احمد إبراهيم خليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوقالأوراق المالية للشركات-دراسة نظرية تطبيقية-**، جامعة بنها، مصر، 2007 ؛

18- ألفين أرينز؛ جميس لوبك، ترجمة البسيطي مُحَمَّد،**المراجعة:مدخل متكامل**، دار المريخ، الرياض، السعودية ؛

19- مُحَمَّد عبد الفتاح الصيرفي، **البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006 ؛

20- مركز المشروعات الدولية، **"قائمة بالمصطلحات المتعلقة بحوكمة المؤسسات"**،القاهرة،2003.

ثانيا:المذكرات و الرسائل العلمية:

1- رياض زلاسي، **إسهاماتحوكمة المؤسسات في تخفيض جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.

2- عمر علي عبد الصمد، **نحو اطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2003؛

3- عبدي نعيمة، **دور اليات الرقابة في تفعيل حوكمة المؤسسات-دراسة حالة الجزائر-**،مذكرة مقدمة لاستكمالمتطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009 ؛

4- إبراهيم إسحاق نسمان، **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة دراسة تطبيقية على قطاعالمصارف في فلسطين**، مذكرة مقدمة لاستكمالمتطلبات شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009.

5- عمر علي عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات-دراسة ميدانية-**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية،2003 ؛

6- صديقي مسعود، **نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط الاقتصادي،جامعة الجزائر،2004 ؛

7- مُحَمَّد عبد الرحمن حسن القضاة،**فجوة التوقعات وسبل تضييقها من وجهة نظر المدققين الخارجيين ووحدات الاستثمار في البنوك التجارية الأردنية-دراسة ميدانية-**،دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة، عمادة البحث العلمي ودراسات العليا، جامعة جرش، فلسطين، 2013؛

8- كرمية نسرين،**أثر الالتزام الأخلاقي للمراجعين على تفعيل حوكمة الشركات – دراسة استبيانية-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 03، 2010 .

ثالثا:المداخلات والمجلات.

1- سمير كامل مُحَّد عيسى، **أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 45، العدد 02، جامعة الإسكندرية، 2008 ؛

2- مُحَّد عبد المهدي وآخرون، **دراسة فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 15، جامعة البصرى العراق، 2005؛

3- الباز مصطفى علي،**استخدام نظرية البيئة في التنبؤ بفجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية**، دراسة ميدانية على محافظات الفتاة بجمهورية مصر المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة قناة السويس مصر، 1999 ؛

4- حسين البامرني؛مُحَّد الشجري، **فجوة التوقعات ومتطلبات التسيير-** دراسة ميدانية لأراء عينة من المدققين الخارجيين والأطراف المستفيدة في اقليم كوردستان العراق، تنمية الرافدين، مجلد 32، العدد 98، 2009 ؛

5- عمر الدوري،**دور معايير التدقيق في تقليص فجوة التوقعات**، مجلة المنصور، العدد 14، الجزء الأول، 2010 ؛

6- هاشم التميمي،**فجوة التوقعات ومسؤوليات المدققين من وجهة نظر المستثمرين**، دراسة ميدانية في البيئة العراقية، مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 22، 2009 ؛

7- علي عبد القادر الذنيبات،**بنية فجوة التوقعات في التدقيق وأسبابها، دليل من الأردن**، مجلة دراسات الصادرة عن عمادة البحث العلمي بالجامعة الأردنية، المجلد 30، العدد الأول، 2003 ؛

8- عوض بن سلامة الرحيلي، **لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة شركات حالة السعودية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والادارة العدد الاول، 2008 ؛

9- رشا حمادة، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، -دراسة ميدانية-**، مجلة جامعة دمشق، العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، 2010 ؛

10- مجدي مُحَّد سامي، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وآثارها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية**، مجلة كلية البحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، العدد 2، 2009 ؛

11- صفاء أحمد الغاني؛ مُحَّد عبد الله العزاوي، **التدقيقالداخلي في ظل حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشركة**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث حول منظمات الأعمال، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، 27-29 ماي 2009 ؛

12- زرزار العياشي، **"أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات"**،مداخلة بملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة-واقع؛رهانات و آفاق-جامعة أمالبواقي،الجزائر، 07-08 ديسمبر 2010 ؛

13- بلعادي عمار؛ جو حدو رضا، **دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والافصاح "**، مداخلة بملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة-واقع،أفاق ورهانات-جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 07-2010/12/08 ؛

14- أشرف حنا ميخائيل، **تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات**، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات (تدقيق الشركات، تدقيق المصارف والمؤسسات المالية، تدقيق الشركات الصناعية)، القاهرة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 24-25 سبتمبر، 2005،

15- خاسف جمال الدين، **"فلسفة التسويق والأزمات المالية العالمية"**، مداخلة بالملتقى العلمي الدولي، حول الأزمة العالمية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 10-12 أكتوبر 2009 ؛

16- خضرة صديقي، **التاصيل النظري لماهية حوكمة المؤسسات و العوائد المحققة من جراء تبنيها**،المؤتمر الوطني الثاني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة،جامعة البويرة، يومي 30-2012/10/31 ؛

17- يوسف محمود الجربوع، "فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضييق هذه الفجوة"، مجلة الجامعة الاسلامية، غزة، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، جوان 2004.

رابعا: القوانين والمراسيم.

1- ⁻ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 02 الصادرة في 1988/01/13 .

2- الجريدةالرسمية الجمهورية الجزائرية رقم 42 المؤرخة في 2010/07/11.

خ- المواقع الإلكترونية:

1- أبوفتوحسمير، **"نظريةالوكالة :مدخللتخفيضالتكاليفالعامة"**، المجلة العربية للادارة،المجلد الثاني عشر،العدد الرابع، المملكة العربية السعودية، 1998، ص:38-39، متاح على الموقع www.hawkama.org ، في 06-2015-01، على الساعة 20

2- مُحَمَّد شريف توفيق، قراءات من الانترنيت في حوكمة الشركات، جامعة الزقازيق، 2005، متاح على الموقع (www.hawkama.net)، بتاريخ 2014/12/06، على الساعة 22:00.

الملاحق

الملحق رقم01: الاستبيان.

استمارة استبيان

السادة:أساتذة الجامعةوالممارسين المهنيين.

تقوم الباحثتان بإجراء دراسة ميدانيةلأراء الأساتذة، خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات بعنوان **"دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات"**،و ذلك كبحث أكاديمي لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص محاسبة وتدقيق، بجامعة البويرة.

البيانات الشخصية للمستجوب.

الرجاء وضع إشارةXأمام الخانة المناسبة لإجابتك.

1-المؤهل العلمي:ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐ أخرى ☐ اذكرها....

2-الوظيفة: فئة الأساتذة ☐ فئة خبراء المحاسبة ☐ فئة محافظي الحسابات ☐ فئة الطلبة ☐

3-الخبرة المهنية: اقل من 5سنوات ☐ من5إلى10سنوات ☐ أكثر من 10سنوات ☐

4-التخصص العلمي:محاسبة ومراجعة ☐ مالية ☐ اقتصاد ☐ أخرى ☐

المحور الأول:المراجعة الداخلية و مدى مساهمتها في تضييق فجوة التوقعات.	**موافق تماما**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**موافق إطلاقا**
التأهيل العلمي الحالي وفق التكوين في معهد التعليم المتخصص كافي بالنسبة لمتطلبات مهنة المراجعة.					
تعمل المراجعة الداخلية على تسهيل عمل المراجع الخارجي وتقديم تقريرا لكل من لجنة المراجعة ومجلس الإدارة.					
المراجعة الداخلية تساعد في عمل المراجعة الخارجية					
يعتمد مجلس الإدارة على نتائج المراجعة الداخلية في اتخاذ قراراته.					
المحور الثاني:المراجعة الخارجية ومدى مساهمتها في تضييق فجوة التوقعات.					
يعتمد المراجع الخارجي على توجيهات لجنة المراجعة عند					

قيامه بمراجعة القوائم المالية للشركة.					
يساعد التقرير الذي يعده المراجع الخارجي في توجيه قرارات مجلس الإدارة.					
يتم تعيين المراجع الخارجي من طرف لجنة المراجعة.					
هناك علاقة تفاعلية ومتكاملة بين كل من المراجعة الخارجية وباقي آليات الحوكمة.					
المحور الثالث:تفعيل لجنة المراجعة ومدى مساهمتها في تضييق فجوة التوقعات.					
تعمل لجنة المراجعة على تحقيق وضمان استقلالية المراجعين.					
لجنة المراجعة حلقة وصل بين باقي آليات الحوكمة.					
تقوم لجنة المراجعة بمناقشة القوائم المالية مع الإدارة،وتقدم تقرير لمجلس الإدارة عن ذلك.					
تعمل لجنة المراجعة على فحص التقارير المالية والتأكد من استمرار الشركة في النشاط.					
تعد لجنة المراجعة من إحدى اللجان الفرعية والمهمة التي تساعد مجلس الإدارة على القيام بمهامه.					
المحورالرابع:دور مجلس الإدارة في تضييق فجوة التوقعات.					
يقوم مجلس الإدارة بتقييم عمل لجنة المراجعة مرة كل سنة على الأقل.					
يسهر مجلس الإدارة على توفير الوسائل و التسهيلات لسير عمل المراجع الخارجي.					
يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة المراجعة، السهر على سير عملها وعقد اجتماعات متكررة من اجل الوقوف على مدى تأثيره وتأثرها بباقي آليات الحوكمة.					
يتم تعيين المراجع الخارجي بتوصية من مجلس الإدارة.					

Questionnaire.

Messieurs, professeurs d'université et professionnels.

Les chercheuses ont mené une étude de terrain sur les opinions des professeurs, experts comptables et les commissaires aux comptes, intitulée « **Le rôle de la gouvernance des sociétés dans le rétrécissement de l'écart des prévisions** », en vue de l'obtention du Diplôme de Master en Comptabilité et Audit à l'université de Bouira.

Profile de l'interrogateur :

Prière de mettre un X dans la case qui convient :

1/ qualification : licence ☐ master ☐ doctorat ☐ autre …….

2/spécialité : comptabilité et audit ☐ finance ☐ économie ☐ autres ……

3/ profession : enseignant ☐ experts comptables ☐ commissaires aux comptes ☐

4/ expérience professionnelle : moins de 5 ans ☐ entre 5 et 10 ans ☐ plus de 10 ans ☐

Chapitre I : le rôle de l'audit interne dans le rétrécissement de l'écart des prévisions	**pas d'accord absolument**	**Pas d'accord**	**Neutre**	**D'accord**	**Parfaitement d'accord**
Degré selon la configuration actuelle à l'institut de l'éducation spécialisée suffisant pour les exigences de la profession de l'audit.					
L'audite interne facilite le travail de l'auditeur externe et effectue un rapport au comite d'audit et au conseil d'administration.					
l'audite interne a un effet significatif sur le fonctionnement de l'audite externe selon l'augmentation des besoins de la gouvernance.					
Le conseil d'administration ne prend pas en considération les résultats de l'audite interne dans la prise de décisions.					
Chapitre 2 : le rôle de l'audit externe dans le rétrécissement de l'écart des prévisions.	**pas d'accord absolument**	**Pas d'accord**	**Neutre**	**D'accord**	**Parfaitement d'accord**
L'auditeur externe ne compte pas sur les directives du comite d'audite dans la révision des états financiers.					
Le rapport de l'auditeur externe oriente les décisions du conseil d'administration.					

La nomination de l'auditeur externe par le comite d'audit.					
Il ya une relation interactive et intégrée entre l'audite externe et les autres mécanismes de gouvernances.					
Chapitre 3:l'activation du comite d'audit et l'étendue de sa contribution a la réduction de l'écart des prévisions.	**pas d'accord absolument**	**Pas d'accord**	**Neutre**	**D'accord**	**Parfaitement d'accord**
Le comite d'audite travaille pour assurer l'Independence des auditeurs.					
Le comite d'audite examine les états financiers avec la direction et soumit le rapport au conseil d'administration a ce sujet.					
Le comite d'audite travail sur la vérification des rapports financiers de la société et assure le poursuite de l'activité.					
Le comite d'audite est un des sous comites et groupes qui aideront le conseil d'administration a exercer ses fonctions.					
Chapitre4:le rôle du conseil d'administration dans réduction de l'écart des prévisions.	**pas d'accord absolument**	**Pas d'accord**	**Neutre**	**D'accord**	**Parfaitement d'accord**
Le conseil d'administration évalue le travail du comité d'audit au moins une foi par an.					
Le conseil d'administration fournit les moyens et les facilités pour le fonctionnement de l'auditeur externe.					
Le conseil d'administration forme le comité d'audit, assurele bon fonctionnement et de fréquentes réunions afin de se tenir sur les impacts et à affecter le reste des mécanismes de gouvernance.					
La nomination de l'auditeur externe s'effectue sur la recommandation du conseil d'administration.					

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
x1	60	1	5	3,78	,922
x2	60	1	2	1,77	,427
x3	60	1	2	1,72	,454
x4	60	1	2	1,68	,469
x5	60	1	2	1,67	,475
x6	60	1	2	1,62	,490
x7	60	1	5	4,00	1,089
x8	60	1	4	1,47	,911
x9	60	1	3	1,33	,572
x10	60	1	5	1,78	1,209
x11	60	1	4	2,83	,763
x12	60	1	4	1,58	,671
x13	60	1	5	2,07	1,401
x14	60	1	4	2,97	,823
x15	60	1	5	1.92	1,306
x16	60	1	5	1,72	1,059
x17	60	1	5	4,17	1,076
N valide (listwise)	60				

نتائج اختبار ثبات الاستبيان حسب معامل الفاكرومباك

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,802	17

x1					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	parfaitement d'accord	5	8,2	8,3	8,3
	neutre	3	4,9	5,0	13,3
	pas d accord	47	77,0	78,3	91,7
	pas d accord absolument	5	8,2	8,3	100,0
	Total	60	98,4	100,0	
Manquante	Système manquant	1	1,6		
Total		61	100,0		

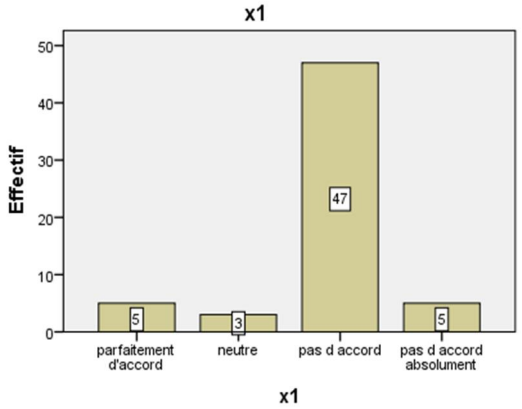

x2					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	parfaitement d accord	14	23,0	23,3	23,3
	d accord	46	75,4	76,7	100,0
	Total	60	98,4	100,0	
Manquante	Système manquant	1	1,6		
Total		61	100,0		

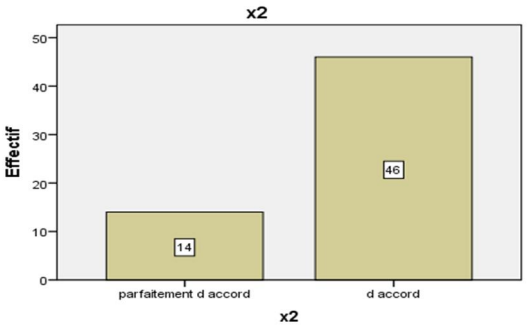

x3					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	parfaitement d accord	17	27,9	28,3	28,3
	d accord	43	70,5	71,7	100,0
	Total	60	98,4	100,0	
Manquante	Système manquant	1	1,6		
Total		61	100,0		

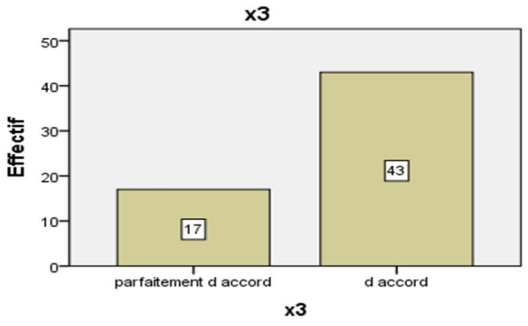

x4					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	parfaitement d accord	19	31,1	31,7	31,7
	d accord	41	67,2	68,3	100,0
	Total	60	98,4	100,0	
Manquante	Système manquant	1	1,6		
Total		61	100,0		

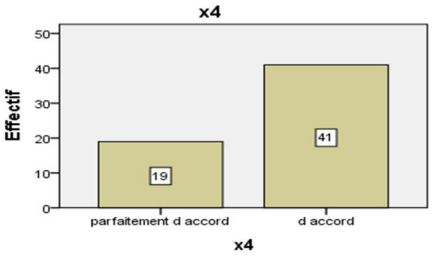

x5					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	parfaitement d accord	20	32,8	33,3	33,3
	d accord	40	65,6	66,7	100,0
	Total	60	98,4	100,0	
Manquante	Système manquant	1	1,6		
Total		61	100,0		

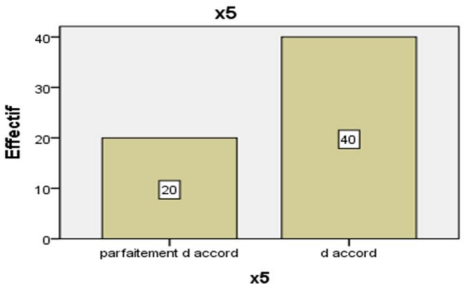

x6					
		Effectifs	Pourcentage	Pource ntage valide	Pource ntage cumulé
Valide	parfaitement d accord	23	37,7	38,3	38,3
	d accord	37	60,7	61,7	100,0
	Total	60	98,4	100,0	
Manquante	Système manquant	1	1,6		
Total		61	100,0		

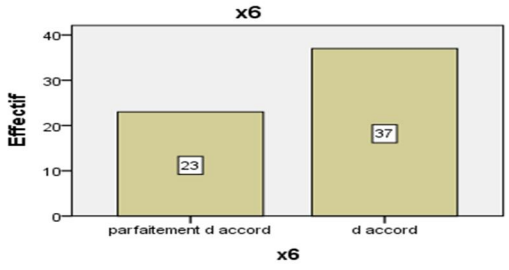

x7					
		Effectifs	Pourcentage	Pource ntage valide	Pource ntage cumulé
Valide	parfaitem	5	8,2	8,3	8,3

	ent d accord				
	neutre	5	8,2	8,3	16,7
	pas d accord	30	49,2	50,0	66,7
	pas d accord absolument	20	32,8	33,3	100,0
	Total	60	98,4	100,0	
Manquante	Système manquant	1	1,6		
Total		61	100,0		

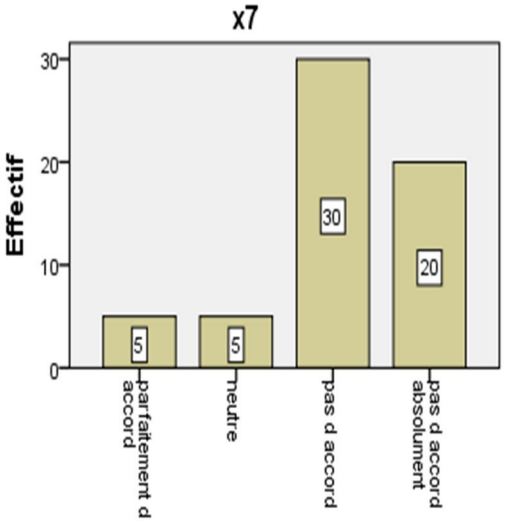

x8					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	parfaitement d accord	45	73,8	75,0	75,0
	d accord	6	9,8	10,0	85,0
	neutre	5	8,2	8,3	93,3
	pas d accord	4	6,6	6,7	100,0
	Total	60	98,4	100,0	
Manquante	Système manquant	1	1,6		
Total		61	100,0		

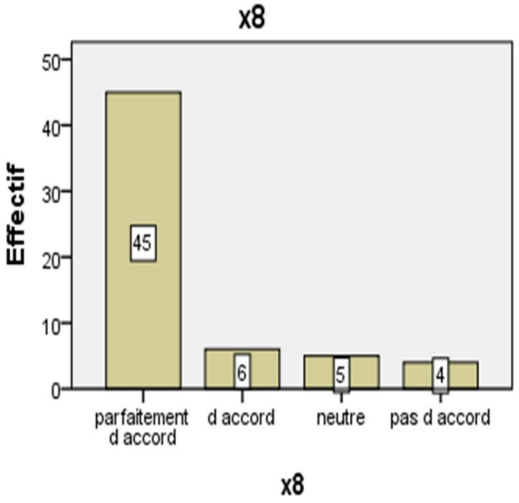

x9					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	parfaitement d accord	43	70,5	71,7	71,7
	d accord	14	23,0	23,3	95,0
	neutre	3	4,9	5,0	100,0
	Total	60	98,4	100,0	
Manquante	Système manquant	1	1,6		
Total		61	100,0		

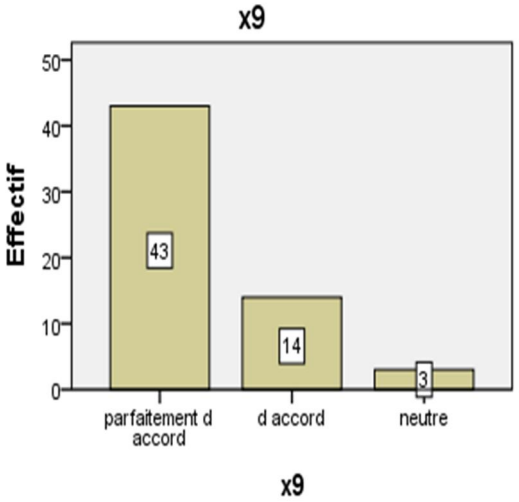

x10					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	parfaitement d accord	38	62,3	63,3	63,3
	d accord	9	14,8	15,0	78,3
	neutre	2	3,3	3,3	81,7
	pas d accord	10	16,4	16,7	98,3
	pas d accord absolument	1	1,6	1,7	100,0
	Total	60	98,4	100,0	
Manquante	Système manquant	1	1,6		
Total		61	100,0		

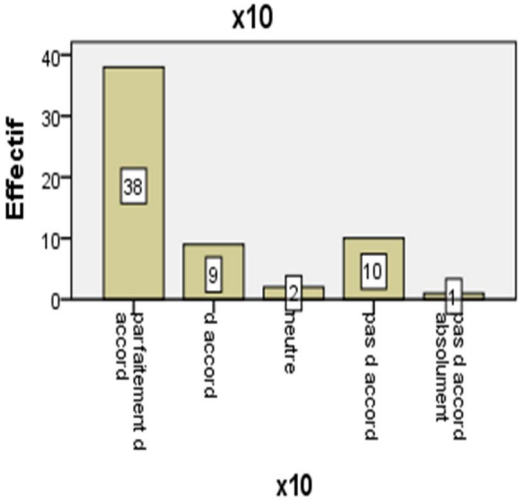

x11					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	parfaitement d accord	6	9,8	10,0	10,0
	d accord	5	8,2	8,3	18,3
	neutre	42	68,9	70,0	88,3
	pas d accord	7	11,5	11,7	100,0
	Total	60	98,4	100,0	
Manquante	Système manquant	1	1,6		
Total		61	100,0		

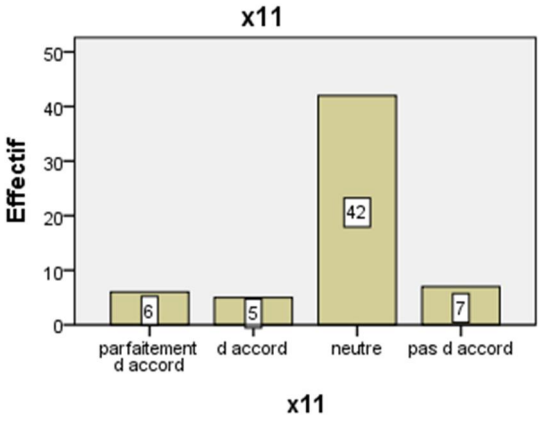

x12					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	parfaitement d accord	30	49,2	50,0	50,0
	d accord	26	42,6	43,3	93,3
	neutre	3	4,9	5,0	98,3
	pas d accord	1	1,6	1,7	100,0
	Total	60	98,4	100,0	
Manquante	Système manquant	1	1,6		
Total		61	100,0		

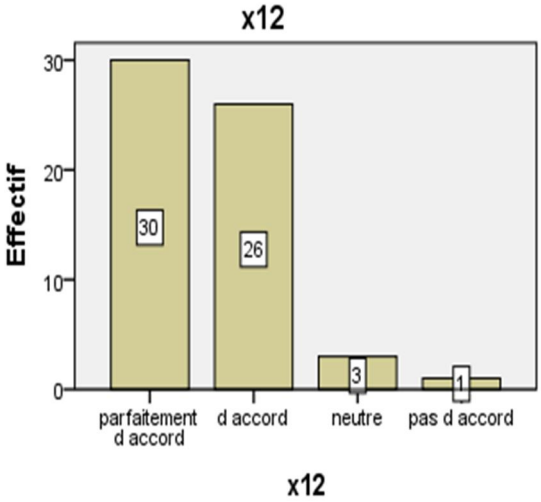

x13

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	parfaitement d accord	27	44,3	45,0	45,0
	d accord	22	36,1	36,7	81,7
	pas d accord	2	3,3	3,3	85,0
	pas d accord absolument	9	14,8	15,0	100,0
	Total	60	98,4	100,0	
Manquante	Système manquant	1	1,6		
Total		61	100,0		

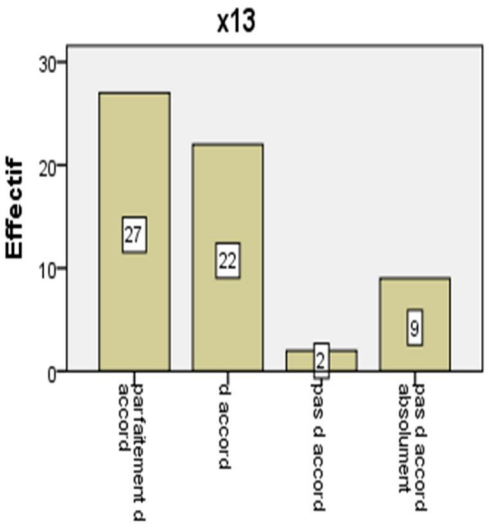

x14					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	parfaitement d accord	7	11,5	11,7	11,7
	neutre	41	67,2	68,3	80,0
	pas d accord	12	19,7	20,0	100,0
	Total	60	98,4	100,0	
Manquante	Système manquant	1	1,6		
Total		61	100,0		

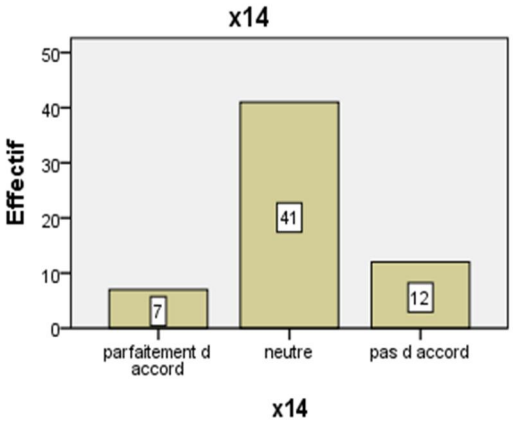

x15					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	parfaitement d accord	31	50,8	51,7	51,7
	d accord	18	29,5	30,0	81,7
	neutre	3	4,9	5,0	86,7
	pas d accord	1	1,6	1,7	88,3
	pas d accord absolument	7	11,5	11,7	100,0
	Total	60	98,4	100,0	
Manquante	Système manquant	1	1,6		
Total		61	100,0		

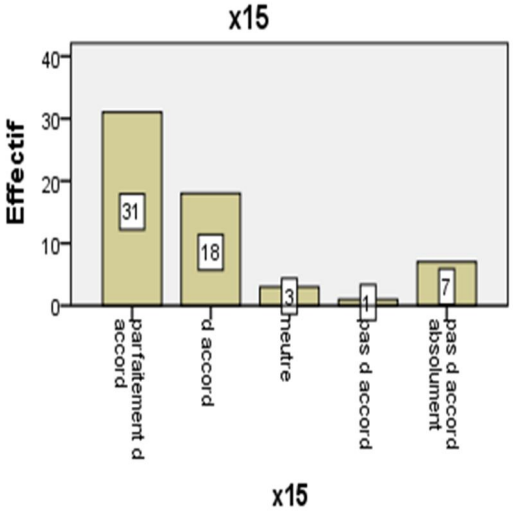

x16					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	parfaitement d accord	33	54,1	55,0	55,0
	d accord	19	31,1	31,7	86,7
	neutre	3	4,9	5,0	91,7
	pas d accord	2	3,3	3,3	95,0
	pas d accord absolument	3	4,9	5,0	100,0
	Total	60	98,4	100,0	
Manquante	Système manquant	1	1,6		
Total		61	100,0		

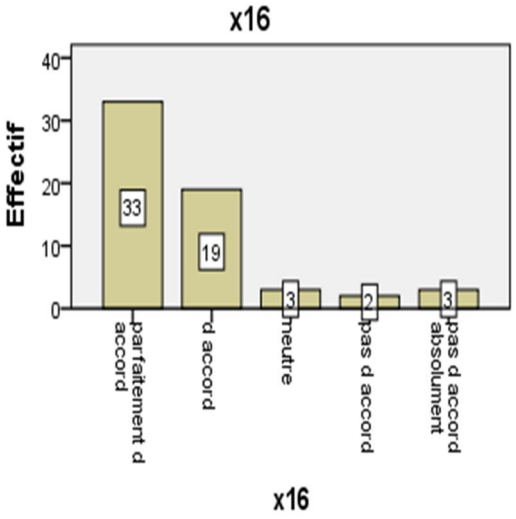

x17					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	parfaitement d accord	5	8,2	8,3	8,3
	pas d accord	30	49,2	50,0	58,3
	pas d accord absolument	25	41,0	41,7	100,0
	Total	60	98,4	100,0	
Manquante	Système manquant	1	1,6		
Total		61	100,0